



مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد السادس عشر ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد «٦١» كانون الأول - ديسمبر ٢٠١٩

فلسطين..

تصمد أمام التحالف الأمريكي الاسرائيلي المعادي لحقوقها

والعالم يرد بتجديد تفويض عمل الاونروا



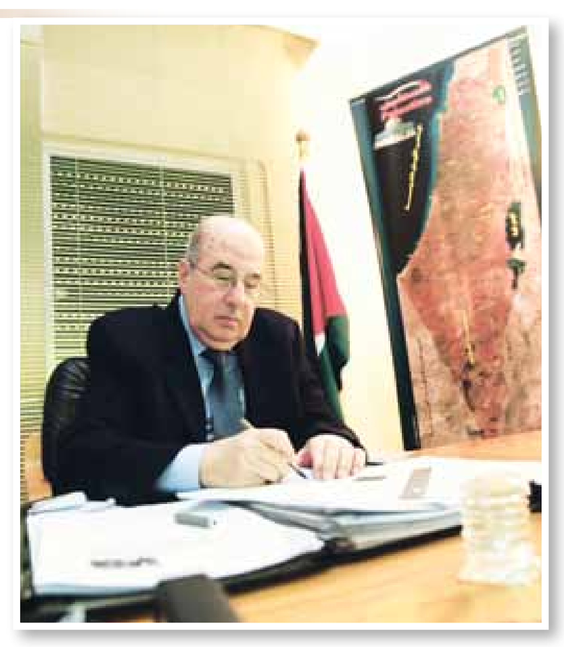
الافتتاحية

• بقلم: سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

منذ سنتين خلتا، وفلسطين بشعبها وقيادتها تتصدى لأشرس حملة أمريكية إسرائيلية على المستويين السياسي والميداني تستهدف المشروع الوطني الفلسطيني، فتلك الحملة بدأت بإعلان ترامب القدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي وما تبعها من نقل سفارة بلاده اليها، وختمها وزير خارجيته بإعلانه عن شرعنة الاستيطان الاستعماري في أراضي دولة فلسطين المحتلة.

لقد حاولت إدارة ترامب بكافة السبل، الضغط على الشعب الفلسطيني وقيادته للقبول بحلول تنتقص من الحقوق المشروعة، من خلال سلسلة القرارات والإجراءات التي جعلت منها شريكا كاملا لحكومة المستوطنين برئاسة نتنياهو في كل ما تقوم به ضد شعبنا وارضه ومقدساته، رغم قناعتها ان كل ما تقوم مخالف للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تمنع الاعتراف بنتائج الاحتلال وتحظر تقديم الدعم السياسي او المادي الذي يطيل أمده ويساعده على ممارسة جرائمه وارهابه.

لقد واجه العالم ذلك التمرد الأمريكي والانقلاب على القانون الدولي والقرارات الأممية، خاصة ما يتعلق بالاستيطان وبقضية اللاجئين ومحاولة إيجاد بدائل لـ «الاونروا»، حيث صوتت ١٧٠ دولة لصالح تمديد عمل الوكالة حسب التفويض الذي جاء في قرار انشائها، كما جاء الرد واضحا ومباشرا من ١٤ عضوا من أعضاء مجلس الامن الدولي الذين رفضوا شرعنة الاستيطان وطالبوا بالالتزام بالقانون الدولي وقرارات الدولية، خاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، الى جانب توقيع ١٠٧ أعضاء ديمقراطيين بمجلس النواب الأميركي على عريضة طالبوا فيها وزير خارجية بلادهم بالتراجع عن قرار شرعنة المستوطنات الإسرائيلية.



وفلسطينيا، رغم صمود شعبنا وثباته على أرضه ودفاعه عن حقوقه، فما يزال الانقسام ينهش في جسد مشروعنا الوطني، بل تعمد سلطة الامر الواقع الى تغذيته بتسهيل إقامة المستشفى الأمريكي في قطاع غزة الذي ستكون له تداعيات خطيرة تخطط لها الإدارة الامريكية، وكل ذلك يحدث وللأسف الشديد في ظل الأجواء الإيجابية التي رافقت التوافق الوطني على اجراء الانتخابات.

ان تعزيز صمود شعبنا في وجه الاستيطان والإرهاب والاجرام الصهيوني والاعتقال واستهداف المقدسات وتهويد القدس، يتطلب أولا تعزيز وحدتنا الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، والحفاظ على مؤسساتها ودورية اجتماعاتها وتوفير كافة الإمكانات لتمكينها من الاستمرار بالقيام بدورها في حماية حقوق شعبنا في العودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

كما يتطلب تعزيز الصمود أيضا، تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس المركزية التي حددت مجموعة من الإجراءات لردع غطرسة حكومة نتنياهو وإدارة ترامب المتصهينة، مع تصعيد المقاومة الشعبية في وجه الاستيطان والاحتلال.



محتويات العدد







المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٩/ ٥٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

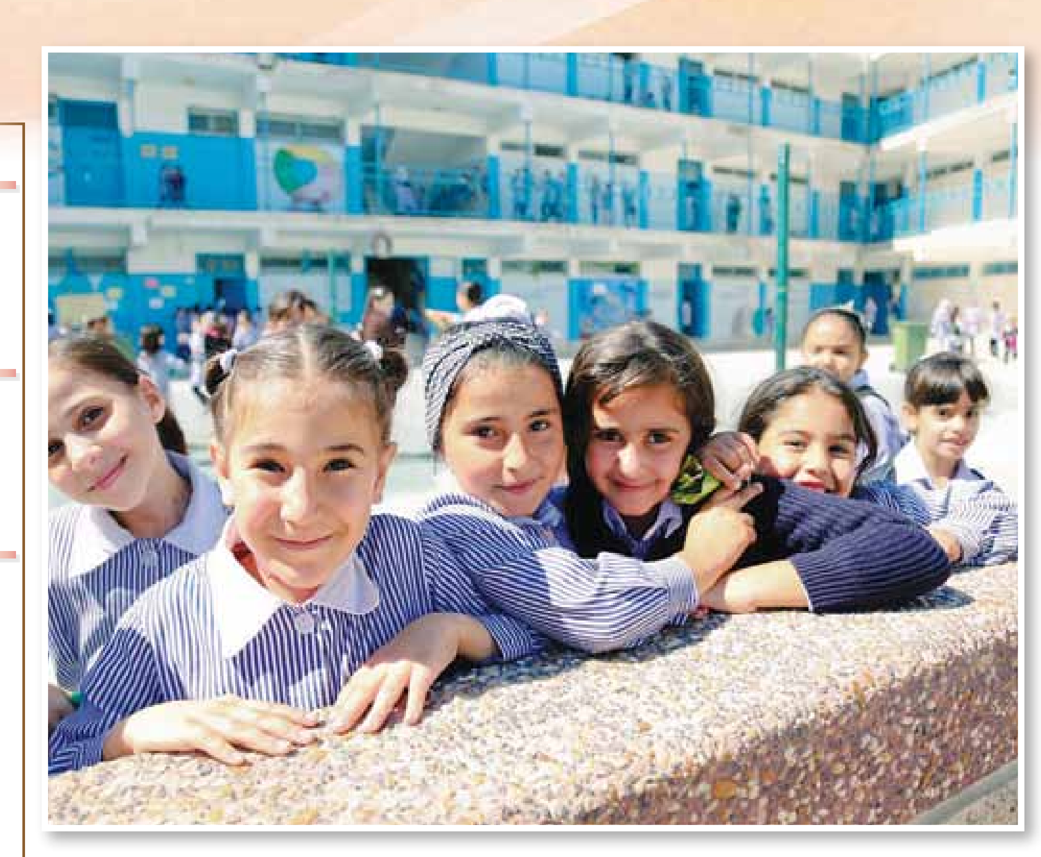
البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦



المجلس الوطني يدعو برلمانات العالم واتحاداته لمواجهة التمرد الأمريكي على القانون الدولي والاستخفاف بالمؤسسات الدولية وقراراتها

دعا المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداته إلى مواجهة الانقلاب والتمرد الأمريكي على القانون الدولي والاستخفاف بالمؤسسات الدولية وقراراتها.

كما دعا في رسائل متطابقة أرسلها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١، إلى برلمانات العالم ورؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية العربية والإسلامية والافريقية والأوروبية والمتوسطية واللاتينية والاتحاد البرلماني الدولي إلى إعلان إدانتهم الصريحة لهذا السلوك غير المسبوق، واتخاذ مواقف حازمة تجاه هذه السياسة الهوجاء التي تحاول تغيير أسس وقواعد استقر عليها النظام الدولي القائم عبر عقود من الزمن.

وأوضح أن هذا الإعلان الجديد من قبل إدارة ترمب يشكّل خطراً على السلم والأمن الدوليين، وأن من واجب جميع البرلمانات التصدي لهذا الخطر، ومساءلة هذه الإدارة على هذه الخروقات السافرة والمتواصلة، ورفض محاولاتها الهادفة لاستبدال القانون الدولي بشريعة الغاب وعنجهية القوة.

وطالب باستنكار هذا الاعتداء، من باب الحرص على إحلال الأمن والاستقرار في العالم، وبشكل خاص تحقيق السلام الذي يضمن لشعبنا حقوقه في العيش في دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس.

وقد اطلع المجلس تلك البرلمانات والاتحادات على مخاطر وتبعات إعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الذي أصدره بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٨ أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مخالف للقانون الدولي، معتبرة أن هذا الإعلان يشكّل سابقة لم يتجرأ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ مثل هكذا قرارات منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨.

واعتبر المجلس هذا الإعلان انتهاكاً وتحديا سافرا لمبدأ قانوني مستقر نص عليه القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ونصت عليه عشرات القرارات الدولية ذات الصلة، التي اعتبرت الاستيطان بكافة أشكاله غير شرعي وباطلا ويجب تفكيكه من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد أن هذا الإعلان غير القانوني، إضافة لسياسات وإجراءات إدارة الرئيس ترامب منذ سنتين تجاه القضية الفلسطينية، قد وضعها كشريك للاحتلال في انتهاك القانون الدولي والقرارات الأممية، خاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حول نقل الاحتلال إلى الإقليم الذي يحتله، ومخالفة للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، وخرقها ميثاق روما لعام ١٩٩٨ الذي اعتبر الاستيطان وتبعاته جريمة حرب، فضلا عن انتهاكها القرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية حول المستوطنات ومنتجاتها.



بعد إعلان وزير خارجيتها شرعية المستوطنات

المجلس الوطني الفلسطيني يدعو لتقديم شكوى إلى محكمة العدل الدولية ضد إدارة ترامب



طالب المجلس الوطني الفلسطيني بتقديم شكوى جديدة إلى محكمة العدل الدولية ضد إدارة ترامب في أعقاب إعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو "أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مخالفة للقانون الدولي"!

ودعا المجلس إلى متابعة الشكوى التي تقدمت بها دولة فلسطين إلى هذه المحكمة، بعد نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة.

وأضاف في بيان صدر عنه: إن هذا الإعلان يشكل اعتداء جديدا على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واستمرارا للعدوان الذي تقوده إدارة ترامب منذ حولي سنتين على حقوق الشعب الفلسطيني.

وأكد أن أركان إدارة ترامب شركاء للاحتلال في انتهاكاته للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤، فضلا عن انتهاكها اتفاقية جنيف الرابعة، ومخالفتها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، والتي اعتبرت كل أشكال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة باطلة وغير شرعية، ويشكل أيضا جريمة حرب بموجب بميثاق روما لعام ١٩٩٨، ويجب محاسبة من يدعم ويعترف بشرعيته.

وطالب المجتمع الدولي وبرلمانات العالم بلجم هذا الانفلات الأمريكي والاستخفاف بالقانون الدولي والقرارات الدولية، والإدانة الصريحة لهذا السلوك غير المسبوق، واتخاذ مواقف حازمة تجاه هذه السياسة، مطالبا الأمين العام للأمم المتحدة بالنظر بعضوية أمريكا في الهيئة الأممية، كونها لا تحترم ولا تلتزم بميثاقها وقرارات مؤسساتها.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أنه لا شرعية قانونية ولا سياسية لمثل هكذا إعلانات، وأن إدارة ترامب ووزير خارجيته لن يشكلا بديلا عن الشرعية الدولية والتوافق الدولي بضرورة الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتي كان آخرها تصويت ١٧٠ دولة لصالح تمديد التفويض لـ"الأونروا"، وقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن منتجات المستوطنات، حيث تقف أمريكا وإسرائيل معزولتين من جديد في مواجهة العالم.



المجلس الوطني يراسل الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية

بشأن جرائم الاحتلال الإسرائيلي في غزة

أطلع المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية على جرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والتي أدت إلى ارتقاء ٣٤ شهيدا من بينهم ٨ أطفال و٣ سيدات، وإصابة أكثر من ١١٣ مواطنا، وإبادة عائلة ملحوس بكاملها بمدينة دير البلح وسط القطاع فجر الخميس ١٤/١١/٢٠١٩، بعد أن سوت طائرة (F16) إسرائيلية منزلها بالأرض.

وأوضح المجلس في رسائل متطابقة أرسلها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ١٤/١١/٢٠١٩ لرؤساء تلك الاتحادات أن عمليات القصف الوحشي بالطائرات الحربية والمدفعية الإسرائيلية على قطاع غزة المحاصر منذ ١٣ عاما، استهدفت أبناء شعبنا من الأطفال والنساء والرجال، وألحقت دمارا واسعا في الممتلكات العامة والخاصة.

وأشار في رسائله إلى أن الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين يواصلون ارتكاب الجرائم الإرهابية بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وآخرها القتل بدم بارد للمواطن الفلسطيني عمر بدوي (٢٢ عاما) من مخيم العروب بمدينة الخليل المحتلة.

وأكد المجلس أن تلك الجرائم الوحشية، لا يمكن ردعها إلا بتوفير الحماية المادية لأبناء الشعب الفلسطيني، والتحرك العاجل لإدانة تلك المجازر البشعة وعمليات التطهير العرقي وترويع المواطنين العزل في قطاع غزة، وتحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنها، وفقا للمادتين (١ و٢٩) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

كما دعا إلى العمل مع الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات العملية الفورية لتنفيذ قرار جمعيتها العامة رقم



A/ES-10/L.23 الصادر في ١١ حزيران ٢٠١٨، والخاص بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عدوان الاحتلال الإسرائيلي.

وطالب باتخاذ قرارات تحمي الشعب الفلسطيني من جرائم الاحتلال اليومية، وتقديم مرتكبيها للمحكمة الجنائية الدولية، وتحميلهم المسؤولية الجنائية استنادا لنص المادتين (٢٧ و٢٨) من نظام هذه المحكمة لعام ١٩٩٨، ولنص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولنص اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، ولنص البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧.

كما دعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى العمل على تنفيذ ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الدولية A/HRC/٤٠/٧٤ الصادر في ٢٥ شباط ٢٠١٩، بشأن انتهاكات إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين، وحث الدول الأعضاء في اتفاقية جنيف على اتخاذ إجراءات عقابية ضد القادة والضباط الإسرائيليين المتورطين في قتل المتظاهرين وعمليات التطهير العرقي.

٣٥ شهيدا بينهم جنين و٦ أطفال و٣ سيدات و١٠٠ إصابة بجراح مختلفة.

١. اسماء محمد حسن ابو العطا (٣٩ عاما).
٢. بهاء سليم حسن ابو العطا (٤٢ عاما).
٣. محمد عطيه مصلح حموده (٢٠ عاما).
٤. ابراهيم أحمد عبد اللطيف الضابوس (٢٦ عاما).
٥. زكي عدنان محمد غنامه (٢٥ عاما).
٦. عبدالله عوض ساكب البلبيسي (٢٦ عاما).
٧. عبدالسلام رمضان أحمد احمد (٢٨ عاما).
٨. راني فايز رجب ابو نصر (٣٥ عاما).
٩. جهاد أيمن أحمد ابو خاطر (٢٢ عاما).
١٠. وائل عبدالعزيز عبدالله عبدالنبي (٤٣ عاما).
١١. خالد معوض سالم فراج (٣٨ عاما).
١٢. ابراهيم أيمن فتحي عبدالعال (١٧ عاما).
١٣. اسماعيل أيمن فتحي عبدالعال (١٦ عاما).
١٤. رأفت محمد سلمان عياد (٥٤ عاما).
١٥. سهيل خضر خليل قنيطه (٢٣ عاما).
١٦. علاء جبر عبد شتيوي (٣٠ عاما).
١٧. محمود دهام محمود حتحت (١٩ عاما).
١٨. اسلام رأفت محمد عياد (٢٤ عاما).
١٩. أحمد أيمن فتحي عبدالعال (٢٣ عاما).
٢٠. أمير رأفت محمد عياد (٧ اعوام).
٢١. مؤمن محمد سلمان قدوم (٢٦ عاما).
٢٢. محمد عبد الله سليمان شراب (٢٨ عاما).
٢٣.هيثم حافظ محمد البكري (٢٢ عاما).
٢٤. يوسف رزق خليل ابو كميل (٣٥ عاما).
٢٥. حسن محمد معمر (٢٤ عاما).
٢٦. عبادة الكردي (٢٥ عاما).
٢٧. رسمي أبو ملحوس.
٢٨. يسرى أبو ملحوس.
٢٩. مريم أبو ملحوس.
٣٠. معاذ ابو ملحوس.
٣١. وسيم أبو ملحوس.
٣٢. الطفل مهند أبو ملحوس.
٣٣. جنين بعمر ٦ أشهر من عائلة تيم.
٣٤. طفل من عائلة ابو ملحوس.
٣٥. طفل من عائلة ابو ملحوس.

اضافة إلى تدمير ٢٢٢ شقة سكنية وتشريد سكانها.



المجلس الوطني يراسل اتحادات وبرلمانات العالم لتجديد ولاية عمل "الأونروا"

ارسل المجلس الوطني الفلسطيني رسائل متطابقة لأكثر من ٣٢ اتحادا وجمعية برلمانية عربية وإسلامية وأفريقية وعربية وأوروبية ولاتينية، ومن ضمنها عدد من البرلمانات الأوروبية خاصة السويسري، والهولندي، والبلجيكي، للضغط على حكوماتها للعدول عن قرار تجميد مساعداتها لـ "الأونروا"، ودعم تجديد تفويضها.

وجاء في الرسائل التي وجهها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٠ ما يلي :

" كما تعلمون، لقد كان إنشاء وكالة الأونروا من قبل الجمعية العامة في قرارها ٣٠٢ المؤرخ ٨ كانون الأول ١٩٤٩ في أعقاب النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني شاهدا على اعتراف المجتمع الدولي بحجم المأساة والظلم التي وقع على الشعب الفلسطيني في العام ٤٨ ، وبموجب هذا القرار بدأت "الأونروا" عملياتها الميدانية في أول أيار عام ١٩٥٠ لإيواء اللاجئين والتخفيف من معاناتهم لحين عودتهم إلى ديارهم.

وفي ظل غياب الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بفعل الرفض الإسرائيلي المتواصل لتطبيق القرار ١٩٤ ، دأبت الجمعية العامة بالتجديد المتكرر لولاية "الأونروا" على مدار (٧١) عاما التي لعبت دوراً حيوياً بتقديم خدمات أساسية لما يقارب ٦,٢ مليون لاجئ فلسطيني وحماية حقوقهم والتي تحظى بثقتكم وبثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فهي توفر خدمات الإغاثة والتشغيل وخدمات التعليم والصحة في كافة مناطق عملياتها في الأردن وسوريا ولبنان وقطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس المحتلة ومساهمتها الفريدة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

لقد تعرضت "الأونروا" في العام الماضي (٢٠١٨) لتبعات أسوأ أزمة تمر بها الأونروا منذ نكبة العام ٤٨، أزمة كادت تعصف بوجودها وتجعلها عاجزة عن القيام بواجباتها والتزاماتها، جراء العجز المالي في ميزانيتها العامة الناجم عن قطع الإدارة الأمريكية لدعمها المالي عن "الأونروا" ، وتمكنت "الأونروا" بجهودكم ودعمكم من تجاوز ازمتها المالية وتغطية عجزها المالي بعدما تقدم أكثر من ٤٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعهدات مالية إضافية كانت دولتكم جزءاً منها ، والذي عكس حجم الاصطفاف الدولي الكبير الداعم لـ "الأونروا" وللاجئين الفلسطينيين سياسياً وماليا ، وإقراره بأهمية الخدمات التي تقدمها الوكالة ودورها الهام في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ، وحمل في الوقت ذاته رسالة دولية أكدت على الالتزام السياسي الدولي بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وهو الحل الذي تأخر طويلا وأصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

لعلكم تتابعون ما تتعرض له "الأونروا" في الوقت الراهن من حملة تشويه تستهدف تجفيف مواردها المالية والتشكيك بمصداقية أدائها ومحاولة إلغاء تفويضها ونقل صلاحياتها لحكومات الدول المضيفة أو تغيير تفويضها بتحويلها أداة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين ، والذي نرى في هذا التحرك محاولة لإضعاف موقف "الأونروا" والتشكيك بدورها وشرعيتها ومحاولة مرفوضة للمساس بصورتها والتحريض الجائر عليها لدى مجتمع المانحين لوقف مساعداته المالية عنها ويأتي في اطار حملة التشويه ما تداولته بعض وسائل



الإعلام من تسريبات لوثائق سرية حول تحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة عن سوء إدارة واستغلال سلطة من قبل مسؤولين في "الأونروا" دون الوصول إلى النتائج النهائية ، مما يستدعي من طرفكم التأكيد على حكومتكم الأخذ بعين الاعتبار عدم ربط قضايا الفساد في حال ثبت ذلك بوقف أو تعليق التمويل، بل بتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة والإشراف باعتبار "الأونروا" مؤسسة أممية وليس مؤسسة أفراد، خصوصاً في ظل التقييمات الإيجابية لشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN) ولجان الرقابة والتدقيق في الأمم المتحدة.

إن تدخلكم بحثّ حكومات بلدانكم على الاستمرار بحشد الدعم لـ "الأونروا" مالياً وسياسياً والمساهمة بتمويل إضافي جديد لميزانيتها الاعتيادية الذي سيحقق بالتأكيد الاستقرار المالي في موازنتها وقطع الطريق أمام مخططات تصفيتها، سيساهم في الحفاظ على بقاء ووجودها وسيضمن في الوقت ذاته استمرار فتح مدارسها التي يصل عددها إلى ٧٠٨ مدارس وبقاء ٥٣٢ الف طالب وطالبة لاجئة على مقاعد الدراسة والتحصيل العلمي واستمرار عمل (١٤٣) مركز رعاية صحية يقدر مجموع زيارات المرضى من اللاجئين الفلسطينيين سنويا لها بـ(٨,٥) مليون حالة مرضية وتأمين الاستقرار الوظيفي لـ (٣٠) ألف موظف يعملون لحساب "الأونروا" وبالتالي على عائلاتهم، والذي سينعكس باتجاه دعم الاستقرار في المنطقة ومحاصرة التطرف والإرهاب .

ومع اقتراب التصويت على قرار تجديد ولاية عمل "الأونروا" في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإننا في المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان دولة فلسطين) نتطلع إليكم لبذل جهودكم الكريمة باتجاه حشد دعم حكومات العالم للتصويت لصالح دعم تجديد ولاية عمل "الأونروا" حسب التفويض الممنوح لها بالقرار ٣٠٢، التزاماً أمام مسؤولياتها لـ"الأونروا" ، وحفاظاً وحماية لدورها الحيوي باعتبارها الجهة الدولية الوحيدة المعنية بإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين خاصة وان الوظيفة التي أنشئت الأونروا من أجلها لا زالت قائمة وأن تجديد تفويض عملها أمر ضروري إلى حين عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨ طبقا لما ورد في القرار ١٩٤.

إن ملايين اللاجئين الفلسطينيين ترنو عيونهم إليكم ، وينتظرون منكم رسائل طمأنة لحاضرهم ومستقبلهم من خلال المحافظة على دور الأونروا وتجديد تفويضها ، ومؤشرات تدل على اهتمامكم بحل قضيتهم طبقا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وفي المقدمة منها القرار ١٩٤".

وقد سبق ذلك عقد لقاء تنسيقي في مكتب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية عمان، بتاريخ ٩/١٠/-٢٠١٩، بحث خلاله رئيس المجلس سليم الزعنون، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، آليات التحرك على مستوى الاتحاد البرلماني العربي، والبرلمانين العربي والإسلامي، والاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي، لدعم تجديد تفويض ولاية عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" الممنوح لها وفقا للقرار ٣٠٢.

واتفق الجانبان خلال اللقاء على توجيه تلك الرسائل من قبل رئيس المجلس الوطني لكل من رئيس اتحاد البرلمان العربي، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي، والبرلمان الكندي، والبرلمان البريطاني، والبرلمان البرازيلي، لدعم تجديد تفويض ولاية عمل "الأونروا" ، وتغطية عجزها المالي، والطلب منهم تعميم الرسائل على رؤساء برلمانات دول العالم، لحشد الدعم السياسي والمالي لها.

وقال الزعنون خلال اللقاء : إن المجلس الوطني سيعمل بحكم عضويته في الاتحاد البرلماني العربي، والبرلمان العربي، واتحاد البرلمانات الإسلامية، والاتحاد البرلماني الدولي، والجمعيات البرلمانية الأوروبية والآسيوية والأفريقية لدعم هذا التوجه، لافتا إلى أن قضية اللاجئين محور القضية الفلسطينية، وأن "الأونروا" ستبقى قائمة، لأن تقديم خدماتها للاجئين يحفظ استقرار المخيمات، ويحمي اللاجئين لحين إيجاد حل عادل لقضيتهم وفقا للقرار ١٩٤.

وأضاف: إن قضية اللاجئين، ووكالة الأونروا، تتعرضان لهجمة شرسة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، في محاولة لتصفيتهم، لافتا إلى أن التصدي لهذا المخطط وإفشاله يعنيان إسقاط ما تسمى "صفقة القرن" .

بدوره، قال أبو هولي خلال اللقاء: إن التحرك باتجاه برلمانات دول العالم أمر ضروري، لحشد الدعم السياسي والمالي لـ"الأونروا" ، وتعرية الموقفين الأميركي والإسرائيلي المعادي للوكالة، لما للبرلمانات من دور ضاغط ومؤثر على قرارات دولها.

وأضاف: إن المجلس الوطني لعب سابقا دورا في حشد الدعم المالي لـ "الأونروا" ، عبر مخاطبة الاتحادات البرلمانية العربية والدولية، ومطالبتها بحث دولها على تمويل إضافي لتغطية عجزها المالي نتيجة قطع المساعدات الأميركية.

وأطلع أبو هولي رئيس المجلس الوطني على نتائج الاجتماع الطارئ لمؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بطلب من دولة فلسطين، وأبرزها دعوة الأمانة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب، لمواصلة جهودها في تفعيل قنوات الاتصال الدبلوماسية والسياسية مع دول العالم لحثها على التصويت لصالح دعم تجديد التفويض الـ "الأونروا" .

يشار الى أن اللقاء يأتي في اطار خطة التحرك متعددة المسارات التي أعدتها دائرة شؤون اللاجئين لدعم تجديد تفويض ولاية عمل "الأونروا" لثلاث سنوات أخرى.

وحضر اللقاء عضو المجلس الوطني الفلسطيني عمر حمايل، ومدير دائرة اللاجئين في عمان أحمد إسماعيل.



ردا على إعلان نتنياهو فرض السيادة على "الغور"

المجلس الوطني يخاطب الأمم المتحدة وبرلمانات العالم

ترأس رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بمشاركة نائبه الأب قسطنطين قرمش وأمين سر المجلس الوطني محمد صبيح، اجتماعا مشتركا ضم أعضاء اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ١٠/٩/٢٠١٩ في مقره بعمان .

وناقش الاجتماع الخطوات الواجب اتخاذها تجاه الإعلان الخطير لرئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي نتنياهو ببسط السيادة الإسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت بعد الانتخابات، وأنه سيفرض السيادة أيضا على كل المستوطنات والمناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية بالاتفاق والتعاون مع واشنطن.

وقرر الاجتماع المشترك إرسال رسائل لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي يشرح فيها الانتهاكات الخطيرة لدولة الاحتلال الإسرائيلي لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وارتكابها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وخروجها عن أحكام ميثاق الأمم المتحدة، واستخفافها بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فضلا عن عدم التزامها بالاتفاقات الموقعة معها، وتعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر، ويطالب فيها ايضا بتوفير الحماية الدولية لشعبنا وفقا للقرار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي.

كما قرر إرسال رسائل لكافة الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والأوروبية والآسيوية والأفريقية، والاتحاد البرلماني الدولي، لشرح خطورة القرار الأخير لحكومة الاحتلال الإسرائيلي وعدم التزامها بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، والتحذير من الآثار المدمرة للسياسات الإسرائيلية على أمن واستقرار المنطقة، التي قضت على كل إمكانية لتحقيق السلام العادل والشامل.

واكد المجتمعون على "حقنا المشروع في الدفاع عن أنفسنا في وجه الاحتلال والاستيطان"، وطالبوا كذلك بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي الخاصة بتعليق الاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي، ووقف العمل بالاتفاقيات معها، حتى تعترف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران ، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤.

واستمعت اللجنة من الأب قسطنطين قرمش لشرح حول استنهاض دور الكنائس وتفعيل دورها في الدفاع عن القضية الفلسطينية وخاصة حثّها على تأكيد موقفها من مدينة القدس، وقد صدر موقف عن مجلس الكنائس الشرق الأوسط ومقره بيروت، أكد على المبادئ الدولية والفلسطينية الثابتة وقرارات الشرعية الدولية، مؤكدا على أن القدس مدينة محتلة وذات طابع مقدس، وأن أي انزلاق لبعض مكوّنات المجتمع الدولي، لشرعنة الاحتلال فيها، يناقض القرارات الدولية وتوجُه رؤساء الكنائس فيها ويهضم حقوق الشعب الفلسطيني العادلة.



المجلس الوطني يطالب بتعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة ووقف العمل بالاتفاقيات

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن الرد على إعلان نتنياهو وحكومته فرض السيادة على غور الأردن وشمال البحر الميت وعدد من المستوطنات يستدعي الإسراع في تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي التي طالبت بسحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف العمل بكافة الاتفاقات معها.

ودعا في بيان صدر عنه الثلاثاء ٢٠١٩/٩/١٠ إلى التوجه للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة وطرح إعادة النظر في عضوية إسرائيل فيها كونها لم تلتزم بقراراتها وفي مقدمتها القراران ١٨١ و١٩٤، داعيا إلى توفير الحماية الدولية لشعبنا وفقا للقرار الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي.

واعتبر اعلان رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي نتنياهو فرض السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، استخفافا واستهتارا وتحدياً سافرا لإرادة المجتمع الدولي ومؤسساته وقراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وقال في بيانه إن اعلان رئيس حكومة الاحتلال مستند الى الدعم والتشجيع الامريكي المباشر في إطار ما يسمى صفقة القرن التي تشكل خطرا كبيرا ليس على الحقوق الفلسطينية فحسب، بل على الأمن والاستقرار في المنطقة بكاملها، كما انه يأتي في سياق حملته الانتخابية التي تقوم على العدوان والتوسع والاستيطان لمحاولة كسب المزيد من اصوات المتطرفين والمستوطنين.

وأكد أن اعلان نتنياهو لن يغير من حقيقة أن كل أشكال الاستيطان الإسرائيلي في اراضي الدولة الفلسطينية بما فيها مدينة القدس والمعترف بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢ غير قانونية وغير شرعية ولن تنشئ أي حق للاحتلال فيها.

وختم المجلس الوطني الفلسطيني بيانه بالتأكيد على الحق الفلسطيني الثابت في الدفاع عن حقوقه بكافة الوسائل المشروعة، وانه لن تنعم إسرائيل والمنطقة بالأمن والسلام طالما استمر هذا الاحتلال بإجرامه، وطالما لم ينعم شعبنا في الحرية والعيش في دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار ١٩٤.





المجلس الوطني: قرار "خارجية أميركا" استمرار لنهجها العدواني تجاه الشعب الفلسطيني

قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن قرار وزارة الخارجية الأميركية حذف فلسطين وأي إشارة للأراضي الفلسطينية أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومحاولتها نزع الصفة القانونية عنها كونها «محتلة»، من قائمة الدول من الموقع الإلكتروني الخاص بها، يأتي استمرارا لسياستها العدوانية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وأضاف المجلس الوطني في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٦، إن هذا القرار الأميركي الذي جاء بعد قرار وقف استخدام مصطلح «الأراضي الفلسطينية المحتلة» وتشريع الاستيطان فيها، لن يغيّر من حقيقة أن فلسطين دولة تحت الاحتلال ومعترف بها من قبل الأمم المتحدة، وأن حقوق الشعب الفلسطيني محمية بمئات القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي.

وطالب المجلس الأمم المتحدة والدول الحرة في العالم التي تؤمن بالقانون الدولي ووجوب نفاذه كونه المرجعية المتوافق عليها بين الدول، باتخاذ مواقف حازمة تجاه سياسة إدارة ترمب ومحاولاتها تدمير قواعد القانون الدولي واستهتارها بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والمؤسسات الدولية.

ودعا برلمانات العالم واتحاداتها لإدانة ورفض هذه الخطوة، كونها تؤدي إلى مزيد من الفوضى وسفك الدماء، والاضطلاع بمسؤولياتها في حماية القانون الدولي والقرارات الدولية من التعسف والاستهتار الأمريكي.

وأضاف: إن دولة فلسطين تعترف بها ١٤٠ دولة في العالم، وتترأس مجموعة الـ(٧٧ والصين)، وهي أكبر تكتل يمثل ثلثي سكان العالم، وهي عضو في أكثر من ١٥٠ منظمة دولية، ولديها اتفاقات ثنائية مع معظم دول العالم، هي حقائق لا يمكن لأي قرار أمريكي تغييرها أو إنكارها.

واكد أن ذلك القرار الذي هو امتداد لسلسة قرارات ادارة ترمب الحامية للاحتلال الإسرائيلي والداعمة له منذ اكثر من سنة ونصف مضت، يمثل إمعانا في سياستها المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني، ويعبر عن الشراكة الحقيقية مع الاحتلال وحكومة المستوطنين برئاسة نتنياهو التي تمعن في إرهابها الأعمى واستيطانها في أراضي الدولة الفلسطينية.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني: ان الشعب الفلسطيني وقيادته ماضون في التمسك بكامل حقوقنا حسب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وان نضال الفلسطيني بكافة أشكاله مستمر حتى تحقيق تلك الحقوق كاملة في العودة والدولة بعاصمتها مدينة القدس.

المجلس الوطني يخاطب البرلمانات الدولية بشأن قرار "الخارجية الأمريكية" حذف اسم فلسطين

خاطب المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية العربية الإسلامية والأفريقية والآسيوية والبرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية الأخرى بخصوص إقدام وزراة الخارجية الأمريكية على حذف أي إشارة لفلسطين أو الأراضي الفلسطينية أو السلطة الوطنية الفلسطينية من موقعها الرسمي الخاص بالتعريف بالمناطق والبلدان في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد في رسائل متطابقة ارسل بها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٩ ان الشعب الفلسطيني وقيادته عملا جاهدين على تحقيق السلام العادل والشامل وفق القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، على أن تتوج تلك العملية بإقامة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس، وهذا ما أجمع عليه العالم.

وأضاف المجلس: وللأسف الشديد فقد اتخذت الإدارة الأمريكية قرارا يجانبه الصواب، حيث أقدمت وزارة خارجيتها بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٥ على حذف أي إشارة لفلسطين أو الأراضي الفلسطينية أو السلطة الوطنية الفلسطينية من موقعها الرسمي الخاص بالتعريف بالمناطق والبلدان في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن حذفت في السابق مصطلح الأراضي المحتلة، وأعلنت باطلا على لسان أكثر من مسؤول أمريكي حق إسرائيل في بناء المستوطنات فيها، وكل ذلك في محاولة منها لإسقاط الصفة القانونية عن هذه الأراضي.

واعتبر في رسائله أن هذا القرار خطير للغاية ويعطي الضوء لمزيد من الاستيطان وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وإغلاق طريق السلام بشكل كامل ويؤسس لمزيد من التطرف.

وأوضح في رسائله بأن الشخصية القانونية لدولة فلسطين أنشأها القرار١٨١ لعام ١٩٤٧، ونص عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩ لسنة ٢٠١٢، وأن حقوق الشعب الفلسطيني محمية بمئات القرارات الدولية وأخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الذي صدر في كانون الأول ٢٠١٦.

واكد المجلس إن اعتراف ١٤٠ دولة في العالم بفلسطين دولة على حدود عام ١٩٦٧، وترؤسها مجموعة الـ(٧٧ والصين)، وانضمامها لما يزيد على ١٠٠ منظمة دولية واتفاقية وبرتوكول، هي حقائق لا يمكن تغييرها أو إنكارها، وهي تؤكد المكانة المرموقة لدولة فلسطين بين الأمم.

وتوجه المجلس باسم الشعب الفلسطيني الي تلك الاتحادات بضرورة العمل على حماية حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، ووقف كافة الانتهاكات التي يتعرض لها من مصادرة أرضه وهدم البيوت وتدمير البنية الاقتصادية، ونشر الرعب والإرهاب بين أطفاله ومواطنيه، والإطاحة بحل الدولتين الذي توافق عليه العالم، وقبلت به المؤسسات الفلسطينية والعربية.



واكد في رسائله إن هذا القرار وجملة القرارات والسياسات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية الحالية انحازت بشكل كامل لإسرائيل منذ أن اعترفت ظلما بالقدس الموحدة عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وأغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وتعرضت لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وغيرها من الإجراءات التي لا تساعد على إقامة السلام وحل الدولتين، وتطلق العنان لمزيد من التطرف والفوضى.

وناشد المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات وبرلماناتها تحمل مسؤولياتها بدعم الشعب الفلسطيني وحقوقه وحماية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي نجتمع كلنا في إطاره، مطالبا ببذل المزيد من الجهود والعمل لوقف الإجراءات التعسفية من قبل الإدارة الأمريكية ضد حقوق الشعب الفلسطيني.



اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني:

رفض مطلق للورشة الأميركية في المنامة

أكدت اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، رفضها المطلق للورشة الأميركية في المنامة، ودعت الأشقاء العرب إلى مقاطعتها.

كما رفضت في بيان صدر عقب اجتماعها في مقر المجلس بالعاصمة الأردنية عمّان بتاريخ ٢٤-٦-٢٠١٩، برئاسة سليم الزعنون، وحضور نائبه الأب قسطنطين قرمش، وأمين سر المجلس محمد صبيح، كافة مخرجاتها الهادفة لاستبدال الحل السياسي بالحل الاقتصادي، وتسويق ما تسمى بـ«صفقة القرن»، وتمرير التطبيع مع دولة الاحتلال، وإنهاء حقنا في تقرير المصير، وعودة اللاجئين، وقيام دولته المستقلة ناجزة السيادة، وعاصمتها مدينة القدس، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأكدت أن الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين هو السبب الرئيس لتدمير اقتصادها، وان الخلاص منه هو الطريق الوحيد لتحقيق الازدهار وتحرر الاقتصاد الوطني من الهيمنة، والتبعية، والإلحاق، وتمكين شعبنا ومؤسساته من التحكم بموارده، وثرواته الطبيعية، والاقتصادية.

وشددت على أن وحدة الموقف والإجماع الفلسطيني الشعبي والرسمي التي تجلّت في أبهى صورها في رفض «صفقة القرن» وشقها الاقتصادي-ورشة البحرين، تتطلب الإسراع بإنهاء الانقسام بتنفيذ اتفاقيات المصالحة وتمكين حكومة شعبنا الفلسطيني من القيام بدورها في قطاع غزة، وتحقيق الوحدة الوطنية، لتمكين شعبنا من الصمود بقيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي صاحبة الولاية على الشعب الفلسطيني والأمينة على حقوقه والممثلة لمصالحه، ولم تُكلِّف أحدا بالحديث باسم شعبنا وتمثيل مصالحه، خاصة في هذه الورشة التي دعت إليها إدارة ترمب.

كما توجهت بدعوة للأشقاء العرب إلى مقاطعة الورشة، والتي قاطعتها دول كبرى كالصين، وروسيا، ودول الاتحاد الأوروبي إلى جانب العديد من الدول العربية، وتثمين مواقف الشعوب، والدول، والنقابات، والأحزاب، ورؤساء البرلمانات الذين رفضوا التطبيع مع إسرائيل، ورفضوا «صفقة القرن»، وشقها الاقتصادي، وكافة المشاريع، والخطط الهادفة لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني.

ودعت اللجنة في بيانها، إلى توافق عربي رسمي وشعبي لإفشال أهداف الورشة المشبوهة بأهدافها ومخرجاتها وتطبيقاتها، والالتزام بنص وروح قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢، وقرارات القمم العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز المتعاقبة، التي تعترف بدولة فلسطين تحت الاحتلال، وحق شعبنا في العودة، وتقرير المصير، وتجسيد دولته ذات السيادة الوطنية الناجزة.

ووجهت دعوة كذلك للاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي واتحاد البرلمانات الاسلامية لإعلان رفضهم لورشة البحرين التي يريد منظموها أن تكون منصة عربية للإعلان عن انطلاق «صفقة القرن»، وبالتحديد بدء الشق الاقتصادي



منها، توطئة لإضفاء الشرعية على ما تم تطبيقه فعلياً من قرارات أميركية –إسرائيلية استبدلت المرجعيات الدولية بأخرى جديدة مصدرها الإدارة الأميركية المنسجمة تماما مع الرؤية الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية.

وشددت على أهمية اطلاع الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية على حقيقة أهداف هذه الورشة بتحويل القضية الفلسطينية من قضية شعب تحت الاحتلال يسعى لتحرير وطنه والعودة إليه والاستقلال الوطني إلى قضية إنسانية بتحسين أوضاعه الاقتصادية وظروفه المعيشية تحت الاحتلال، وتحويل الحل السياسي للقضية الفلسطينية إلى حل اقتصادي؛ على الرغم من أن حقيقة التجربة تثبت بأن أية عملية تنمية اقتصادية في ظل الاحتلال ضرب من المستحيل، خاصة وأن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي هي استعمارية إحلالية قائمة على أقسى أشكال الفصل العنصري، الذي ينطوي على تقويض التطور والتنمية والهيمنة عليها على أسس عنصرية وعرقية.

ووجهت اللجنة في ختام بيانها، التحية لأبناء شعبنا البطل في الوطن والشتات ومؤسساته وقيادته برئاسة الرئيس محمود عباس على صمودهم، ورفضهم لكافة المؤامرات ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية، ودعوة كافة الفصائل والقوى للالتفاف حول قيادة الشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير، وتغليب المصالح الوطنية العليا على المصالح الفئوية الضيقة.

وكان الزعنون قد قال في كلمته بداية اجتماع اللجنة أن ورشة البحرين لن تجلب الخير لشعبنا، وأن إدارة ترمب تحاول تضليل الرأي العام العالمي بأنها حريصة على شعبنا وازدهاره، وأن حقيقتها هي لبيع الأوهام، ومقايضة الحقوق بالمال، وإجبارنا على التعايش مع الاحتلال والقبول بنتائج قراراتها العدوانية على مدينة القدس عاصمة دولتنا، وتصفية قضية اللاجئين، والاعتراف بحق إسرائيل بضم الأراضي الفلسطينية والاستعمار فيها.

ودعا الأشقاء العرب لعدم التعامل مع نتائج تلك الورشة، لأن شعبنا وقيادته رفضوها، ويرفضون التعامل مع مخرجاتها لأنها لن تجلب الخير لشعبنا، فمن يريد مساعدة شعبنا وإنقاذه من أزمته المالية، لا ينتظر أحدا، فالباب كان مفتوحا دائما لتعزيز صموده قبل ورشة البحرين، وما يزال، فالقدس تنتظر إنقاذها من التهويد والتطهير العرقي وتثبيت صمود أهلها فيها، فهناك مئة شقة سكنية في وادي الحمص في صور باهر تنتظر خلال أيام هدمها وتشريد سكانها.

وقال: إن الإدارة الأميركية تواصل محاولاتها المستميتة لفرض صفقتها المنحازة كليا للاحتلال الإسرائيلي بهدف إنهاء القضية الفلسطينية من خلال استبدال مرجعياتها المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بمرجعيات ترمب ونتنياهو.

وتابع: منذ ما يزيد عن العام والنصف مارست إدارة ترمب وحكومة الاحتلال العنصرية كل أشكال الضغط والابتزاز والحصار المالي وغيره لتمرير صفقتهما سيئة الذكر، ولكن شعبنا وقيادته برئاسة الرئيس محمود عباس صمدوا بشجاعة وتمسكوا بالحقوق وقاوموا الضغوط، ورفضوا الصفقة والورشة.

وأكد الزعنون أننا مطمئنون على صلابة موقفنا وقدرتنا على المواجهة في وجه من يحاول النيل من وجودنا وهويتنا وتاريخنا وحقوقنا، فالشعب والقيادة موحدون في رفض تلك الصفقة، ورفضوا المساومة وقاوموا الابتزاز بحكمة واقتدار، رغم التهديد والوعيد وعدم التزام البعض بما أقروه في القمم والمبادرات العربية التي تمنع التطبيع مع الاحتلال قبل انسحابه من أرضنا وقيام دولتنا.

وأضاف: موقفنا واضح وصريح، ولن نجامل على حساب حقوقنا، وأن أي تبريرات للمشاركة في هذه الورشة بحجة الإسهام في رفع المعاناة عن شعبنا، ما هي إلا حجج غير مقنعة، فنحن أصحاب القضية رفضنا المشاركة فيها ودعونا لمقاطعتها، لأن هدفها استبدال الحل السياسي بالأوهام الاقتصادية.

المجلس الوطني طالب بتدخل دولي لمواجهة جرائم التطهير العرقي في وادي الحمص

طالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي ومؤسساته واتحاداته البرلمانية بمواجهة جرائم التطهير العرقي الإسرائيلي التي تجري ضد المواطنين الفلسطينيين في واد الحمص بصور باهر، وذلك في ضوء إصرار الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ جريمة هدم تطال ١٠٠ شقة سكنية، وتؤوي نحو ٥٠٠ فرد.

وأوضح المجلس في رسائل عاجلة وجهها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٢ لمختلف الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والأوروبية والاورومتوسطية والأفريقية والاتحاد البرلماني الدولي انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي ولاتفاقيات لاهاي وجنيف ولقرارات الأمم المتحدة ولاتفاقيات السلام، والمتمثلة بهدم البيوت والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية والبنى التحتية في فلسطين المحتلة خاصة في مدينة القدس، بهدف تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي والسياسي فيها ، وفصل القدس عن محيطها الفلسطيني.

وبيّن أن تلك المباني في حي واد الحمص في صور باهر جنوب شرق القدس المحتلة، حصل أصحابها على تراخيص من السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أن الحي يقع ضمن تصنيف المنطقة "أ" حسب اتفاقيات أوسلو.

ودعا المؤسسات الدولية ذات الصلة إلى التدخل الفوري لمنع الاحتلال من استكمال هدم تلك البنايات في صور باهر وغيرها من المباني المهددة في أكثر من مكان، وإجباره على الالتزام بالقانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تعتبر مثل تلك السياسة والأفعال جرائم تطهير عرقي يجب محاسبته عليها.

وأوضح في رسائله أن هدم المنازل الفلسطينية يرتقي إلى مستوى جرائم حرب، ويجري توثيقها من قبل الوكالات الدولية المتخصصة والتي ستشكل وقائع الملف الجنائي ضد الاحتلال، والذي يتوجب تفعيله ومتابعته على كافة المستويات بما في ذلك محكمة الجنايات الدولية.

وفنّد في رسائله الحجج الواهية التي يسوقها الاحتلال لهدم تلك المباني، حيث أنها تنتهك فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز ٢٠٠٤، التي طالبت إسرائيل بوقف بناء جدار الفصل العنصري، بما في ذلك في القدس المحتلة وما حولها؛ وتفكيك المقاطع التي أُنجزت منه، وتقديم تعويضات للمتضررين، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه.

وشرح المجلس سياسة الاحتلال الإسرائيلي العنصرية تجاه المواطنين الفلسطينيين في ما يتصل بالبناء على أراضيهم، خاصة في مدينة القدس، بينما تقوم بلدية الاحتلال بتنظيم أي قطعة أرض فلسطينية يستولي عليها المستوطنون اليهود وعلى نفقتها، بكل سهولة ويسر.



وأكد أن عمليات الهدم في مدينة القدس المحتلة سجلت النسبة الأكبر خلال العام ٢٠١٨، أذ بلغت ٤٥٪، حيث هدم الاحتلال ٦٨ بيتاً و١٧٨ منشأة، وتركزت عمليات الهدم داخل أحياء مدينة القدس والتي بلغت ١٤٦ بيتاً ومنشأة، أما خارج أحياء مدينة القدس فبلغت ١٠٠ بيت ومنشأة.

وذكّر برلمانات العالم واتحاداته بأن هدم تلك المباني في صور باهر وغيرها من المواقع المهددة مرتبط بسياسة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، الذي هدم منذ عام ٢٠٠٦ حتى نهاية حزيران الماضي حوالي ١٤٤٠ منزلا فلسطينيا أكثر من نصفها في مدينة القدس المحتلة، وهدم منذ عام ١٩٨٧ حتى تاريخه أكثر من ٦٠٠٠ منزل في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وطالب الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية بضرورة تحمل مسؤولياتها تجاه جريمة هدم المنازل الفلسطينية بوصفها جريمة تندرج ضمن سياسة التطهير العرقي، وتعتبر مخالفة جسيمة لنص المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تحرم تدمير الممتلكات، وللمادة ٢٣ من اتفاقية لاهاي الرابعة ١٩٠٧ التي تحظر على القوة المحتلة هدم منازل وممتلكات المواطنين سكان المناطق التي احتلتها، وكذلك تشكل انتهاكاً صارخاً لنص المادة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والتي تنص على أنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً"؛

وقال المجلس الوطني الفلسطيني إن عمليات هدم المساكن الفلسطينية تنطوي على جريمة مركبة معقدة تمس الروح والعقل والكرامة الإنسانية، وتمس أبعاد الوجود الإنساني والوطني برمته، لأنها عش أحلامهم ومأوى آلامهم وأفراحهم، والأنكى من ذلك عندما يضطر الأب لهدم مسكنه أو جزء منه بيده من خلال سياسة الهدم الذاتي، وإلا سيتكفل بنفقات الهدم.





الرئيس عباس في كلمته بذكرى استشهاد القائد الرمز أبو عمار:

شهداؤنا ليسوا قتلة .. ومتمسكون بالثوابت التي أرساها عرفات ولا انتخابات دون غزة والقدس

أكد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، تمسك شعبنا وقيادته بالثوابت الوطنية التي أرساها الشهيد القائد ياسر عرفات.

وقال سيادته في كلمته في حفل إحياء الذكرى الخامسة عشرة لاستشهاد الرئيس الراحل ياسر عرفات، في مقر الرئاسة في مدينة رام الله الاثنين ٢٠١٩/١١/١١، «رحم الله الشهيد عرفات الذي تمسك بالثوابت، التي أقرت عام ١٩٨٨، ولا زالت ثوابت، ولا يستطيع أحد أن يتخلى وأن يتنازل عنها ويتجاهلها، فهي منذ ذلك الحين إلى يومنا ثوابت الشعب الفلسطيني التي ستبقى إلى أن يتم تحرير فلسطين».

وأضاف الرئيس: رحم الله الرجل الذي أطلق الرصاصة الأولى في سماء فلسطين، فأصبحت بعد ذلك ثورة ينظر اليها العالم جميعا أنها حركة تحرير وطني، وحركة تستحق كل الاحترام، وأنها واصلة الى أهدافها ومراميها، والى تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وتابع: رحم الله ذلك الرجل الذي حمى القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وقد لا يستطيع البعض أن يفهم ما معنى هذا، هذا القرار الذي كان نهباً للجميع، وكان يدعيه الجميع، وكان يريده الجميع، ولكن ياسر عرفات أخذ هذا القرار بيده ليكون هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأضاف الرئيس أن البعض حاول أن يسرق منا الحلم، وآخرون حاولوا أن يحرفوا هذا الهدف وأن يقولوا ما لا نقول، وأن يقدموا لنا "صفعة العصر"، فصفعناهم على وجوههم، لأننا لا نقبل بأي حال من الأحوال أن نتنازل عن قضيتنا ومصيرنا وحلم شعبنا.

وأكد الرئيس أن شهداء الشعب الفلسطيني ليسوا قتلة ولا مجرمين ولا إرهابيين، ولن نقبل أبدا أن نتنازل عنهم وعن أسرانا وجرحانا، هؤلاء أقدس ما لدينا، لن نقبل بالتنازل عن أموالنا كاملة، هذه أموال من حق شهدائنا، وسنستمر في موقفنا هذا إلى أن يتنازلوا هم، وإلا فنحن ماضون في طريقنا.

وأضاف سيادته: لن نتراجع عن حقنا، القضية ليست قضية عناد أو رفض لمجرد الرفض، وإنما نرفض ما لا ينسجم مع حقوقنا، وما لا يقبله شعبنا.

وتابع الرئيس: "هذه هي مسيرتنا، ونحن اليوم نعاني ما نعانيه، من ضيق وحصار وكل أصناف الهيمنة، ولكن فشلوا في أن يفرضوا علينا شيئًا، نحن هنا قائمون، نحن هنا باقون، ولن نخرج من هذا البلد، لن نخرج من بلدنا، سنبقى هنا، سنحمي أرضنا ووطننا وأملنا وهدفنا".

وقال سيادته: قررنا الذهاب إلى الانتخابات التشريعية، ثم الرئاسية، مشددا على ضرورة أن تعقد في غزة والقدس، وبدون ذلك لا توجد انتخابات.

وأعرب سيادته عن أمله بأن يقول الجميع "نعم" للانتخابات وأن يكونوا على قدر المسؤولية، لأنها تحمي وجودنا وقضيتنا، لذا من هو حريص على ذلك يجب أن يسير إلى الانتخابات.

وقال سيادته "نحن تحت كل الظروف سائرون بالانتخابات لنحققها، ثم بعد ذلك لنحقق أملنا وحلمنا وهو الدولة الفلسطينية المستقلة وتقرير المصير، والعودة إلى أرض الوطن".

واستذكر سيادته الشهداء القادة الذين بدأوا مع أبو عمار .. من أبو جهاد إلى أبو السعيد إلى أبو إياد، إلى كل الشهداء الأبطال الذين مضوا في سبيل الله، وفي سبيل القضية الفلسطينية، وأقرانهم من كوادر شعبنا، وبقيت ذكراهم عطرة في قلوب الجميع.

وكان الحفل، بدأ بكلمة نائب رئيس حركة "فتح" محمود العالول، التي قال فيها: نلتقي اليوم هنا في ذكرى مرور ١٥ عاما على استشهاد قائدنا وزعيمنا وصانع حلمنا شمس الشهداء ياسر عرفات.

وأضاف أن ١٥ عاما مرت على استشهاد ياسر عرفات، ولا زال يسكن قلوب ووجدان هذا الشعب وسيبقى كذلك، مؤكدا تمسك القيادة بالسير على نهجه وتمسكهم بصلابة بثوابته.

وتابع: نضالنا سيستمر بقيادة رئيسنا محمود عباس حتى تحقيق حلمه، مشيرا إلى أن بوصلة ياسر عرفات لم تُشر إلا للقدس، واستشهد من أجلها وعلى نفس الطريق يسير الرئيس محمود عباس متمسكا بصلابة بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

ولفت إلى إن المواقف الصلبة في مواجهة الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي تجاه قضية الأسرى كانت من الأولويات عند ياسر عرفات، واليوم يسير الرئيس عباس على درب عرفات، متمسكا بقضية الأسرى بإعلانه انه لو لم يبق معنا قرش واحد لن يكون إلا للأسرى والشهداء.



الرئيس يصدر وساماً باسم الشهيد عرفات ويأمر بحفظه ضمن مكونات تراثه في متحفه

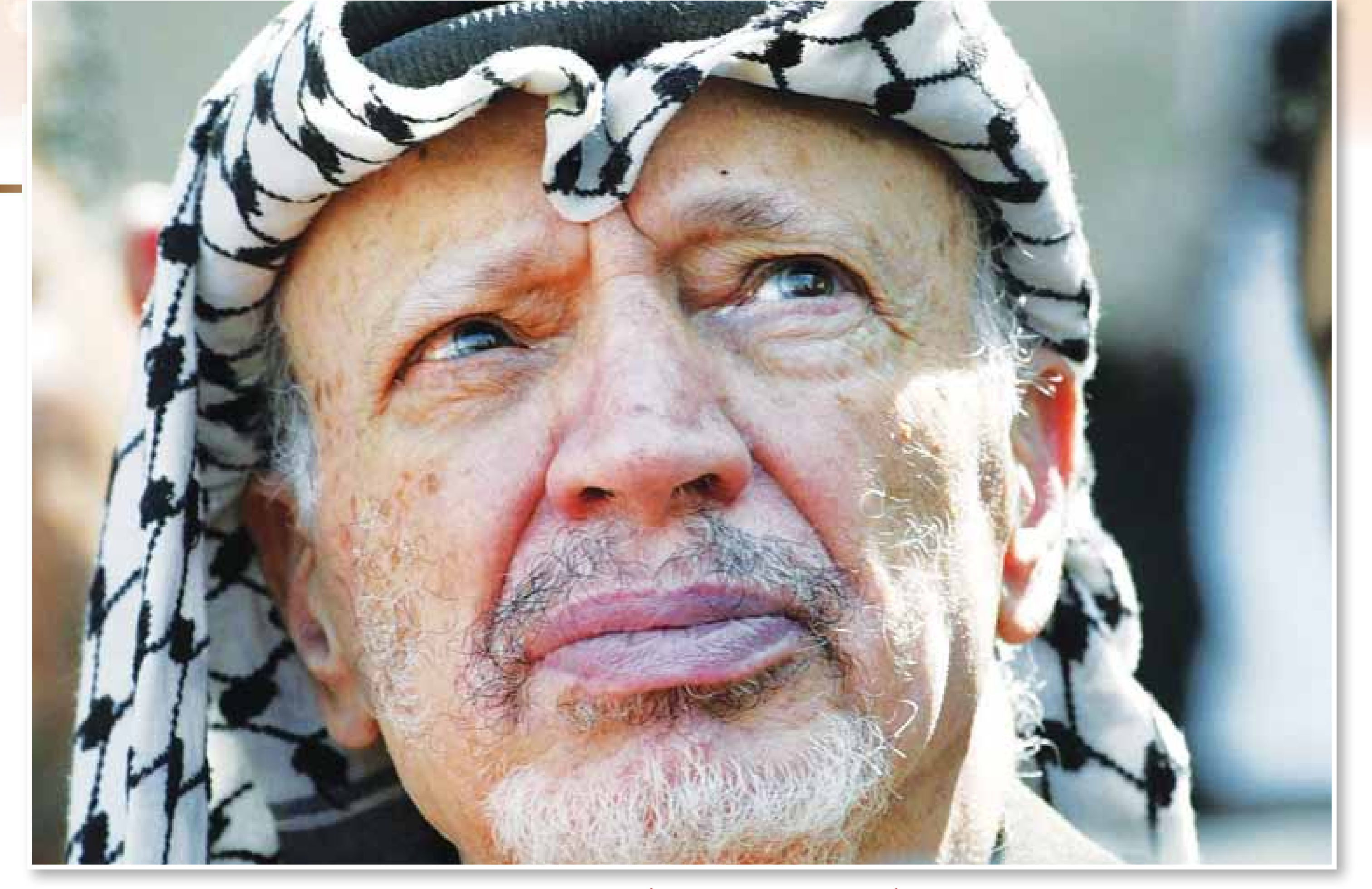
أصدر رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وساماً باسم الرئيس الشهيد القائد الرمز ياسر عرفات، وأمر بحفظه ضمن مكونات تراثه في متحف ياسر عرفات.

وتسلم رئيس مجلس إدارة مؤسسة ياسر عرفات ناصر القدوة، بحضور مدير المؤسسة أحمد صبح، ومدير المتحف محمد حلايقة، نسخة عن «وسام ياسر عرفات» بدرجاته الثلاث، «الوشاح الأكبر- نجمة الشرف»، و«نجمة بيوس»، و«ميدالية الشجاعة»، لحفظه في متحف ياسر عرفات ضمن مكونات تراثه للأجيال القادمة.

كما تم تسليم "القلادة الكبرى لدولة فلسطين"، بتعليمات من الرئيس عباس، وهو أعلى وسام فلسطيني، ليوضع أيضاً في المتحف حقاً للشهيد عرفات.

وقام بتسليم الأوسمة نيابة عن الرئيس، مستشاره للشؤون الدبلوماسية مجدي الخالدي، ومدير عام الصندوق القومي الفلسطيني رمزي خوري.

١١-١١-٢٠١٩ وفا- المصدر



الزعنون: سنبقى أوفياء للشهيد أبو عمار وملتزمين بنهج العزة والكرامة التي عمدتها دماؤه الزكية

قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون إننا سنبقى أوفياء للشهيد القائد ياسر عرفات أبو عمار وملتزمين بنهج العزة والكرامة والصمود التي عمدتها دماؤه الزكية.

ودعا في تصريح صحفي صدر عنه بتاريخ ٢٠١٩/١١/٨ بمناسبة اقتراب مرور ١٥ عاما على استشهاد الرئيس ياسر عرفات: سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة الى تمكين أبناء شعبنا هناك من إحياء ذكرى استشهاد القائد الرمز أبو عمار التي تشكّل مناسبة لتعزيز الوحدة الوطنية واستلهام معاني التضحية والانتماء للوطن.

وأكد: احياء ذكرى الشهيد الرمز ابو عمار واجب وطني واخلاقي على كل فلسطيني ينتمي لفلسطين وارث شعبنا المناضل ومسيرته الممتدة التي عمدتها دماء الشهداء والجرحى والاسرى على درب الحرية والاستقلال، ولا يحق لفصيل مهما علا شأنه أن يمنع أبناء شعبنا من أحياء هذه الذكرى الوطنية.

وتابع: أبو عمار شهيد الشعب الفلسطيني وقائده ورمزه، وهو واخوته ورفاقه الشهداء منهم والأحياء وفي مقدمتهم الرئيس محمود عباس حافظوا على العهد وصانوا الهوية الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني التي تدافع عن حقوق شعبنا في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها مدينة القدس.

وأضاف رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الزعنون إن الوفاء للإرث النضالي المشرف للشهيد أبو عمار وللشهداء القادة أبو جهاد وأبو اياد وجورج حبش وغيرهم من القادة ومئات الآلاف من الشهداء، يتطلب الإسراع بالتجاوب مع الدعوات والمبادرات التي يقودها الرئيس محمود عباس لطي صفحة الانقسام الأسود واعلاء مصلحة الوطن على مصلحة الفصيل والاحتكام لإرادة الشعب واجراء الانتخابات.



تقرير بمشاركة المجلس الوطني

في مؤتمر رؤساء البرلمانات الأوروبية الصغيرة في قبرص

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة نائب رئيس المجلس الأب قسطنطين قرمش، في المؤتمر الثالث عشر لرؤساء برلمانات الدول الأوروبية الصغيرة، الذي انعقد في العاصمة القبرصية نيقوسيا خلال الفترة ٢٦-٢٧-١١-٢٠١٩.

وضم الوفد الفلسطيني، عضوي المجلس حامد عبيدو وعمر حمايل، وسفير دولة فلسطين لدى جمهورية قبرص جبران الطويل، والمستشار في المجلس الوطني عبد الناصر الأعرج.

ويضم المؤتمر في عضويته تسعة برلمانات أوروبية صغيرة تجتمع كل عام، هي: (قبرص، ايسلندا، ليختنشتاين، موناكو، الجبل الأسود، لوكسمبورغ، مالطا، أندورا، وسان مارينو)، ودعيت إسرائيل بصفتها ضيفا للمشاركة في هذا المؤتمر، حيث مثلها سفيرها في قبرص.

وشارك المجلس الوطني لأول مرة في هذا المؤتمر بناء على دعوة رسمية-بصفة ضيف-من رئيس مجلس النواب القبرصي ديمتري سيلويروس، إلى جانب وفود من: الكويت، مصر، عمان والسعودية.

وناقش المؤتمر في جلساته الأربع عددا من القضايا، من أبرزها التعاون الإقليمي-أشكاله وفوائده للدول الصغيرة، والتحديات التي تواجهه، والاستثمار والتنمية الاقتصادية: التحديات التي تواجهه في هذه الدول، وتحديات العصر الرقمي وفرص الاستفادة، والتعاون في مجال الأمراض النادرة.

واستعرض الأب قرمش في ورقة قدمها وفد المجلس الوطني إلى المؤتمر خلال الجلسة الثانية تحت عنوان: "أشكال التعاون الإقليمي وفوائده، وكيفية التغلب على المعيقات وقد بدأ قرمش حديثه بتوجيه التحية لرئيس البرلمان القبرصي ديمترس سيلوريس بالقول: نحيّي بواسطتكم

الذكرى العطرة لمؤسس دولة قبرص الشهيد رئيس الدولة ورئيس الأساقفة مكاريوس الذي تربطني به أواصر المحبة والمعرفة منذ عام ١٩٧٣ .

ووجه قرمش باسم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بالشكر الجزيل لسعادة السيد «ديمتري سيلريوس » رئيس مجلس النواب في جمهورية «قبرص» على توجيه هذه الدعوة للمجلس الوطني الفلسطيني للمشاركة في هذا المؤتمر المهم، ونأمل تتكلل أعمالنا بالنجاح.

وأضاف قرمش : من القدس الجريح والأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى وقع آهات الأطفال المشردين ودماء الشهداء وغبار المساكن الذين دمرت بيوتهم وبيوت آبائهم وأجدادهم، وعلى وقع مطاردة المتظاهرين والمحتجين الذين فقئت عيونهم وبترت أعضائهم ومآسي مصادرة أراضيهم وإقامة المستعمرات غير الشرعية والأسوار والحواجز التي قطعت أوصال البلدات الفلسطينية وأخيراً الانتقام من شجر الزيتون الذي يعتمد عليه غالبية فلاحينا المتمسكين بإرث الزيت والزيتون وتفريغ المستوطنين الصرف الصحي على أراضي السكان ليستنشقوا روائحهم الكريهة وروائحهم الخبيثة.

وشرح قرمش أبرز المعيقات التي تواجه دور فلسطين في مجال التعاون الإقليمي، ومتطلباته وفوائده، مؤكدا أن العائق الرئيسي لزيادة مستوى التعاون مع دول الإقليم والعالم هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي، فكيف لدولة تعيش تحت الاحتلال أن تكون قادرة على بناء علاقات تعاون مستمرة تعود بالنفع والفائدة المرجوة؟ لأن السيادة الكاملة للدول تعد منطلقا أساسيا لأية عملية تعاون.

وأضاف: لا يمكن أن نتصور أن احتلالا كالاحتلال الإسرائيلي الذي يقوم على فكرة إلغاء شعب فلسطين، أن يسمح لهذا الشعب أن يبني علاقات تعاون مع غيره من الشعوب، وهو يدرك تماما أن بناء تلك العلاقات ليست لصالح احتلاله واستيطانه.

وأكد قرمش، في ورقة قدمت إلى المؤتمر، أنه دون دعم الدول الأوروبية وتعاونها للخلاص من هذا الاحتلال، لن تنعم منطقتنا بالأمن والاستقرار، الذي هو الأساس لتشجيع ولادة مناخ ملائم للازدهار والتطور.

كما جاء في ورقة رئيس الوفد الفلسطيني إنه «دون إنهاء الاحتلال المدعوم من دولة عظمى تقودها إدارة انقلبت على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وانتهكت قرارات الشرعية الدولية، فلن نستطيع تسريع عجلة التنمية في فلسطين، من خلال تدفق الاستثمارات الخارجية وتشجيع الشراكة بين القطاع الخاص الفلسطيني ونظيره الأوروبي، التي من خلالها يتم نقل الخبرات والتكنولوجيا إلى فلسطين».

وأضاف: «نسعى في فلسطين إلى تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، والمساعدة في تطوير مؤسساتنا، وهذا يتطلب الدعم الأوروبي من أجل تطوير وتحسين المنتج الفلسطيني ليكون منافساً في الأسواق».

وأشار قرمش إلى أن من أبرز متطلبات التعاون الإقليمي، تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها، وتشجيع وتطوير العلاقات الاقتصادية المتوازنة.

كما تطرق إلى أبرز المعيقات الإسرائيلية التي تواجه فلسطين في تنفيذ أي اتفاق تعاون، متناولا اتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية، الذي لم تعترف به إسرائيل، حيث ما تزال تتعامل أن الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تشكل منطقة جمركية منفصلة عنها، كما وضعت المعيقات على عملية تنقل السلع، سواء القادمة من الاتحاد الأوروبي أو المصدرة من فلسطين إلى الخارج، في خرق صريح للاتفاقيات الموقعة معنا.

وعرج قرمش على سلسلة الانتهاكات الإسرائيلية بحق فلسطين، من تدمير للمنازل، وتشريد سكانها، والاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات عليها، وقمع أبناء الشعب الفلسطيني، وغيرها من الجرائم اليومية التي يمارسها الاحتلال.

وطالب قرمش المجتمعين بالعمل على «مساعدتنا للتغلب على تلك المعيقات، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، لكي تأخذ دورها الذي يليق بها في تعزيز علاقات التعاون في المنطقة»، كما حث رئاسة المؤتمر على أن يتضمن البيان الختامي ما يساعد على ذلك.

وختم قرمش كلمته بالقول: « ليس بالخبز وحده يحي الإنسان» ، فنحن في فلسطين المحتلة نتوق للحرية والخلاص من الاحتلال، والعيش بكرامة في دولتنا بعاصمتها مدينة القدس، ونتمنى منكم، مساعدتنا على إزالة العقبات التي يضعها الاحتلال، كما نتمنى ان يتضمن البيان الختامي الذي سيصدر عن المؤتمر ما يساعد على ذلك.

من جانب آخر، استعرض عضو الوفد الفلسطيني حامد عبيدو في الجلسة الثالثة، في ورقة عمل بعنوان «اجتذاب الاستثمارات الخاصة للاقتصاد الفلسطيني-الفرص والتحديات» ، المعيقات التي تواجه اجتذاب الاستثمارات الخاصة للاقتصاد الفلسطيني، وتحديدا القطاع الخاص الذي يعتبر المحرك الأساس للاقتصاد الفلسطيني، من خلال إسهامه بأكثر من ثلثي الناتج المحلي وفرص التشغيل.

وأشار إلى أنه من المتوقع أن تزداد أهمية هذا القطاع في السنوات المقبلة، ولكن البيئة السياسية غير المستقرة الناجمة عن إجراءات الاحتلال تؤثر سلبا على قطاع الأعمال. وبشكل خاص، فإن الأزمة المالية للسلطة، كأحد إفرازات الاحتلال، تؤثر على غالبية المنشآت الفلسطينية.

كما تضمنت ورقة العمل التي استعرضها عبيدو مجموعة من المقترحات الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري في فلسطين، داعيا المجتمعين للمساعدة في إزالة العقبات والتحديات أمام فرص الاستثمار والتنمية في فلسطين، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ليتمكن الشعب الفلسطيني ومؤسساته من السيطرة على كافة موارده الطبيعية وحدوده ومعابره التجارية الداخلية والخارجية، وتحقيق التنمية المطلوبة.

وقام الوفد الفلسطيني بتوزيع ورقة بحثية تحت عنوان « معيقات تواجه الرقمنة في دولة فلسطين التحديات والفرص وأفضل الممارسات»، على أعضاء المؤتمر في الجلسة الأولى، حيث تضمنت واقع قطاع الرقمنة في دولة فلسطين، وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الأطياف والمعابر والموارد وإدخال المعدات والأجهزة، ومصادرة الأجهزة والخوادم التي تحتوي على المعلومات، الأمر الذي أثر سلبا على فرص المستثمرين بالاستثمار في فلسطين، حيث أن استمرار الاحتلال الذي يعتبر العائق الرئيس في مجال التقدم الذي يجب أن يُحرز في هذا المجال.

وقام الوفد الفلسطيني بتوزيع ورقة بحثية تحت عنوان « التعاون في مجال الأمراض النادرة-الحالة في فلسطين»، على أعضاء المؤتمر في الجلسة الأولى، حيث تضمنت، التعاون في مجال مكافحة الأمراض النادرة، وتفاصيل هذه الأمراض في فلسطين، وسبل التعاون الإقليمي بمواجهتها، إلى جانب تقديم مجموعة من التوصيات لبناء أسس تعاون لمتابعة هذه الأمراض.

ملاحظة: اقتصرت المداخلات في الجلستين الأولى والرابعة على الأعضاء الأوروبيين فقط.

وسيعقد المؤتمر القادم للبرلمانات الأوروبية الصغيرة في الجبل الأسود (منتينيغرو).

في يوم التضامن مع شعبنا

المجلس الوطني الفلسطيني يطالب بالتحرك لإنهاء الاحتلال وتمكين شعبنا من إقامة دولته

طالب المجلس الوطني الفلسطيني دول العالم ومؤسساته، وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، بإنفاذ قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بشعبنا الذي ما زال يرزح تحت نير أطول الاحتلال، داعيا الى اتخاذ ما يلزم من إجراءات تنهي ما يمارس بحقه من إرهاب وعدوان وجرائم، وتمكين شعبنا من إقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني بعاصمتها مدينة القدس.

وأكد في بيان أصدره بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، الذي وافق يوم الجمعة (٢٩/١١) ان ما يجب على العالم القيام به، هو الانتقال إلى المربع الفعلي في تعبيره عن تضامنه مع شعبنا، الذي ما يزال يعاني من الاحتلال وسياساته العنصرية، بعد ٧٢ عاماً على صدور قرار التقسيم.

وطالب بممارسة ضغط حقيقي وجاد على حكومة الاحتلال؛ من أجل حماية القانون الدولي، ورد الاعتبار للشرعية الدولية، وقراراتها ذات العلاقة، التي تتآكل مع مرور الوقت، بفعل تنكر دولة الاحتلال لها، وعدم تحمل الأسرة الدولية مسؤولياتها، في الوقوف في وجه الانتهاكات المستمرة والمتصاعدة للقوانين والأعراف الدولية.

وشدد المجلس على أن مواصلة الاحتلال ممارساته العدوانية، من تهويد لمدينة القدس، والاستيلاء على الأراضي، وبناء المستوطنات، والحصار السياسي، والمالي، وجرائم القتل، والاغتيال، والاعتقال، لن تثني شعبنا عن المضي على درب الشهداء، وتضحيات الأسرى، ونضالات الجرحى، مؤكدا ان راية النضال ستبقى خفاقة حتى دحر الاحتلال واستعادة حقوقنا كاملة غير منقوصة، ممثلة بالعودة والدولة وتقرير المصير.

وعبر عن تقديره لحركات وحملات التضامن والمقاطعة العالمية ضد الاحتلال الإسرائيلي، داعيا الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين للمسارعة إلى إعلان الاعتراف، دعما وتثبيتا لمبدأ حل الدولتين، الذي يشكل أساسا دوليا لإنهاء الصراع.

وجدد المجلس الوطني الفلسطيني تأكيده على أهمية إعادة اللحمة الوطنية إلى شعبنا الفلسطيني، واستعادة وحدته، والحفاظ على منجزاته، ومكتسباته السياسية، والوطنية، والالتفاف حول منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومواصلة دعم الرئيس محمود عباس الذي يواصل قيادة نضالنا العادل، من أجل تحقيق تطلعات شعبنا في الحرية والاستقلال.

يذكر أنه في العام ١٩٧٧، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني وهو اليوم الذي أوصت فيه بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية، يوما للتضامن العالمي مع شعبنا.



ديمقراطية غابة البنادق

بقلم: د. عبد الله عبد الله

الحركة الوطنية الفلسطينية ومنذ نشأتها اعتمدت المنهج الديمقراطي في مؤسساتها كافة. فالفصائل المقاتلة والاتحادات الشعبية التي يتمثل فيها ابناء شعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجدهم، كانت تعقد مؤتمراتها الدورية وتنتخب قياداتها بانتظام.وهذا ما دفع قائد الثورة الفلسطينية الزعيم الخالد ياسر عرفات لإطلاق ما سماه «ديمقراطية غابة البنادق». والهدف السامي لاتباع المنهج الديمقراطي يستند إلى ثلاثة امور:

تجديد الشرعيات الفلسطينية، وإفساح المجال امام الأجيال الصاعدة لتأخذ دورها، وأخيراً العودة إلى الشعب كمصدر للسلطات ليأخذ دوره في اختيار ممثليه في الاطر القيادية الفلسطينية.

وفي حالتنا الفلسطينية الراهنة يأخذ على مختلف مستوياتها التطبيق الدوري للنهج الديمقراطي في الأطر القيادية العليا تشريعية ورئاسية أهمية استثنائية بسبب حالة الانقسام السياسي والجغرافي التي فرضها انقلاب حركة حماس على الشرعية الفلسطينية في حزيران ٢٠٠٧، وأدى فشل محاولات انهاء هذا الانقسام الى النتائج المدمرة للجميع سواء كانت فصائل أو حتى وحدة القرار والمؤسسة الفلسطينية في مواجهة التهديدات والاخطار التي تطال الكل الفلسطيني بما فيها مشروعنا الوطني في التخلص من الاحتلال واقامة دولتنا المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

لقد تم توقيع ست اتفاقيات برعاية عربية مختلفة إلا أننا لم نستطع ان نحقق حلم شعبنا ومطلب اصدقائنا بانهاء الانقسام الفلسطيني وعودة اللحمة لجبهتنا الداخلية ورص الصفوف خلف قيادتنا السياسية التي وقفت بصلابة وايمان في وجه اعتى القوى الدولية التي تمثلها الولايات المتحدة برئاسة الرئيس دونالد ترامب التي تتبنى المشروع الصهيوني الاستعماري والعنصري بخصوص حل الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني وفق ما سمي صفقة القرن.

وكان آخر تلك الاتفاقات ما سمي اتفاق الشاطىء الذي تم توقيعه بين حركتي فتح وحماس في ١٢ تشرين الأول ٢٠١٧ وصادقت عليه وتبنته بقية الفصائل الفلسطينية في ٢٢ تشرين ثاني ٢٠١٧. وكان هذا الاتفاق عبارة عن آليات تنفيذ الاتفاقات السابقة. وتم تحديد فترات زمنية وتواريخ محددة للتطبيق وبدأ التنفيذ فعلاً ، إلى أن وقع الحادث الأمني لموكب رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله في غزة أواخر آذار ٢٠١٨ والذي كان ذاهباً لافتتاح مشروع يتعلق بالصرف الصحي فتوقف كل شيء. ولكن شراسة المؤامرات على قضيتنا الوطنية ومشروعنا التحرري وتزايد الضغوطات على القيادة الفلسطينية والشعب



الفلسطيني دفعا حركة فتح للعمل مع الشقيقة مصر المكلفة من الجامعة العربية منذ بداية الانقسام باستلام ملف انهائه، متجاوزة الاعتداء الاثم على موكب رئيس الوزراء، لمتابعة جهودها واستئناف تنفيذ بنود اتفاق الشاطىء من النقطة التي توقف عندها. لكن تحول حركة حماس إلى انجاز تفاهمات مع اسرائيل لتأمين دخول الأموال القطرية جعلها تتلكأ في السير في مسألة انهاء الانقسام.

ونظراً للحالة الصعبة التي يواجهها شعبنا من حصار مالي وتغول في السياسات العنصرية والاستعمارية الاسرائيلية من تضييق على السلطة الوطنية الفلسطينية وحجز أموالنا وسرقة أرضنا ومواردنا وتدمير منازلنا وقتل ابنائنا من جهة، إضافة إلى مؤامرة صفقة القرن الرامية إلى تصفية قضيتنا الوطنية وحرماننا من حق تقرير المصير، وبإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لارضنا واقامة دولتنا الفلسطينية، وانسداد افق المحاولات الجادة وغياب الإرادة السياسية لدى البعض الفلسطيني لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، كان لا بد أن نعود إلى شعبنا كمصدر لكل السلطات والدعوة لانتخابات عامة كاستحقاق قانوني ودستوري خاصة أن المحكمة الدستورية الفلسطينية دعت في قرارها حل المجلس التشريعي السابق في كانون الأول ٢٠١٨ إلى اجراء انتخابات تشريعية كي لا يختل النظام السياسي الفلسطيني ويحرم من سلطته التشريعية.

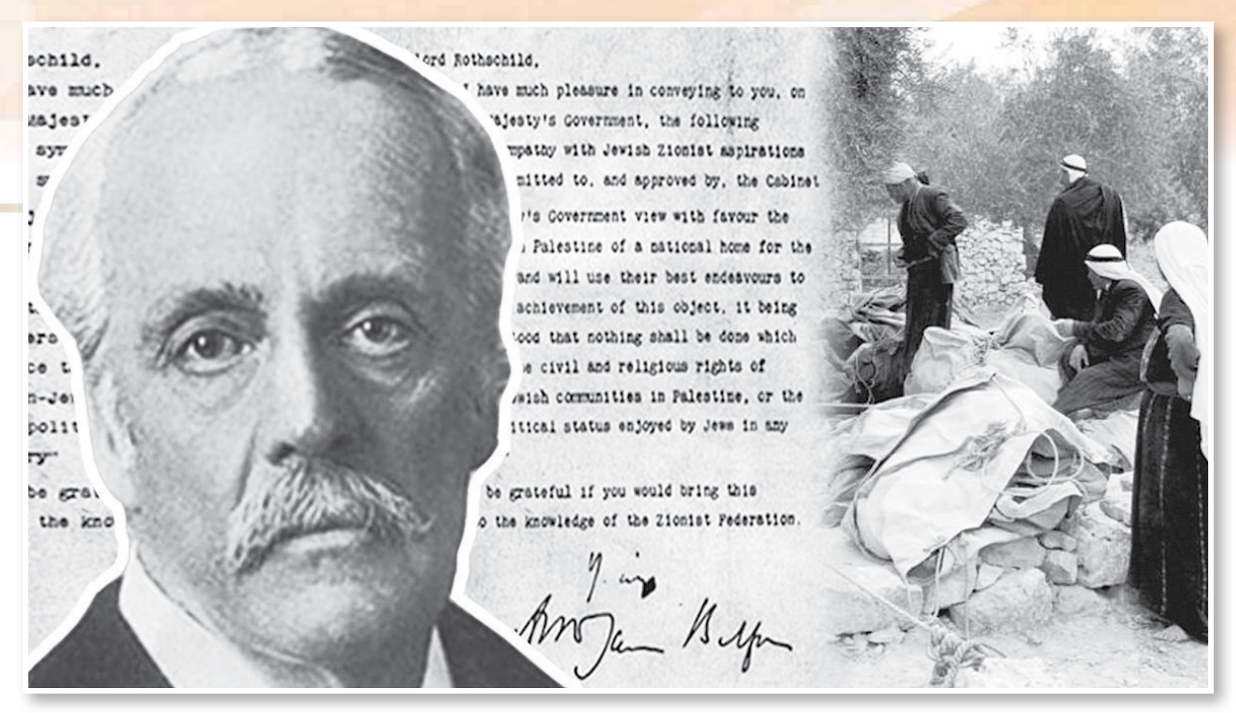
لا يحق ولا يجوز لأي طرف أن يمنع اجراءها. لكن من حق أي طرف اتخاذ قرار المشاركة في العملية الانتخابية من عدمها، فإما المشاركة المباشرة من خلال طرح قائمة المرشحين من كوادر هذا الفصل أو الحزب، أو المشاركة غير المباشرة من خلال تأييد مرشحي فصيل أو حزب أو جهة أخرى كما فعلت حركة حماس في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥ ، أو اختيار عدم المشاركة في العملية الانتخابية كما فعلت حركة حماس وحركة الجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في انتخابات العام ١٩٩٦.

فالانتخابات تنعش المشهد الديمقراطي وتعيد له حيويته وتفسح المجال أمام الشرعية الفلسطينية ان تتجدد. ولكن من واجب الجميع أن يعمل على انجاح تلك الانتخابات. وهذا يستدعي القيام بخطوات لا بد منها لتعزيز الثقة ولضمان الاطمئنان لدى الجميع باحترام نتائج تلك الانتخابات، نريد لهذه الانتخابات أن تكون مدخلاً مضمونا بانهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية من خلال قانون انتخابي يعطي الفرصة للقوى الفلسطينية السياسية والمجتمعية للمشاركة في تحمل مسؤولية مواصلة النضال بكافة السبل المشروعة حتى تحقيق أهدافنا الوطنية في الحرية والاستقلال. كما أنه من المهم أن ندخل هذه الانتخابات ومؤسساتنا الوطنية موحدة تحت قيادة حكومة واحدة تعكس الانتماء الوطني خدمة للمشروع الوطني الفلسطيني وتمسكنا بثوابتنا الوطنية.

وعليه، فلا بد من التأكيد على توفر الإرادة السياسية لدى الجميع لإجراء الانتخابات والاعتراف بنتائجها كمدخل لتشكيل حكومة وحدة وطنية طبق نتائج صندوق الاقتراع وأن يتمثل في هذه الحكومة كل مكونات المجتمع الفلسطيني السياسية والمجتمعية. كما أنه لا بد من أن تقوم الحكومة الفلسطينية الحالية بتوحيد كل المؤسسات الفلسطينية في الوطن الفلسطيني الواحد وتتحمل مسؤولياتها تجاه المواطنين دون تمييز. كذلك يجب التوافق على الخطوط العريضة على الأقل للبرنامج السياسي الذي ستسير عليه الحكومة المقبله، فالكل متمسك بالثوابت الفلسطينية في انهاء الاحتلال والاستقلال الوطني والعودة. والكل مجمع على انتهاج المقاومة الشعبية غير العنيفة، والكل مؤمن بحتمية مواجهة كل المخططات والمؤامرات الهادفة لتصفية قضيتنا الوطنية، ومن الضرورة بمكان عقد ميثاق شرف يحرم الدم الفلسطيني والاحتكام للحوار في معالجة أي قضية خلافية يمكن أن تظهر في مسيرة النضال.

ان انجاز هذه القضايا ونحن نستعد لخوض التجربة الديمقراطية من خلال الانتخابات ضمانة أكيدة لانجاح هذه التجربة وحل مشاكلنا وتصعيد كفاحنا وتحقيق حقوقنا المشروعة.

لقد كانت زيارة الدكتور حنا ناصر على رأس وفد من لجنة الانتخابات المركزية إلى غزة واجتماعه مع فصائل العمل الوطني والاسلامي كافة مصدر ارتياح في الأوساط الفلسطينية للتعليقات الايجابية الصادرة عن أكثر من مسؤول فلسطيني ترحيباً باجراء الانتخابات واستعداداً لتذليل العقبات من أجل انجاحها. وما نرجوه أن تستمر هذه المواقف وتساعد في تكريس ثقافة الشراكة في تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات الصائبة من أجل حماية حقوق شعبنا وتحقيق حلمه بالاستقلال والسيادة من خلال الانخراط في النهج الديمقراطي الذي تعبر عنه صناديق الاقتراع وحق المواطن كما واجبه في الادلاء بصوته في صندوق الاقتراع. صحيح أن هناك قرابة سبعمائة ألف مواطن في قطاع غزة وصلوا سن الاقتراع ولكنهم لم يمارسوا حقهم الدستوري والقانوني على أي مستوى، فمنذ تسلم حركة حماس سلطة الأمر الواقع بعد انقلابها في غزة لم يجر أي نوع من الانتخابات، فلا انتخاب لمجالس الطلبة في الجامعات، ولا انتخابات للاتحادات الشعبية والنقابية ولا حتى انتخابات للمجالس البلدية والقروية، بعكس ما كان يمارسه المواطن في الضفة الغربية بما فيها القدس من انتخابات دورية مفتوحة للجميع على المستويات كافة، طلابية وشعبية ونقابية ومجالس بلدية وقروية. وهذا الواقع نريد له أن ينتهي بانتهاء قسمة الوطن وقسمة الشعب وقسمة المؤسسات. ومن هنا تتضح لنا أهمية اجراء هذه الانتخابات وانجاحها لتكون فاتحة خير لمشاركة الجميع دون استثناء في نضالنا من أجل تحقيق أهداف شعبنا في العودة والاستقلال الوطني والسيادة على أرضنا. ثقتنا في شعبنا الذي يقدم كل تضحية من أجل مستقبله، فلتكن قياداتنا السياسية على مستوى تضحيات شعبنا وستكون.



في الذكرى (١٠٢) لوعد بلفور

المجلس الوطني يطالب دول العالم وبرلماناتها بالاعتراف بدولة فلسطين

طالب المجلس الوطني الفلسطيني دول العالم وبرلماناتها التي لم تعترف بدولة فلسطين بالاعتراف بها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، انصافاً لشعبناالذي ما يزال يدفع ثمناً باهظاً دماً وتشرداً، نتيجة لوعد بلفور وتنفيذه على حساب أرضنا وحقوقنا المشروعة.

وأكد في بيان أصدره بمناسبة مرور مائة وعامين على وعد بلفور، أن هذا الوعد الاستعماري يعتبر وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي جريمة أدت الى اقتلاع وتهجير أكثر من نصف سكان فلسطين في عملية تطهير عرقي آثمة، وتدمير وإبادة أكثر من ٥٣١ قرية وبلدة فلسطينية، الى جانب مئات المجازر الدموية بحق أبناء شعبنا.

وقال: إنه آن الأوان لوضع حد لمعاناة شعبنا، الذي ما يزال حتى الآن يعيش تحت احتلال مجرم، عَجزَ المجتمع الدولي عن محاسبته وإلزامه بتنفيذ قراراته، الأمر الذي أدى الى استمرار تلك الجريمة التي لا تسقط بالتقادم، والمترافقة مع العدوان والقتل والاعتقال والاستيطان، الأمر الذي يقتضي مساءلة ومقاضاة من تسبب بهذه الكارثة على شعبنا.

وشدد على مسؤولية المجتمع الدولي ومؤسساته ودوله في العمل الجاد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين شعبنا من تقرير مصيره وعودته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس، فلم يعد كافيا إصدار البيانات الفضفاضة التي لن تنهي الاحتلال وتحديه للمجتمع الدولي وقراراته، ولن تمنع استمرار الجرائم اليومية التي يتعرض لها شعبنا وارضه ومقدساته من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين.

ودعا مجلسي العموم واللوردات الى الضغط على الحكومة البريطانية لتصحيح الخطأ الفادح الذي ارتكبته، والإقرار بتحمل مسؤوليته االقانونية الدولية والالتزام بتطبيق مبدأ إصلاح الضرر الذي ألحقته بحقوقنا، بما يتضمنه من الاعتذار لشعبنا وتعويضه، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا وقيادته وهم يواجهون بثبات كافة الصفقات والخطط المشبوهة بما فيها ما يسمى صفقة القرن، لن يسمحوا بتكرار جريمة وعد بلفور التي أسست لكافة الجرائم التي لحقت بنا، داعيا إلى سرعة إنهاء الانقسام الأسود، والتجاوب مع كافة المبادرات والدعوات التي أطلقتها قيادة الشعب الفلسطيني لاستعادة الوحدة الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

تجدر الإشارة الى أن وعد بلفور تصريح صدر عن وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ على شكل رسالة وجهها إلى ليونيل روتشيلد، أحد زعماء الحركة الصهيونية في بريطانيا في ذلك الوقت، جاء فيه أن حكومة بريطانيا ستبذل قصارى جهدها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

بمناسبة مرور مائة وعامين على وعد بلفور

بقلم د. محمد الشلالدة/ وزير العدل الفلسطيني

تحل علينا الذكرى السنوية الثانية بعد المائة لوعد بلفور الذي يوافق الثاني من تشرين الثاني من كل عام، ففي الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧م كتب وزير خارجية بريطانيا العظمى "آرثر جيمس بلفور" إلى زعيم الطائفة اليهودية في بريطانيا: (عزيزي اللورد روتشيلد يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي والذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، والذي عُرض على مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليه إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وستبذل ما بوسعها لتسهيل تحقيق هذا الغاية، على أن لا يتمّ أيّ عمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية والتي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية التي تقيم في فلسطين الآن، ولن يتم أيّ تغيير على الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في الدول الأخرى. وسأكون ممتناً إذا ما أطلعتم الاتحاد الصهيوني على هذا التصريح). المخلص آرثر جيمس بلفور".

هذا الوعد الاستعماري أخطر جريمة عنصرية على مدار التاريخ وهو نموذج الخداع والغدر وما من سياسة في التاريخ سببت أذى روحيا وماديا وما زالت لشعبنا الفلسطيني كما فعل وعد بلفور.

إننا ما زلنا نتساءل: بأي شريعة وعدت بريطانيا شعبا آخر بحقوق في فلسطين وهي لا تملكها ولم يسبق لها أن امتلكتها في زمن من الأزمان وهي بعيدة عنها وعن أهلها بكل أنواع البعد مسافات وقارة ولغة وقومية، فالجرم في وعد بلفور يتمثل في أن بريطانيا - وكانت العظمى في تلك الأيام - أعطت لنفسها الحق أن تتصرف في فلسطين كما تريد دون الرجوع إلى أهلها العرب الفلسطينيين الذين يؤلفون أكثر من ٩٤٪ من السكان الأصليين لفلسطين التاريخية.

مائة وعامان مرت على هذا الوعد المشؤوم وما زلنا نتساءل بأي شريعة حينما أصدرت عصبة الأمم في الرابع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٢م صك انتداب للحكومة البريطانية على فلسطين وجعلته انتدابا خاصا يختلف عن الانتدابات على العراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن حينما أدخلت وعد بلفور في صك الانتداب والذي تقضي مهمته الرئيسية إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وكان هذا التعهد يناقض تماما ميثاق عصبة الأمم الذي نص على تقرير المصير للشعب الفلسطيني!

وإننا كشعب فلسطيني ما زال يقبع تحت الاحتلال وأمام هذه الجريمة الكبرى التي أوجدتها بريطانيا وما نتج عنها من استمرارية الاحتلال وممارسته وارتكابه جميع أشكال طوائف الجرائم سواء جريمة العدوان أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، أو جرائم إبادة جماعية بحق شعبنا الفلسطيني إننا نؤكد على ما يلي:

١- نحمل بريطانيا، ومن خلفها المجتمع الدولي في الذكرى الثانية بعد المائة، لهذا الوعد المشؤوم كامل المسؤولية التاريخية والقانونية والسياسية والمادية والمعنوية لنتائج هذا الوعد، ولما حل ويحل به من نكبات ومآسٍ وظلم، وتصحيح هذه الكارثة التاريخية، ومعالجةً نتائجها بالاعتراف بالدولة الفلسطينية.

٢- نطالب بريطانيا بالإعلان صراحة عن مسؤوليتها تجاه هذه الجريمة وتقديم اعتذار رسمي من أعلى الهيئات الرسمية البريطانية للشعب الفلسطيني، نتيجة لما حل به بسبب وعد بلفور والانتداب، ومن تشريد ودمار وتهجير وقتل ومعاناة مستمرة حتى يومنا هذا.

٣- نؤكد على حقنا الشرعي في ملاحقة الحكومة البريطانية وتحريك ورفع دعاوي قانونية وقضائية في كافة المحافل الدولية والإقليمية والوطنية المختصة لإصدارها وعد بلفور.

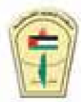
٤- ندعو جميع أحرار العالم لتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والقانوني لإجبار الحكومة البريطانية على تقديم اعتذار رسمي عن سياستها التمييزية والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني إبان الانتداب البريطاني على فلسطين.

٥- نؤكد على استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة بوصفها خلفا لعصبة الأمم عن ما ارتكبته بحق إقليم فلسطين تحت الانتداب بشكل خاص ونحو القضية الفلسطينية بشكل عام حتى يتم إيجاد حل عادل وشامل لكل جوانبها يكفل إنهاء الاحتلال وتمكين شعبنا الفلسطيني من الحق في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وممارسة كافة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

٦- ندعو الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن والجمعية العامة الى القيام بالإجراءات والأعمال اللازمة، ليس فقط على أساس ميثاق الأمم المتحدة وإنما على أساس الالتزامات الملقاة على عاتقها بوصفها خلفا لعصبة الأمم، وعلى أساس الالتزامات المترتبة على صك الانتداب.

٧- نؤكد على استمرارنا بممارسة حقوقنا التي كفلتها المواثيق والأعراف الدولية واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير والمتمثلة بملاحقتنا لمجرمي الحرب الإسرائيليين في كافة المحافل الدولية والإقليمية والوطنية ومواصلة ومتابعة تقديم ملفات جرائم الاحتلال الإسرائيلي أمام المحكمة الجنائية الدولية.

٨- مطالبة بريطانيا بالاعتراف بدولة فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة.



تقرير حول مشاركة وفد المجلس الوطني

في اجتماع المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عمر حمايل، ومشاركة المستشار في المجلس عبد الناصر الأعرج، وسفير دولة فلسطين لدى تركيا فائد مصطفى في الاجتماع الأول للمجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية في مدينة ريزا التركية خلال الفترة ٢٥ -٢٨ تشرين الأول ٢٠١٩.

كما شاركت وفود برلمانية من البلدان الأعضاء التالية: أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، إيران، العراق، الأردن، وكازاخستان، الكويت، وباكستان، فلسطين، روسيا، تركيا، قطر وتيمور ليشتي.

وبعد جلسة الافتتاح، اعتمد الاجتماع جدول أعماله، وبدأ على النحو الآتي:

أولا: انتخاب أعضاء المكتب: حيث تم انتخاب أعضاء المكتب بالتزكية:

- الرئيسة: أسومان أردوغان، رئيسة الوفد التركي للجمعية البرلمانية الآسيوية.
- نائب الرئيس: محمد نادر نيل بلوش، رئيس وفد أفغانستان.
- المقرر: نايف الحديد، رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية.

ثانيا: اعتماد طلبي مجلس الشورى القطري وتيمور ليشتي للحصول على العضوية الكاملة في الجمعية البرلمانية الآسيوية.

ثالثا: ترشيح رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية ونواب الرئيس للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١:

تم تعميم طلب رئيس مجلس النواب العراقي، على جميع البرلمانات الأعضاء من قبل الأمانة العامة، قبل انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي،والذي يطلب فيه ترشيح بلاده لتصبح رئيسا للجمعية البرلمانية الآسيوية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وتم تبادل مكثف لوجهات النظر حول هذا الموضوع خلال جلستين صباحية و مسائية ، حيث كانت بعض الوفود ترى بأحقية قبول طلب العراق لرئاسة الجمعية كونها المرشح الوحيد الذي تقدم باستضافة الدورة القادمة، انسجاما مع النظام الأساسي للجمعية الذي ينص على مبدأ التناوب في رئاسة الجمعية، وقد كان الوفد الفلسطيني من بين تلك الوفود صاحبة وجهة النظر السابقة، في حين رشحت وفود أخرى استمرار تركيا في رئاستها للجمعية خلال السنتين القادمتين.

وقد أقر الاجتماع في جلسته الصباحية قبول طلب العراق بمن فيهم، رئيسة الاجتماع، وهي في نفس الوقت رئيسة الوفد التركي.

ولكن في بداية الجلسة المسائية أعادت رئيسة الاجتماع فتح النقاش مرة أخرى حول الموضوع، وبعد نقاش مطول وحاد، أعلنت رئيسة الوفد التركي للجمعية البرلمانية الآسيوية ورئيسة الاجتماع أنه نظراً إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، وافقت الجمهورية التركية على طلب استضافة اجتماع الجلسة العامة الثانية عشرة للجمعية البرلمانية الآسيوية في كانون الأول ٢٠١٩.



ومن المهم الإشارة إلى أن الوفد العراقي، في نهاية الجلسة المسائية قد أبدى موافقته على تأجيل النظر في طلبه لرئاسة الجمعية.

وفي ما يتعلق بمسألة انتخاب نواب الرئيس للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، أعلن عضو مجلس النواب البحريني أحمد السلوم،عن استعداد برلمانه لاستضافة الاجتماع المقبل للجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة، بصفته نائب الرئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية، وقد وافق الاجتماع على طلبه، ودعا الاجتماع جميع البرلمانات الأعضاء إلى التقدم، وترؤس اللجان الدائمة الأخرى.

ر : ٢٠٢٢-

:٢٠٢٣

قرر الاجتماع عرض هذا البند على جدول أعمال الجلسة العامة القادمة التي ستعقد في تركيا في كانون الأول ٢٠١٩.

خامسا: إنشاء مجموعة عمل حول الوثائق التنظيمية :

اقر الاجتماع إنشاء مجموعة عمل لتحديث الوثائق التنظيمية للجمعية البرلمانية الآسيوية، برئاسة الكويت على أن تعقد اجتماعين لها خلال عام واحد، وسيكون الاجتماع الأول لهذه المجموعة، في الكويت في شهر كانون الثاني ٢٠٢٠، وقد اختار الاجتماع الأعضاء التالية أسماءهم في هذه المجموعة: تركيا، إيران، العراق، روسيا، كمبوديا، البحرين، الكويت وفلسطين.

سادسا: إقرار مشاريع قرارات اللجان الدائمة في الجمعية على النحو الاتي:

١- اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية:

أقر الاجتماع مشاريع القرارات المحالة إليه من اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية، ومن بينها قرار: يدين الهجمات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والحفر والتعدي على جميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ورفض إخفاق إسرائيل في الامتثال لقرارات «اليونسكو» المتعلقة بالقدس الشرقية.

٢- إقرار مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة، حيث طالبت

وفود فلسطين والكويت والبحرين بضرورة أن تناقش اللجنة الاقتصادية في اجتماعها القادم الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٣- اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون السياسية:

عرض الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية مشاريع القرارات المحالة للمجلس التنفيذي من اللجنة السياسية، وقد أشار إلى أن الوفد الفلسطيني تقدم بمجموعة من التعديلات على مشروع القرار الخاص بالقضية الفلسطينية، مبينا أنه تم تعميم تلك التعديلات على جميع الأعضاء، وتم توزيعها على هذا الاجتماع.

وطلب رئيس الوفد الفلسطيني عمر حمايل الكلمة لعرض تلك التعديلات، مشيرا إلى أهمية إضافتها إلى مشروع القرار كرسالة أمل ودعم من البرلمانات الآسيوية للشعب الفلسطيني الذي يتعرض يوميا للظلم وانتهاك حقوقه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

واستعرض حمايل سلسة الجرائم الانتهاكات التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني خلال الستة اشهر الماضية حتى اليوم، بدءاً من هدم المنازل كما حصل في وادي الحمص في صور باهر بمدينة القدس المحتلة، منوها إلى أن هدم الممتلكات في فلسطين قد تضاعف خلال هذا العام بنسبة ٤٠٪ مقارنة مع العام الماضي، معرجا على ما تتعرض له المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس من اعتداءات خاصة الاقتحامات للمسجد الأقصى ومنع المصلين من ممارسة عباداتهم فيها ومحاولة تقسيمه زمانيا ومكانيا ، مروراً باستمرار مصادرة الأرضي وبناء المستعمرات فيها وعمليات الاعتقال والقتل، وانتهاء بما أعلنته دولة أوكرانيا عن انها ستفتتح مكتبا دبلوماسيا لها في مدينة القدس المحتلة بتشجيع من إدارة ترمب التي اعترفت بها عاصمة لدولة الاحتلال في انتهاك صريح وصارخ لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة .

وأكد حمايل في مداخلته على أهمية توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من الاعتداءات اليومية التي تمارسها دولة الاحتلال وكان آخرها ما يتعرض له المزارعون الآن في حقول الزيتون.

كما أشار حمايل إلى الهجمة التي تتعرض لها وكالة الأونروا خاصة من قبل الإدارة الأمريكية، داعيا إلى الحفاظ عليها، كونها الشاهدة على معاناة واللاجئين ومأساتهم الممتدة منذ أكثر من سبعين عاما والتي فشل المجتمع الدولي حتى الآن في إلزام إسرائيل بتنفيذ قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مطالبا البرلمانيين بالعمل مع حكوماتهم على حشد الدعم لتمديد ولايتها حسب قرار إنشائها ٣٠٢ لعام ١٩٤٩، ومضاعفة الدعم المالي لها حتى تتمكن من القيام بدورها تجاه اكثر من ٦ ملايين لاجئ فلسطيني ينتظرون حل قضيتهم وفقا للقرار ١٩٤.

وفي ختام استعراضه للوضع الفلسطيني، ناشد حمايل الأعضاء الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في الخلاص من الاحتلال وتقرير مصيره وعودته إلى أرضه التي شرد منها منذ ٧١ عاما وتمكينه من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

بعد ذلك أيد اكثر من ١١ وفدا مشاركا في الاجتماع كافة التعديلات التي تقدم بها الوفد الفلسطيني، وعليه فقد قرر الاجتماع دون معارضة أي وفد من الوفود الأخرى اعتماد مشروع القرار الفلسطيني بالتعديلات التي تقدم بها وفد فلسطين، نظرا لأنها لا تحتمل التأجيل، وبشكل استثنائي، قرر الاجتماع اعتماد القرار بالتعديلات الجديدة، وأعرب عن دعمه الكامل لقضية الشعب الفلسطيني.

٤- اللجنة الدائمة للموازنة والتخطيط:

اعتمد الاجتماع القرار الوحيد على جدول أعمال هذه اللجنة، الذي يحمل عنوان "قرار بشأن تخطيط موازنة الجمعية البرلمانية الآسيوية" ومن بين بنود هذا القرار: إعفاء فلسطين من المساهمة المقدرة حتى نهاية الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولتها المستقلة.

نص مشروع قرار بشأن دعم البرلمانات الآسيوية الثابت للشعب الفلسطيني

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن دعم الدولة الفلسطينية وحماية حقوق الشعب الفلسطيني APA/Res/٢٠١٣/٠٣)،٩ كانون الأول ٢٠١٣)؛ انتهاكات القانون الإنساني الدولي في فلسطين وجرائم الحرب التي المرتكبة من قبل النظام الصهيوني في غزة APA/Res/٢٠٠٩/٠١)،٨ كانون الأول ٢٠٠٩)؛ والأزمة الإنسانية في فلسطين وخاصّة في قطاع غزة APA/ Res/٢٠٠٨/٠٨)،٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨)؛ والأثر الإنساني الكارثي للحرب العدوانية على قطاع غزة في تموز ٢٠١٤.

كما نشير إلى قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة، بما فيها القرارات: رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)، و٢٥٢ (١٩٦٨)، و٢٩٧ (١٩٦٩)، و٢٩٨ (١٩٧١)، و٤٤٦ (١٩٧٩)، و ٤٦٨ (١٩٨٠) و٤٦٥، و٤٧٤ و٤٧٨ (١٩٨٠)، و١٣٢٢ (٢٠٠٠)، و٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والوثائق الدولية ذات الصلة الأخرى؛

وإذ نستلهم من المبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الجمعية البرلمانية الآسيوية وقرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة؛

وإذ نلتزم بالإسهام في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي على أساس العدالة وسيادة القانون؛

وإذ نؤكّد على مسؤولية المجتمع الدولي في دعم تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ مجلس حقوق الإنسان؛ والجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة بالحالة في فلسطين، لا سيّما في القدس؛

وإذ ندعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي في كل جوانبه لتحرير أرضه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس؛

وإذ ندين نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة في تجاهل لمبادئ الشرعية الدولية وقواعدها وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

وإذ نُعرب عن بواعث قلق جدية بشأن عدم التزام إسرائيل بقرارات وتوصيات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد البرلماني الإفريقي وذلك في ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس؛

وإذ نؤكّد من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب ١٩٤٩، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس؛

وإذ نسلّم بأن انتهاكات إسرائيل الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني تقوّض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة؛

وإذ نؤكد أن طريق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط يمر أولاً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة لفلسطين تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مع رفض استبدال الحل السياسي بالحل الاقتصادي بهدف إضفاء الشرعية على الاحتلال والتعايش معه، وإطالة أمده.

وإذ نؤكد على أن ممارسة العبادة والصلوات وكافة الشعائر الدينية الإسلامية في المسجد الأقصى المبارك حقوق طبيعية ومكفولة للمسلمين وحدهم، ولا يجوز للاحتلال الإسرائيلي ترويعهم ومنعهم من أداء فرائضهم، والسماح للمستوطنين والمتطرفين باقتحام والاعتداء على حرمة هذه المقدسات.

١. نحث جميع أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم ومعاملة دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

٢. نرفض وندين وبشدة تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ العاشر من أيلول ، التي أعلن فيها عزمه ضم منطقة الأغوار الفلسطينية بكاملها وشمال البحر الميت والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في انتهاك جسيم وسافر لقواعد القانون الدولي ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، ونطالبها (الأمم المتحدة) بالدفاع عن قراراتها التي نصت على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه.

٣. نؤكد تمسكنا بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة كمرجعات وحيدة لحل القضية الفلسطينية، ونسجّل رفضنا لكل المؤتمرات والخطط والصفقات « ما يسمى صفقة القرن الأمريكية» التي لا تلتزم بتلك القرارات، ونؤكد أن لا سلام ولا أمن ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط إلا بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤.

٤. ندين جميع انتهاكات القانون الدولي التي تهدد السلم والأمن الدوليين بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والجرائم المنظمة؛ وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون في فلسطين، ونطالب بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا لقرار الجمعية العامة رقم A/Es-10/L.23 بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٨، واتفاقيات جنيف ذات لصلة.

٥. نشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي على الضغط ومطالبة إسرائيل بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين الفلسطينيين بمن في ذلك أعضاء البرلمان الفلسطيني، وإدانة فشل الكنيست الإسرائيلي في الرد على لجان التحقيق وتقصي الحقائق التي أنشأها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المعتقلين في السجون الإسرائيلية كما هو واضح في اجتماعي الاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ وفي جنيف في آذار ٢٠١٨؛ وتفكيك كل المستوطنات غير الشرعية وكذلك الجدار الفاصل بأكمله ووضع حدّ لمصادرة الأراضي الفلسطينية.

٦. نعلن عن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للقدس، على أنّها باطلة وليس لها أي تأثير قانوني على وضعها الأصلي.

٧. ندين استمرار إسرائيل في بناء مستوطنات متحدّية القانون الدولي المطبّق، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ الصادر في كانون الأول ٢٠١٦؛ وتجاهلها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في المقاومة والاحتجاج ضدّ الاحتلال الأجنبي لأراضيه؛ وإعاقتها الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة؛

٨. نعبر عن بواعث القلق البالغ بشأن القمع والظلم، وكذلك العنف المستمر الممارس ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما النساء والأطفال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك القدس الشرقية، وفي الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل؛

٩. ندعو جميع أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية والأمم المتحدة وكافة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، لا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، إلى التصدي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي، للجرائم ضد الإنسانية. وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في فلسطين والتي تهدد السلام والأمن الدوليين؛

١٠. ندين إقفال البعثة الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن كرد على عضوية فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية؛

١١. نشيد بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بعدم شراء أي منتجات يتم إنتاجها في المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة، وندعو دول البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى التصرف بطريقة مماثلة والتأكيد على الدعم الكامل لحركة المقاطعة الدولية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

١٢. نرفض السياسيات والإجراءات الاحتلالية المخالفة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية التي يمارسها الكيان الصهيوني لتغيير الملامح التاريخية، والثقافية والدينية، والديمغرافية لأرض فلسطين المحتلة وخاصة مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية بشكل عام والمسجد الأقصى بشكل خاص، ورفض أيضاً قانون الكنيست الهادف إلى تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً؛ مما يشكّل اعتداء صارخا على حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية التي نصت عليها مواثيق حقوق الإنسان، وبروتوكول جنيف الأول لسنة ١٩٧٧ الذي حظرت مادته (٥٣) الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة.

١٣. نرفض القرارات غير القانونية التي اتخذها الكنيست الإسرائيلي مثل تهويد القدس وقانون الولاء للمواطنة، وإنكار الدولة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وقانون القومية اليهودية، ووقف تمويل دولة فلسطين- وسرقة أموال المقاصة لدولة فلسطين بذريعة رعاية أسر الشهداء والجرحى وعائلات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين هم ضحايا الاحتلال، الأمر الذي ينتهك المادتين ٨٩ و٩٨ من اتفاقية جنيف.

١٤. نرفض وندين قرار الإدارة الأمريكية وقف إسهاماتها المالية لوكالة الأونروا، وكافة المحاولات والقرارات والبدائل التي تمس مكانة ودور وكالة الأونروا التي أنشأها قرار الأمم المتحدة رقم ٣٠٢ لعام ١٩٤٩، وندعو جميع دول العالم خاصة الأعضاء في هذه الجمعية لدعم ميزانية "الأونروا" وحمايتها، لتتمكن من القيام بالتزاماتها لنحو ٦ ملايين لاجئ فلسطيني حتى حل قضيتهم وفقا للقرار الأممي رقم ١٩٤.

١٥. ندعو المجتمع الدولي إلى الإيفاء بتعهداته بإعادة بناء البنية التحتية وإعادة تأهيل سكان غزة التي دمرتها القوات الإسرائيلية ودعم الاقتصاد الفلسطيني في فلسطين المحتلة.

١٦. ندعو الدول التي افتتحت سفارات أو مكاتب أو بعثات دبلوماسية في مدينة القدس المحتلة إلى التراجع عنها التزاما بقرارات مجلس الأمن الدولي المشار إليها في ديباجة هذا القرار وخاصة القرار رقم ٤٧٨ آب ١٩٨٠،وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢.A/ES-L / ١٠ كتنون الاول ٢٠١٧ الذي اعتبر الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل باطلا ولاغيا، وطالب جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية فيها.

١٧. نؤكد أن التنمية والاستثمار وتحسين مستوى المعيشة حقوق حُرم منها الشعب الفلسطيني على مدار ٥٢ عاما حتى الآن، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ولا بدّ أولا من إنهاء ذلك الاحتلال، لكي يتحرر الاقتصاد الفلسطيني، ويتمكن الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده وثرواته الطبيعية والاقتصادية، واستثمارها ليعيش حياة كريمة بعيدة عن الابتزاز.



تقرير عن مشاركة وفد المجلس الوطني في الدورة ١٤١ للاتحاد البرلماني الدولي

إعداد: عمر حمايل
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عزام الأحمد، وعضوية انتصار الوزير، قيس أبو ليلى، بلال قاسم وعمر حمايل، أعضاء المجلس الوطني، وأمين عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة وبشار الديك الإداري بالوفد، في اجتماعات الدورة ١٤١ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في العاصمة الصربية بلغراد خلال الفترة ١٣-٢٠١٩/١٠/١٧.

وشارك في أعمال الدورة التي انعقدت تحت عنوان «تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية ومساهمة التعاون الإقليمي»، أكثر من ١٨٠٠ برلماني وشريك من الأمم المتحدة والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، من بينهم ٦٩ من رؤساء البرلمانات و٦٩٨ عضوا يمثلون ١٥٢ برلماناً.

وشارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني في العديد من الاجتماعات والنشاطات من ابرزها:

أولا: اجتماع المجموعتين العربية والإسلامية

شارك الوفد الفلسطيني في اجتماعي المجموعتين اللذين بحثا العديد من القضايا المدرجة على جدول الأعمال، ودعا عضو الوفد قيس أبو ليلى خلال اجتماع المجموعة البرلمانية الإسلامية إلى ضرورة تضمين القضية الفلسطينية في مداخلات رؤساء البرلمانات الإسلامية، أمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي ولجانه الدائمة.

وأكد أبو ليلى أهمية التركيز على الطلب من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الضغط على حكوماتهم لتمديد التفويض لوكالة «الأونروا»، ودعم موازنتها، والضغط على المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة ميشيل باشيلي من اجل نشر قائمة الشركات العالمية التي تتعامل مع المستعمرات الإسرائيلية، كما شارك عضو الوفد الفلسطيني عمر حمايل في الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية.

ثانيا: اجتماع النساء البرلمانيات

شاركت عضو الوفد انتصار الوزير في اجتماع النساء البرلمانيات، الذي ناقش الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين (الجندرية)، والمساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ «١٤١» من منظور جندري.



واستعرضت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني الذي يناضل من أجل حريته وعودته إلى أرضه، وإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس، مشيرة إلى أن المؤسسات الفلسطينية -خاصة الصحية منها- عملت على تطوير القطاع الصحي والرعاية الطبية بمختلف مجالاتها، الأمر الذي انعكس إيجابا على تقليل عدد الوفيات من الأطفال، ووضعت استراتيجية للوقاية من سرطان الثدي، ووفرت المراكز الطبية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا: اجتماع اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

شارك عضو الوفد عمر حمايل في اجتماع اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي ناقشت موضوع دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة، باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان التي يجب على البرلمانات العمل على ضمان حمايتها.

واستعرض حمايل أثناء الاجتماع الأوضاع الصحية في دولة فلسطين، خاصة التأمين الصحي الفلسطيني، وأنواعه الإلزامي، والطوعي، والجماعي، والتأمين الصحي للأسرى المحررين، والجهود الفلسطينية في اطار تطوير الرعاية لصحية الشاملة للمواطنين.

وأضاف، انه رغم الجهود التي تبذلها الجهات الفلسطينية المختصة في تطوير القطاع الصحي، إلا أن الحق يبقى مشروطا بما يمليه الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته والعراقيل التي يضعها أمام التمتع بحقوقه الصحية كاملة.

وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يستهدف بشكل مباشر

الكوادر الطبية الفلسطينية بالقتل والإصابة والاعتقال، حيث أصيب اكثر من ٧٤٠ عاملا طبيا برصاص الاحتلال إلى جانب الشهداء من المسعفين والأطباء، واستهداف سيارات الإسعاف ومنع الطواقم الطبية من القيام بدورها..إلى آخر تلك الانتهاكات.

وطالب رئيسة لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمقررين، بإيلاء القطاع الصحي الفلسطيني أهمية في تقريرها، نظرا للحالة الفريدة التي تعمل فيها الكوادر الطبية الفلسطينية.

رابعا: اللقاء مع وفد برلماني يوناني

التقى رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد، مع رئيس الوفد البرلماني اليوناني برئاسة السيدة اولغا كيفلوجامي والوفد المرافق لها، وبحث معها سبل تعزيز وتوطيد العلاقات بين الجانبين الفلسطيني واليوناني.

وأكد حرص الجانب الفلسطيني على استمرارية التعاون والتنسيق وتطوير العلاقات مع اليونان في مختلف المجالات خاصة البرلمانية منها، مشيرا إلى أن العلاقات بين فلسطين واليونان راسخة وتاريخية، مثمنا دعم الشعب اليوناني لنضال الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستعادة حقوقه في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وطالب اليونان باستكمال اعترافها النهائي بدولة فلسطين، والمساعدة، كونها احد أعضاء الاتحاد الأوروبي بتوسيع دائرة الاعتراف الأوروبي بدولة فلسطين خاصة بعد القرار ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢ الذي اعترف بفلسطين دولة مراقبة في الأمم المتحدة، معتبرا ذلك يخدم السلام في منطقة الشرق الأوسط وانحيازا للقرارات الدولية ذات الصلة.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضره عضوا الوفد الفلسطيني قيس أبو ليلى وعمر حمايل، تنسيق المواقف بين الجانبين بشأن القضايا المطروحة على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.

ووجه الأحمد دعوة رسمية للبرلمان اليوناني لزيارة فلسطين والتباحث في القضايا التي تهم الجانبين، وعقد اجتماع مشترك بين لجنتي الصداقة البرلمانية الفلسطينية واليونانية.

بدورها، أكدت رئيسة الوفد اليوناني على استمرارية العلاقات بين الجانبين، وحرصها على ديمومتها من خلال لجنة الصداقة البرلمانية اليونانية الفلسطينية، مشددة على متانة العلاقات بين الجانبين الفلسطيني واليوناني.

وأبدت استعداد بلادها لبذل جهودها سواء في المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة أو على مستوى الاتحاد الأوروبي لحل قضية الشرق الأوسط، واتخاذ المبادرات لدعم السلام الشامل للتأكد من تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، مستذكرة اعتراف البرلمان اليوناني عام ٢٠١٥ أثناء زيارة الرئيس محمود عباس لليونان بالدولة الفلسطينية.

خامسا: اجتماع المجموعة البرلمانية للاشتراكية الدولية

شارك الأحمد بصفته عضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح في اجتماع المجموعة البرلمانية للاشتراكية الدولية الذي عقد على هامش أعمال الاتحاد البرلماني الدولي ، مستعرضا ابرز التطورات السياسية والميدانية على الساحة الفلسطينية، خاصة تصريحات نتنياهو ونيته ضم منطقة الأغوار الفلسطينية وشمال البحر الميت والمستوطنات، إلى جانب تصاعد عمليات تهويد مدينة القدس، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل الفلسطينية، وبناء المستوطنات، وعمليات الاعتقال وغيرها من الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

سادسا: التصويت على البنود الطارئة

صوتت الجمعية العامة على البنود الطارئة التالية:

المقترح ١: بشأن التصدي لتغير المناخ: تقدم به وفد الهند.

المقترح ٢: حماية المدنيين والأمن الدولي: المطالبة بإنهاء هجوم تركيا على سوريا: تقدمت به وفود فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا وجمهورية مصر العربية.

المقترح ٣: ازدواجية معايير الدول الغربية في مكافحة الإرهاب، لا سيما في حل النزاع في الجمهورية العربية السورية: تقدم به وفد تركيا.

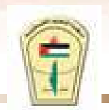
المقترح ٤: نداء عاجل لاستعادة النظام الديمقراطي التمثيلي واحترام المبادئ الديمقراطية في البيرو : تقدم به وفد البيرو.

وقد صوت الوفد الفلسطيني إلى جانب المقترح رقم ٢ وعارض باقي البنود الأخرى.

بعد انتهاء التصويت، وفرز الأصوات، فاز المقترح رقم ١ لحصوله على اعلى الأصوات.

وفي ما يلي النتائج التفصيلية لعملية التصويت:

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
الهند	٨٠٩	٣٦٤	١١٧٣	٧٨٢	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا ، مصر	٦٧٧	٧٣	٧٥٠	٥٠٠	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
تركيا	١٥٦	٤٩٠	٦٤٦	٤٣١	لم يقبل لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
بيرو	١٧٤	٤١٩	٥٩٣	٣٩٥	لم يقبل لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء



سابعاً: كلمة المجلس الوطني الفلسطيني

القى رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد كلمة فلسطين أمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، حيث قال: إن فلسطين وشعبها هم الضحية الأولى لانتهاكات القانون الدولي وعدم تنفيذ قرارات الشرعية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وطالب الأحمد بالكف عن اتباع سياسة المعايير المزدوجة والتناقض بين الأقوال والأفعال في التعامل مع تطبيق القانون الدولي والقرارات الدولية عندما يتعلق الأمر بالاحتلال الإسرائيلي واستمرار احتلاله لفلسطين.

واعتبر أن تلك السياسة التي تنتهجها إدارة الرئيس الأميركي ترمب من أبرز الشواهد على تلك السياسات التي تهدد بكارثة عالمية قانونية وأخلاقية، من خلال الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان في فلسطين والتي ترتكبها سلطة الاحتلال الإسرائيلي تحت مظلة الدعم الأميركي لها، خاصة نقل السفارة الأميركية للقدس واعتبارها عاصمة للاحتلال، وقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني ووكالة الأونروا ومحاولة تصفيتها والتنكر للأسس والقرارات التي قامت عليها لرعاية اللاجئين الفلسطينيين حتى يعودوا إلى وطنهم وبيوتهم التي اجبروا على الخروج منها وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، إلى جانب تنكرها لمئات القرارات الخاصة بفلسطين بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التي بلغت ٧٢ والتي لم ينفذ منها قرار واحد.

وقال الأحمد مخاطبا برلمانيي العالم الذين يناقشون سبل تعزيز القانون الدولي: إن تلك الانتهاكات ما زالت تجري وقد مضى سبعون عاما على اتفاقيات جنيف الأربع التي تعد ركنا هاما في النظام الدولي وأساسا للعلاقات الدولية خلال الحروب والنزاعات، مؤكدا أن إخفاق المجتمع الدولي في تفعيل وتنفيذ قراراته الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة شكّلت المدخل الأساسي لانتهاك حقوق الإنسان وتجاوز القانون الدولي.

وحيا الشعب الصربي «الذي تربطنا به كشعب فلسطيني علاقات صداقة متينة وتاريخية»، معبرا عن شكره وتقديره للبرلمان الصربي على حسن الضيافة والتنظيم لهذه الاجتماعات.

ودعا أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى الزام حكوماتهم بالقوانين الدولية وإنفاذها وعدم الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا والنزاعات والخلافات بين الدول وربط الأفعال بالأقوال، وعدم التردد في إنفاذ العدالة الدولية دون محاباة أو تمييز أو انتقائية.

وتساءل الأحمد: كيف نفهم أن هناك دولا كبرى أعضاء في مجلس الأمن الدولي شاركت بصياغة المئات من قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية في رفضها لسياسة الاستيطان وهدم ومصادرة بيوت المواطنين واحتجاز آلاف الأسرى بمن فيهم مئات الأطفال، ومحاولات تغيير معالم القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ونفس هذه الدول تعترف بحل الدولتين وحتى الآن لم تقم بالاعتراف الكامل بدولة فلسطين.

وأضاف الأحمد: "إننا ندعوكم كبرلمانيين إلى تعزيز الالتزام بالقانون الدولي كل في بلده أولا، والزام حكوماتكم بذلك، ووضع الآليات البرلمانية من أجل تحقيق ذلك، وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية على الصعيد الدولي لتحقيق ذلك".

وطالب أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بدعم ومساندة شعبنا الفلسطيني في نضاله، من أجل ممارسة حقه في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال لأرض وطنه والتصدي لسياسة "الابرتهايد" التي تعمل إسرائيل على إعادتها في فلسطين، داعيا إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وعقد مؤتمر دولي للسلام تحت مظلة الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها الخاصة بفلسطين بمشاركة دولية واسعة وإنهاء سياسة القطب الواحد التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية.

وتابع: "التنمية والرخاء والعدالة وتعميق أسس الديمقراطية والتعاون بين الشعوب وصيانة حقوق الإنسان لا يلتقي مع الاحتلال والعنصرية والقهر والظلام والاستغلال، وكرامة الشعوب لا تقدر بثمن".

وختم الأحمد: «رغم معاناة شعبنا وكل ما ارتكب ويرتكب بحقه، ورغم تهديد نتنياهو بضم معظم الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، إلا أننا سنبقى مؤمنين بالسلام العادل والدائم، ونستمر في نضالنا وفق مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها حتى ننهي الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا ونجسد السيادة فوقها، وتطوير قرار الأمم المتحدة رقم ١٩/٦٧ بقبول دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية عضوا مراقبا في الأمم المتحدة إلى عضوية كاملة».

ثامناً: اللقاء مع وزير خارجية صربيا

التقى رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد وزير خارجية صربيا ايفسيتا داتشيتش، بحضور عضوي الوفد قيس عبد الكريم، وإبراهيم خريشة وسفير دولة فلسطين لدى صربيا محمد نبهان.

وقال وزير خارجية صربيا خلال اللقاء أن بلاده ستفتتح قريبا ممثلية لها في رام الله، مؤكدا دعمه الثابت لإحلال السلام الدائم والعادل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، في إطار قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين.

كما جرت مناقشة العلاقات الفلسطينية الصربية وسبل تعزيزها في إطار الصداقة التاريخية التي تربط شعبي البلدين الصديقين.

وأطلع الأحمد، الوزير داتشتيش على آخر التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، في ظل تصعيد

الاحتلال الإسرائيلي من أعمال القمع والتوسع الاستيطاني، خاصة في القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وسياسة هدم المنازل، ومصادرة الأراضي التي تنتهجها حكومة الاحتلال الإسرائيلي وتنكرها لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

بدوره، أكد وزير خارجية صربيا موقف بلاده الثابت من الاعتراف بالدولة الفلسطينية منذ عام ١٩٨٩، الذي يعد امتدادا للعلاقات الثنائية التي بدأت منذ بداية السبعينيات، ودعم صربيا لنضال الشعب لفلسطيني وحقه في تقرير مصيره.

كما اتفق الجانبان على استمرارية التنسيق والتعاون بينهما في كافة المحافل الدولية.

تاسعاً: كلمة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

ألقى عضو الوفد الفلسطيني ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بلال قاسم، كلمة نيابة عن رئيسة الجمعية أمام الاتحاد البرلماني الدولي الذي ناقش تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية ومساهمة التعاون الإقليمي.

وقال، إن الجمعية تقدر الشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منصة فريدة لمناقشة القضايا الرئيسية على المستوى العالمي في إطار الدور الإقليمي المكمل للبرلمانات الدولية المعنية.

وأكد قاسم ان الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تعمل على إقامة السلام بين فلسطين وإسرائيل وفقا لقرارات الشرعية الدولية وصولا لتحقيق حل الدولتين، كما ان لديها شراكة مع مجلس الأمن للتعاون في مجالات مختلفة.

وأضاف ان للجمعيات البرلمانية دورًا استراتيجيًا في تعزيز تطبيق القانون الدولي والدعوة إلى التعاون الإقليمي الفعّال.

عاشراً: ورشة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الإنجازات والتحديات.

شاركت عضو الوفد انتصار الوزير في ورشة العمل التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي في بلغراد حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الإنجازات والتحديات: وجهات نظر برلمانية من أجل المضي قدماً، حيث أشارت إلى ان مؤسسات دولة فلسطين تؤكد التزامها بمبادئ القانون الدولي العام وبمبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي صادقت والتزمت باتفاقية حقوق الطفل.

وأضافت ان الشعب الفلسطيني شعب فتي وتبلغ نسبة الأطفال فيه ٥٣٪ وان فلسطين وأطفالها وشعبها يعانون من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي وحقوق الإنسان، اذ تعرض إلى ثلاث حروب نتج عنها استشهاد وجرح مئات الأطفال، كما تم اعتقال اكثر من ٧٠٠٠ طفل من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ولا زال ٣٥٠ طفلا في السجون ومراكز الاعتقال في ظروف قاسية غير إنسانية.

وتابعت أن جيش الاحتلال يستخدم الذخيرة الحية والقوة المفرطة في مواجهة المقاومة الشعبية السلمية في الضفة الغربية والقدس المحتلة وقطاع غزة ضد الأطفال وبدم بارد، متعمدا قتل أكبر عدد منهم، في انتهاك جسيم لحقوق الإنسان الفلسطيني وخاصة حقوق الأطفال.

وناشدت الوزير الأمم المتحدة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومحاسبة إسرائيل على جرائمها ضد النساء والأطفال.

حادي عشر: إجتماع لجنة شؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي

شارك عضو الوفد الفلسطيني عمر حمايل في اجتماع لجنة شؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي التي نظمت ورشة عمل حول احترام القانون الدولي في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية الأخرى.

وأشار إلى أهمية دفاع البرلمانيين عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وضرورة إنفاذه لتحقيق العدالة المقصودة من وجوده ، مضيفا أن المشكلة ليست في آليات الجزاءات والعقوبات التي يجب أن تطبق على من لا يلتزم بالقانون الدولي والقرارات الدولية، وإنما في الأدوات الكافية لإنفاذها، لذلك لا بد من إدخال إصلاحات في بنية المؤسسات الدولية خاصة مجلس الأمن لكي لا نبقى رهائن للفيتو من قبل عدد محدود من الدول، ولكي نتخلص من سياسة المعايير المزدوجة عندما يتعلق الأمر في تطبيق القانون الدولي تجاه دولة ما، كما يحصل الآن مع دولة الاحتلال الإسرائيلي المحمية من قبل الإدارة الأميركية .

وأضاف، ان واجب البرلمانيين الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والدفع باتجاه إصلاح بنية مجلس الأمن الدولي، والدفاع عن مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة وعدم الاعتراف بنتائج العدوان والاحتلال والاستيطان كما تفعل إدارة ترمب في الحالة الفلسطينية.

كما دعاهم إلى رفض لغة الاستعلاء والاستهتار التي تتعامل بها الولايات المتحدة وإسرائيل مع الأمم المتحدة ومؤسساتها، ومع قراراتها، فهناك مئات الشواهد التي تثبت ذلك، بدليل عدم تنفيذ إسرائيل لأي قرار دولي منذ إنشائها على حساب حقوق الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، بمساعدة وغطاء أميركي.

وطالب البرلمانيين بالإعلان عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، خاصة وان الاحتلال الإسرائيلي منذ اكثر من ٧٠ عاما يصر على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، وعدم تنفيذ قراراتها، ويتحدى القانون الدولي، ويستمر في احتلاله واستيطانه، واعتقالاته وقتله للأبرياء، وفي حرمان الشعب الفلسطيني من حريته وحقه في تقرير مصيره.



ثاني عشر: اللقاء بنائب رئيس الجمعية الوطنية الصربية

بحث رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد مع نائب رئيس الجمعية الوطنية الصربية فلاديمير اوليك، سبل تطوير العلاقات الثنائية بين فلسطين وصربيا، خاصة في المجال البرلماني، وحضر اللقاء عضو الوفد عمر حمايل.

وأكد الأحمد خلال اللقاء على عمق العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والصربي التي ارسى قواعدها الشهيد ياسر عرفات والزعيم تيتو، وهي علاقات مستمرة وممتدة عبر التاريخ، "نحرص على توطيدها من خلال تشكيل لجنة برلمانية للصداقة مع البرلمان الصربي من جانب المجلس الوطني الفلسطيني، الأمر الذي سينعكس على مجالات تعاون أخرى بين البلدين الصديقين".

وأعرب عن أمله ان تستمر صربيا بلعب دور لحث دول الاتحاد الأوروبي التي لم تعترف بعد بفلسطين على الاعتراف بها كدولة دعماً للسلام وانحيازا وتنفيذا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما في ذلك مقاطعة البضائع والمنتوجات التي تصدرها المستوطنات الإسرائيلية في أراضي دولة فلسطين المحتلة، باعتبارها غير شرعية وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الصادر في كانون الاول عام ٢٠١٦، مطالبا البرلمان الصربي بالضغط لوقف تعامل خمس شركات صربية مع تلك المستوطنات.

من جانبه، أكد نائب رئيس الجمعية الوطنية الصربية حرص بلاده على تعزيز وتطوير علاقات التعاون بين البرلمانين الصربي والفلسطيني، مؤكدا أن بلاده تقف دائما الى جانب مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية في كافة المحافل الدولية والمؤتمرات من اجل فلسطين وحقوق شعبها.

وأشار إلى وجود مجموعة صداقة برلمانية مع فلسطين في البرلمان الصربي، معربا عن أمله في ان تلعب دورا مهما في تطوير وتعميق العلاقات مع فلسطين.

وفي نهاية اللقاء وجه الأحمد دعوة للبرلمان الصربي لزيارة دولة فلسطين.

ثالث عشر: حلقة نقاش للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

شارك عضو الوفد بلال قاسم في حلقة نقاش نظمتها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين بشأن تنفيذ قرار العام ٢٠١٤ بعنوان: "نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات".

وأكد قاسم أن الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية هدف نبيل وسام بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي وهي دولة تمتلك الأسلحة النووية، ومن هنا ندعم ونؤيد تطبيق كل القرارات والمعاهدات التي تدعو لحظر الأسلحة النووية، وندعو لشرق أوسط خال من الأسلحة النووية، من منطلق الخطر اليومي الذي نشعرُ به كفلسطينيين من امتلاك دولة الاحتلال لهذا السلاح المدمر، خاصة انها بممارستها اليومية تثبت كل يوم أنها دولة خارجة عن القانون الدولي ولا تحترم قرارات الشرعية الدولية ولا الاتفاقيات والا المعاهدات ولا ميثاق الأمم المتحدة.

رابع عشر: الاجتماعات الختامية للمجلس الحاكم:

١- مناقشة تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

ناقش المجلس الحاكم تقرير لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين التي نظرت في أكثر من ٣٠٠ نائب يتعرض للخطر.

ودعا عضو الوفد قيس أبو ليلى خلال مناقشة التقرير الاتحاد البرلماني الدولي، خاصة لجنة حقوق الإنسان فيه إلى إيلاء أهمية للانتهاكات التي يتعرض لها البرلمانيون في فلسطين وما تمارسه إسرائيل بحقهم ، فهناك عشرات البرلمانيين الفلسطينيين الذين يخضعون للاعتقال الإداري، في حين ترفض إسرائيل تنفيذ قرارات اللجنة بخصوص الإفراج عنهم وفي مقدمتهم مروان البرغوثي، أحمد سعدات، حيث اعتبرت قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ان تلك الأحكام غير قانونية وباطلة ويجب الإفراج عنهم فورا .

"لذلك ندعو الاتحاد البرلماني الدولي تضمين هذا التقرير القرارات الخاصة بالبرلمانيين الفلسطينيين".

٢- اعتماد تقرير منتدى النساء البرلمانيات:

ركز التقرير على ضرورة تطبيق اتفاقية سيداو.

٣- أُخذ علم بتقرير لجنة الشرق الأوسط، حيث لم يكن هناك نصاب قانوني لاجتماعاتها في هذه الدورة ، ورغم ذلك نظرت في الكثير من القضايا: فلسطين، إسرائيل، سوريا، اليمن و ليبيا.

وتم انتخاب ثلاثة أعضاء جدد في اللجنة : العراق، البرتغال والجزائر.

٤- اعتماد تقرير لجنة احترام القانون الدولي الإنساني

٥- النظر في عضوية برلمان اليمن في الاتحاد:

رغم مشاركة رئيس البرلمان اليمني المتواجد في جنوب اليمن، عرضت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي



تقريرها، حيث دعت الى تشكيل وفد مشترك يجمع البرلمانيين من شقي البرلمان في صنعاء وعدن للمشاركة في اجتماعات الاتحاد، وقيام اللجنة التنفيذية بحوار مع الوفد المشترك وبذل جهودها لحل المشكلة بين قسمي البرلمان في صنعاء وعدن.

وأمام رفض المجموعة العربية لذلك الرأي، ومطالبتهم بان يمثل برلمان اليمن القسم الموجود في صنعاء، ورفض رئيسة الاتحاد ذلك الطلب، تم التصويت على تقرير اللجنة التنفيذية وتوصيات الأمين العام للاتحاد، حيث كانت النتيجة ١٠٤ أصوات مع التقرير، ومعارضة ٢٤ صوتا، فيما امتنع ٣٩.

خامس عشر: الاجتماع الختامي للجمعية العامة:

١- اعتماد إعلان بلغراد:

اعتمدت الجمعية العامة في ختام أعمالها إعلان بلغراد المعنون «تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، والمساهمة في التعاون الإقليمي»، وفي ذلك الإعلان، شددت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على أهمية وجود نظام عالم سلمي قائم على سيادة القانون.

وأعرب البرلمانيون في إعلانهم عن دعمهم للمؤسسات المتعددة الأطراف القوية والفعالة، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، إذ ترمي تلك المؤسسات إلى إيجاد حلول للتحديات المشتركة وتسوية المنازعات بين الدول.

وتعهدوا الالتزام بالتعاون الإقليمي كوسيلة لتعزيز النظام القانوني الدولي والعمل على التنفيذ الكامل للالتزامات الدولية المشتركة.

٢- اعتماد إعلان خاص بحقوق الأطفال والشباب:

كذلك اعتمدت الجمعية العامة إعلانا بمناسبة مرور ٣٠ سنة على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، أقرت فيه بإسهام تنفيذ الاتفاقية، على مدى ٣٠ عاماً منذ اعتمادها، في تحسين حياة الملايين من الأطفال حول العالم. ولكن في ظل التحديات الجديدة التي تواجه الأطفال في القرن الحادي والعشرين، أكد البرلمانيون التزامهم بصون وحماية الحقوق والمبادئ التوجيهية المكفولة في الاتفاقية.

٣- اعتماد مشروع قرار لحنة الديمقراطية وحقوق الإنسان- الرعاية الصحية الشاملة، حيث ورد في التقرير: سيكون هناك ٥ مليارات شخص بحلول عام ٢٠٣٠، يفتقرون للرعاية الصحية الشاملة، إذا لم نعالج المشكلة، مبينا ان ما يصرفه العالم سنوياً على الصحة يقدر بـ ٧،٦ تريليون دولار.

٤- اعتماد تقرير لجنة السلم والأمن الدولي: موضوع التقرير متابعة تنفيذ قرار ٢٠١٤ نحو عام خالٍ من الأسلحة النووية، وكذلك تم إقرار مشروع قرار فرعي حولً التغير المناخي.

٥- اعتماد موضوع قرارلجنة التنمية والتمويل والتجارة: نشر الطابع الرقمي والاقتصادات الدائرية.

٦- اعتماد تقرير لجنة شؤون الأمم المتحدة، حول احترام القانون الدولي.

٧- الموافقة على موضوع القرار القادم للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان:التشريع العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الأنترنت.

٨- إقرار تعديلات على قواعد الاتحاد البرلماني.

٩- الاجتماعات القادمة للاتحاد البرلماني الدولي

أ- قررت عقد المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في فيينا خلال شهر آب ٢٠٢٠، في النمسا.

ب- قررت عقد الجمعية العامة الـ "١٤٢" والاجتماعات ذات الصلة في جنيف، خلال الفترة ١٦-٢٠ نيسان ٢٠٢٠.

ت- قررت عقد الجمعية العامة الـ "١٤٣" والاجتماعات ذات الصلة في مدينة كيغالي راوندا، خلال الفترة ١١-١٥ تشرين الأول ٢٠٢٠.

ث- قررت عقدر الجمعية العامة الـ "١٤٤" والاجتماعات ذات الصلة في نيروبي – كينيا في آذار ٢٠٢١.

تقرير حول مشاركة المجلس الوطني في الدورة (٢٦) للجنة التنفيذية في الاتحاد البرلماني العربي

إعداد: خالد عياد
المستشار القانوني في المجلس الوطني



عقدت الدورة السادسة والعشرون للجنة التنفيذية واجتماعات اللجان الخاصة في عمان خلال الفترة ١٥ - ١٩ / أيلول ٢٠١٩، بمشاركة ١٧ شعبة برلمانية عربية، وتشكل وفد المجلس الوطني الفلسطيني من الأخوة:-

١- عمر حمايل، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ممثل فلسطين في اللجنة التنفيذية للاتحاد - رئيساً.
٢- سمير عويس، عضواً المجلس الوطني الفلسطيني .
٣- خالد عياد، المستشار القانوني للمجلس .

ورحب الأمين العام للاتحاد العربي البرلماني الأستاذ فايز الشوابكة بالوفود الحاضرة وطلب من الحضور الوقوف وقراءة الفاتحة على روح المرحوم زهير صندوقة عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد نظرا لدوره المميز في المؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية ودفاعه المستميت عن القضية الفلسطينية .

فقد تضمن جدول الأعمال اجتماع اللجنة المصغرة واجتماع الفريق القانوني وأخيرا افتتاح الدورة ٢٦ للجنة التنفيذية.

أولا : اجتماع اللجنة المصغرة

ترأس الاجتماع التاسع للجنة المصغرة د. مصطفى ياغي عضو مجلس النواب الأردني نيابة عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، وقد حضر الاجتماع كل من مثلي الشعب البرلمانية العربية التالية:

فلسطين ٢- الإمارات ٣- الجزائر ٤- الصومال ٥-العراق ٦- قطر ٧ السعودية ٨-الكويت ٩- المغرب بالإضافة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .

فقد تمحور الاجتماع خلال يومين على إجراء تعديل النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي ، حيث تم قراءة النظام مادة مادة، ومن ثم تم مناقشة النظام مادة مادة من قبل الوفود الأعضاء في اللجنة المصغرة من خلال تقديم آرائهم ومقترحاتهم .

حيث أن أهم الإضافات التي جرت على النظام هو إنشاء لجنة فلسطين من ضمن اللجان الدائمة للاتحاد بموجب قرار مؤتمر الاتحاد، وقد تم النص على لجنة فلسطين في الفصل الخامس من النظام في المادة ٤٦ الفقرة ٦.

وكان لممثل فلسطين عدة مداخلات أثناء المناقشة والتصويت على النظام وكان أهمها أن طرح مقترح بأن يتم شطب المواد المكررة وعددها(١٥) مادة في النظام الداخلي للاتحاد بسبب النص عليها في ميثاق الاتحاد أو الإبقاء عليها في النظام مع عدم مناقشتها وإقرارها كما وردت ، حيث أن عدد المواد المكررة ما بين النظام الداخلي والميثاق خمسة عشرة مادة ، وقد لاقى هذا الاقتراح بقبول أغلبية الوفود في الإبقاء عليها وإقرارها كما وردت دون مناقشة .

ثانيا : اجتماع الفريق القانوني

ترأس الاجتماع السادس للفريق القانوني د. مصطفى ياغي عضو مجلس النواب الأردني نيابة عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، وقد حضر الاجتماع كل من الدول العربية التالية :

فلسطين ٢- الإمارات ٣- الجزائر ٤- الصومال ٥-العراق ٦- قطر ٧- السعودية ٨-البحرين ٩- المغرب ١٠ — مصر ١١- عمان بالإضافة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .

وتم في هذا الاجتماع مناقشة ثلاثة نماذج مشاريع قوانين استرشادية كما يلي :

١- النموذج الاسترشادي حول قانون مكافحة الإرهاب

فقد تم قراءة المشروع مادة مادة ، ومن ثم تم مناقشة المشروع مادة مادة من قبل الوفود الأعضاء في الفريق القانوني من خلال تقديم آرائهم ومقترحاتهم ، وتم إقرار المشروع والموافقة عليه من الوفود الأعضاء .

وقدم ممثل فلسطين اقتراح بإضافة بند إلى المادة ٣ بأنه تعتبر الأعمال التالية جرائم إرهابية ، نص المقترح ((الأفعال والجرائم التي تقوم بها سلطات الاحتلال لدولة ما ، بما في ذلك تدمير الممتلكات العامة أو الخاصة ، والاعتقالات وعمليات الخطف ، والقتل والإعدام والاحتجاز غير المشروع ، ومصادرة الأراضي ، واقتلاع الأشجار والمزروعات ، وبناء المستعمرات ، والاعتداء على المقدسات ودور العبادة)) ، ولقي هذا الاقتراح



الموافقة بالإجماع من جميع الوفود وأصبح الفقرة ١٢ من المادة ٣ .

كذلك وقدم ممثل فلسطين اقتراح متعلق بحق مقاومة الاحتلال بكافة أنواعها وأشكالها وصورها، من اجل التحرر واستعادة الحقوق المشروعة، وان هذه المقاومة لا تعد نوعاً ولا شكلاً من أشكال الإرهاب المنصوص عليها في مواد هذا القانون.

وجاء نص الاقتراح ((إن مقاومة الاحتلال بكافة أشكالها وصورها لا تعد من أنواع الإرهاب المنصوص عليها في مواد هذا القانون)) ، ولقي هذا الاقتراح الموافقة بالإجماع من جميع الوفود وأصبح المادة ١٢ ، وأيضا نص اقتراح آخر ((لا يعتبر الكفاح المسلح و/أو أي من أعمال المقاومة في حالة الاعتداء على الدولة من قبل أية دولة أخرى أو سلطة احتلال من قبيل الأعمال الإرهابية الواردة في هذا القانون)) ، ولقي هذا الاقتراح الموافقة بالإجماع من جميع الوفود وأصبح المادة ١٣ .

٢- النموذج الاسترشادي حول قانون المرأة

فقد تم قراءة المشروع مادة مادة ، ومن ثم تم مناقشة المشروع مادة مادة من قبل الوفود الأعضاء في الفريق القانوني من خلال تقديم آرائهم ومقترحاتهم ، وتم إقرار المشروع والموافقة عليه من الوفود الأعضاء .

٣- النموذج الاسترشادي حول قانون الطفل

فقد تم قراءة المشروع مادة مادة ، ومن ثم تم مناقشة المشروع مادة مادة من قبل الوفود الأعضاء في الفريق القانوني من خلال تقديم آرائهم ومقترحاتهم ، وتم إقرار المشروع والموافقة عليه من الوفود الأعضاء .

وقدم ممثل فلسطين اقتراح في المادة ٢٣ متعلق بحماية الأطفال القابعين تحت الاحتلال ، والاقتراح جاء كما يلي ((حماية الأطفال تحت الاحتلال ومعاملتهم معاملة حسنة وبما يضمن حقهم في التمتع بحياة كريمة ورعاية اجتماعية وصحية ونفسية خاصة ، وطبقا للاتفاقيات الدولية)) ، ولقي هذا الاقتراح الموافقة بالإجماع من جميع الوفود ووضع كفقرة رقم ٢ من المادة ٢٣ .

ثالثا :- الدورة السادسة والعشرون للجنة التنفيذية

تم افتتاح الدورة من قبل المهندس عاطف الطراونة رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب الأردني ، وقد تم الترحيب بالوفود وتقديم الشكر لأعضاء اللجنة المصغرة والفريق القانوني على الجهد المبذول .

وقال أن اجتماع اللجنة التنفيذية يعبر على تشكيل حالة برلمانية عربية متضامنة تجسر فيها الفجوات وأن الآمال معقودة من أجل توحيد المواقف العربية وتنسيقها ، وأكد بأن الأردن متمسك بثوابته في الدفاع عن القضية الفلسطينية والمقدسات في القدس خلف الوصاية الهاشمية .

وبعد ذلك ترأس الأمين العام للاتحاد العربي البرلماني الجلسة وتم إقرار جدول الأعمال ، ثم قدم الأمين العام تقرير حول أوضاع الاتحاد وأنشطته ، وبعد ذلك تم التصديق على النظام الداخلي للاتحاد بعد التعديل من اللجنة المصغرة ، وكذلك التصديق على إقرار قانون مكافحة الإرهاب وقانون المرأة وقانون الطفل بعد التعديل من والفريق القانوني .

ومن ثم تم تحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر الثلاثون، حيث سوف يعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر آذار من عام ٢٠٢٠ وفقا للتدرج الأبجدي، وكذلك تم إقرار قائمة المنظمات المدعوة لمؤتمر الاتحاد وبصفة مراقب .

تقرير حول مشاركة المجلس الوطني
في الاجتماع السنوي السابع لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية

عقد الاجتماع السنوي السابع لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة (٢٤ ــ ٢٥) أيلول ٢٠١٩، وقد شارك فيه ١٤ ممثلا عن تلك البرلمانات، وقد مثل الأمانة العامة للمجلس الوطني الفلسطيني الأخوان: الأخ عمر حمايل ، مدير عام الإعلام والعلاقات العامة والمعلومات، خالد عياد ، مدير الدائرة القانونية .

الافتتاح

افتتح الاجتماع رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية علام الكندري، وتحدث عن أهمية الاجتماع في تبادل الخبرات والآراء الإدارية بين البرلمانات العربية ، ثم ألقى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي فايز الشوابكة كلمة تضمنت أهمية انعقاد هذا الاجتماع، ومن ثم تلاه في الكلمة أمين عام مجلس النواب المصري السابق .

جدول الأعمال

تضمن جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة مجموعة من البنود:

أولا : المصادقة على جدول الأعمال ، وتم التصديق .

ثانيا : إجراء انتخابات تكميلية لأعضاء اللجنة التنفيذية ، وتمت تزكية فراس العدوان أمين عام مجلس النواب الأردني من جميع الأعضاء كعضو في اللجنة التنفيذية للجمعية .

ثالثا : مداخلة من الدكتور سعيد المقدم أمين عام مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي حول دليل الصياغة التشريعية ومناقشته من قبل أعضاء الجمعية ، وتمت المصادقة عليه .

رابعا : المصادقة على مشروع الميزانية للسنة المالية ٢٠١٩ ، وبيان المركز المالي ، واعتماد الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٨ ، وتمت الموافقة على ميزانية ٢٠١٩ والحساب الختامي لسنة ٢٠١٨ .

خامسا : التقرير السنوي عن نشاط الجمعية عن سنتي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ، تمت الموافقة عليه .

سادسا : تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم ، تم إرجاء التحديد إلى اجتماع اللجنة التنفيذية أثناء انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في بلغراد أو في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي القادم.

سابعا : تحديد موضوع الاجتماع القادم ، تم إرجاء التحديد إلى اجتماع اللجنة التنفيذية أثناء انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في بلغراد أو في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي القادم .

وبعد انتهاء أعمال الجمعية العمومية، تم إلقاء محاضرة بعنوان " أنظمة شؤون الموظفين في الأمانات العامة للبرلمانات العربية " قدمها الدكتور سعيد عبد العال أستاذ الإدارة العامة في جامعة عين شمس ، ومن ثم تمت المناقشة والمداخلات في موضوع أنظمة شؤون الموظفين وقرر المجتمعون تشكيل لجنة من ثلاثة أمناء عامين وهم : د. سعيد المقدم أمين عام مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي والأستاذ راشد بونجمة أمين عام مجلس النواب البحريني وممثل عن أمين عام مجلس النواب المصري ، بحيث تكون مهمة اللجنة بلورة تصور حول عمل الأمانات العامة وإيجاد النقاط المشتركة في العمل الإداري بين البرلمانات العربية وإصدارها كدليل استرشادي للأمانات العامة للبرلمانات العربية.

إسهامات الوفد الفلسطيني

١- في غمار تطوير أداء وعمل موظفي الأمانات العامة اقترح رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني أن يتم تفعيل المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية .

٢- قدم رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني اقتراحا بعمل استبانة مكونة من عدة أسئلة لبلورة التصور ترسل لكل أمانة عامة حتى تستأنس بها اللجنة الثلاثية في إصدار الدليل الاسترشادي .

تقرير حول مشاركة المجلس الوطني بالمؤتمر الإقليمي للمغتربين ودورهم الاقتصادي

إعداد: بلال قاسم
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

شارك الأخ بلال قاسم، عضو المجلس الوطني الفلسطيني في المؤتمر الإقليمي للمغتربين ودورهم الاقتصادي الذي عقدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بالتعاون مع مجلس النواب الأردني بفندق غراند حياة عمان.

وقد حضر المؤتمر العديد من الوفود العربية والأجنبية الأعضاء في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وكذلك العديد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا الإطار بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد افتتح المؤتمر صباح الأربعاء ٢٠١٩/٩/١٨ السيد نصار القيسي، نائب رئيس مجلس النواب الأردني ورئيس اللجنة الاقتصادية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

وقد تناول المتحدثون بكلماتهم الحديث عن التنمية المستدامة ودور المغتربين في دول الاغتراب كذلك دور الشبكة البرلمانية لسياسات المغتربين وهي منصة برلمانية تم انشاؤها لتطوير الحوار السياسي والاقتصادي وتبادل المعلومات تجاه المغتربين ودورهم في الاغتراب ودورهم تجاه أوطانهم واللاجئين نتيجة الأوضاع التي يعيشها في المنطقة والعالم بشكل عام، وكذلك كيفية إشراك المغتربين بالحياة الاقتصادية وتسهيل وصول الحوالات المالية منهم إلى أوطانهم، وكذلك تشجيع الاستثمارات للمغتربين للعب دور في تحسين الاقتصاد في دول المنشأ أو المنبث وكذلك نقل الخبرات العلمية والاقتصادية لدولهم، حيث أن المغتربين مكون رئيسي في مجتمعاتهم الحديثة والقديمة، وناقش المؤتمر على مدى ثلاث جلسات كيفية إثراء الخبرات المتبادلة بين الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة وتسويق أفضل السبل للتعامل مع المغتربين والشتات لخدمة دولهم ودول الإقامة، وكذلك تقريب وجهات النظر والمواقف حيال المواضيع ذات العلاقة باللجوء والشتات.. وكذلك كيفية تقديم المساعدة للمغتربين لكي يستطيعوا لعب دور فاعل في اقتصاد الدول التي يقيمون بها.

من جانبه، أكد الأخ بلال قاسم، عضو المجلس الوطني الفلسطيني في مداخلتين مطولتين حول اللجوء الفلسطيني القسري نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أرض فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ وبقوة السلاح تم تشريد أكثر من ٧٥٠ ألف لاجئ فلسطيني إلى دول الجوار وكان للأردن النصيب الأكبر من عدد اللاجئين الفلسطينيين ، خاصة في ظل قرار وحدة الضفتين في بداية الخمسينيات وما تلاها، مؤكداً على الشرح المفصل الذي قدمه السيد حسن الحسيني ممثل وزارة الخارجية الأردنية بالاجتماع وقدم له الشكر على المعلومات القيمة التي ذكرها حول تجربة الأردن بفلسطين مع المغتربين، وقدم شرحاً عن وضع الفلسطينيين الذي هاجروا عام ١٩٤٨ وأكد أن فلسطين قبل الانتداب البريطاني وأثناء كانت من الدول الغنية بالمنطقة على كافة الأصعدة الاقتصادية والعلمية والعمالية والزراعية والفنية، وكانت ملجأ مهما للمهاجرين كافة من دول العالم التي كانت تعاني من الحروب أو الفقر أو الجفاف ولذلك تجد بفلسطين ولليوم إخوتنا في المغرب العربي "المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس" وكذلك من الأكراد والأرمن والشركس والشيشان ملاذا، لما كانت تتمتع به فلسطين وضع اقتصادي وفي أمان واستقرار قبل الاحتلال الإسرائيلي ١٩٤٨.

وأكد الأخ قاسم إنه نتيجة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨ هاجر العديد من العلماء والعمال ورجال الأعمال والفكر والسياسة والفنون ولقد لعبوا دوراً مهما في الدول التي لجأوا إليها، فعلى سبيل المثال لا الحصر فأنا هنا أخاطب الجميع وزملائي في البرلمان اللبناني عندما حضر ٣٠ ألف فلسطيني لاجئ عام ١٩٤٨ إلى لبنان واعتراف مراكز البحث اللبنانية والكاتب طلال سلمان .. أحضروا معهم ما قيمته ١٥ مليون جنيه إسترليني أي ما يعادل أكثر من ١٥ مليار جنية إسترليني الآن وقد ساهموا بإنشاء البنوك وأول شركة طيران وهي العاملة للآن شركة طيران الشرق الأوسط، وكذلك ساهموا بتوسعة الجامعة الأمريكية، والعديد من المنشآت الاقتصادية المهمة العاملة للآن في لبنان في مصانع وأسواق ايبلا، وصحف ودور للنشر.

ورغم ذلك للأسف فان هناك الآن ٧٠ مهنة لا يستطيع اللاجئ الفلسطيني العمل بها من الدكتور إلى عامل البناء، فأود أن أشير أيضاً مجموع تحويلات الفلسطينيين العاملين في دول الخليج فقط إلى أهلهم في لبنان تجاوز ٣٧٠ مليون دولار بعام واحد.

وتطرق الأخ قاسم إلى ضرورة دعم استمرار عمل "الأونروا"، وخاصة ونحن على أبواب العام الدراسي الجديد وهناك أكثر من ثلاثة ملايين طالب فلسطيني يدرسون بمدارس "الأونروا" .

في المقابل عبر الأخ علي بزي عضو مجلس النواب اللبناني عن دعمه وتضامنه مع اللاجئين الفلسطينيين ونضالهم ودعمه لـ "الأونروا" ، وأعلن أنه كممثل للشعب اللبناني أعلن في البرلمان اللبناني وطالب الحكومة اللبنانية بإلغاء القرارات المجحفة بحق الفلسطينيين، وإنه يدعم الأونروا واستمرار علمها بضرورة التجديد لها إلى حين عودة الفلسطينيين إلى وطنهم، عبر عضو مجلس النواب الأردني قيس زيادين عن دعم استمرار عمل الأونروا لأهميته وضرورته إلى حين عودة الفلسطينيين إلى وطنهم، وقال تبقى فلسطين والفلسطينيون قلب العروبة النابض والمناضل من أجل الحق والحرية.

وفي نهاية المؤتمر وفي ختام أعماله أصدر العديد من التوصيات الموزعة على عدة محاور في ما يتعلق بمحور مساهمات المغتربين بالتنمية الاقتصادية .

وقال الاخ بلال قاسم عندما حاولت إدخال بند حول اللاجئين والهجرة و "الأونروا" ، أبلغني رئيس الجلسة البرتغالي أن هذا من اختصاص لجنة ثانية، لكن ما ذكرته سنضعه بالمحضر وسيوزع على الأعضاء .

ملخص تقرير حول مشاركة المجلس الوطني باجتماع الجمعية البرلمانية المتوسطية في ميلانو

مثّل المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات الجمعية البرلمانية المتوسطية الذي عقد في مدينة ميلانو الإيطالية بتاريخ ٤-٥/٧/٢٠١٩ بلال قاسم عضو المجلس الوطني / نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية ،وعضوية عمرحمايل عضو المجلس الوطني.

واستعرض الوفد الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية، وأوضح ان الشعب الفلسطيني يتعرض لعقوبات مالية مزدوجة من الولايات المتحدة الامريكية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يزيد على عام ونصف لتحقيق اهداف سياسية واجبار الجانب الفلسطيني على القبول بالمشاريع والخطط الامريكية الإسرائيلية الرامية لإطالة أمد الاحتلال والقضاء على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودته والعيش في دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وشرح الوفد الفلسطيني تفاصيل السياسيات والإجراءات الإسرائيلية الامريكية الأخيرة وآثارها على الاقتصاد الفلسطيني، فقد قامت إدارة ترامب أولا بوقف سداد ما يترتب عليها من التزامات مالية قدرها ٣٦٨ مليون دولار سنويا لوكالة اونروا، بهدف القضاء على الوكالة التي تقدم خدماتها لما يقارب من ٦ ملايين لاجئ فلسطيني ومحاولة الغاء حقهم في العودة الى ديارهم الأصلية.

وأضاف الوفد ان إدارة ترامب لم تكتف بذلك، فقد أوقفت كافة مساعدتها المالية الأخرى الى الشعب الفلسطيني والمستشفيات والمشاريع داخل الأراضي الفلسطينية أيضا لغايات واهداف سياسية، خاصة بعد الرفض الفلسطيني الرسمي والشعبي للطروحات الامريكية بتصفية القضية الفلسطينية ضمن إطار ما يسمى صفقة القرن.

واكد الوفد ان مشكلة الشعب الفلسطيني ليست اقتصادية او معيشية بل سياسية وقضية حقوق مشروعة كفلتها قرارات الشرعية الدولية، وان هدف الشعب الفلسطيني انهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولته ، وليس التعايش معه كما حاولت الورشة الاقتصادية الأمريكية التي عقدتها إدارة ترمب في المنامة ، قد فشلت فشلا ذريعا بعد ان قاطعها الجانب الفلسطيني ، وفشلت لأنها حاولت استبدال الحل السياسي بالأوهام الاقتصادية.

وأوضح الوفد الفلسطيني ان حكومة الاحتلال ومنذ ستة اشهر تحاول مساومة الشعب الفلسطيني على حقوقه المالية من خلال السطو على تلك الأموال التي تجمعها من الضرائب الفلسطينية مقابل اجر مالي على ذلك، والمقدرة بحوالي ٢٠٠ مليون دولار شهريا، وقد رفض الجانب الفلسطيني قرار حكومة الاحتلال خصم ما تدفعه المؤسسات الفلسطينية من أموال لرعاية اسر الشهداء والأسرى في سجون الاحتلال، ورفض استلام الأموال منقوصة.

وقد أدى ذلك الى ازمة اقتصادية خانقة تعيشها الحكومة الفلسطينية، وهي تعمل وفق خطة طوارئ منذ بداية العام الحالي، ومن المتوقع ان تتفاقم الأمور الى الأسوأ بسبب استمرار الحصار المالي الأمريكي الإسرائيلي، و تراجع التمويل الخارجي للموازنة الفلسطينية.

وردا على بعض دعوات وفد كنيست الاحتلال الإسرائيلي للاستفادة من تجربتهم الاقتصادية، أكد الوفد الفلسطيني بداية انه لا تنمية في ظل استمرار الاحتلال، وقد اثبتت التجارب التاريخية فشل هذه النظرية، لأن الشعوب لا تساوم على حقوقها بالمال وتحسين مستوى المعيشة مقابل حريتها وتقرير مصيرها، كما أثبت الشعب الفلسطيني ذلك منذ ان بدأ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

وتابع الوفد الفلسطيني : ان مطلبنا هو انهاء لاحتلال أولا، وندعو البرلمانيين في هذا الاجتماع لعدم الانخداع بطروحات مندوب الاحتلال الذي يحاول تضليلهم، وابعاد المسؤولية عن احتلاله لفلسطين والمعاناة التي يسببها للشعب الفلسطيني، وان الحل في نيل حريته واستقلاله في دولته وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وتمكينه من السيادة على موارده الاقتصادية ، فكيف سيزدهر الاقتصاد الفلسطيني وهذا الاحتلال يسيطر على كل شيء! وفي المقابل فإن تجارب الشعب الفلسطيني ناجحة في بناء اقتصادات العديد من الدول ، وخلق التنمية واستثمار الموارد.

وشدد الوفد على أن الموقف الفلسطيني رفض سابقا، ولن يقبل مستقبلا الذهاب للحل الاقتصادي لقضيته بعد اكثر من ٧٠ عاما على الاحتلال الإسرائيلي، بحجة أن المجتمع الدولي ومؤسساته (الأمم المتحدة) فشل في تنفيذ قراراته بشأن القضية الفلسطينية وإجبار الاحتلال على تنفيذ تلك القرارات، وأن طرحا يتماشى مع ذلك يعني الإقرار بنتائج الاحتلال وانتهاك قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ودعا الوفد الفلسطيني المجتمعين الى رفض وادانة كافة السياسات والاجراءات الإسرائيلية التي دمرت الاقتصاد الفلسطيني وجعلته تابعا لاقتصادها، فالاحتلال يتحكم بالمعابر الحدودية الخارجية لفلسطين، ويفرض الحصار على قطاع غزة منذ ١٣ عاما ، ويعيق حرية انسياب البضائع والافراد ويتحكم بحرية الاستيراد والتصدير، وهو يسيطر بالقوة على كافة الموارد الاقتصادية الفلسطينية، ويمنع إقامة المشاريع واستثمار الموارد الطبيعية في اكثر من ٦٠٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية التي تقدر خسارة الاقتصاد الفلسطيني نتيجة ذلك بحوالي ٣,٥ مليار دولار سنويا، وحتى تلك المشاريع الممولة من الاتحاد الأوربي دمر معظمها.

ملخص تقرير مشاركة المجلس الوطني باجتماع لجنة الشؤون المالية في الجمعية البرلمانية الآسيوية

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني ضم عضوي المجلس عمران الخطيب وعمر حمايل، في اجتماع لجنة الشؤون المالية والتخطيط في الجمعية البرلمانية الآسيوية، التي عقدت في العاصمة العراقية بغداد خلال الفترة ٣-٥/٩/٢٠١٩.

وناقشت اللجنة في اجتماعها الذي شارك فيه ١٨ برلماناً من قارة آسيا مشروع القرار الخاص بالاشتراكات المالية السنوية لأعضاء في موازنة الجمعية، وطبيعة تلك الاشتراكات.

وقد اطلع وفد من المجلس أعضاء لجنة المالية والتخطيط على ما تفرضه إسرائيل وإدارة الرئيس الأمريكي ترامب من عقوبات مالية على الشعب الفلسطيني وقيادته ومؤسساته للقبول بما تسمى صفقة القرن الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية.

وأوضح الوفد أن الشعب الفلسطيني يتعرض لإرهاب من نوع جديد يمكن تسميته بالحرب المالية المزدوجة أمريكيا واسرائيليا، في محاولة لفرض معادلة المال مقابل السلام.

وأكد الرفض الفلسطيني لهذا الابتزاز والمساومة على الحقوق، والتمسك بالمرجعيات الدولية والقانون الدولي لتحقيق السلام وإقامة دولتنا وعاصمتها مدينة القدس وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤.

وأضاف الوفد اننا "ما زلنا تحت احتلال إسرائيلي بشع، عجزت المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي عن مواجهته ووضع حد له، ولكل نتائجه وانتهاكات حكومته التي احتجزت وقرصنت أموال المقاصة الفلسطينية بشكل مخالف لكل الاتفاقات، ما أثر بشكل بالغ على قدرة الحكومة على القيام بمهامها في تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني، وسبق ذلك، إعلان إدارة ترمب وقف كافة أنواع الدعم المالي المقدم للسلطة الوطنية بشكل كامل كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي الرخيص".

وناشد الوفد الفلسطيني المجتمعين إعلان تضامنهم ورفضهم لتلك العقوبات والحرب المالية التي يتعرض لها شعب فلسطين وقيادته ومؤسساته، والوقوف مع الحق الفلسطيني في الحرية والاستقلال.



وأقرت اللجنة المالية مشروع قرارها الذي تضمن بندا تعفى بموجبه دولة فلسطين من رسوم الاشتراك السنوي في ميزانية الجمعية البرلمانية التي تضم في عضويتها ٤٣ برلمانا آسيويا، على أن يستمر ذلك الإعفاء لحين انتهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

كما التقى وفد المجلس الوطني الفلسطيني وبحضور نائب سفير دولة فلسطين في العراق منير صبحي، برئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي، حيث أشاد الوفد بجمهورية العراق رئيسا وحكومة وبرلمانا وشعبا على مواقفها الثابتة تجاه القضية الفلسطينية والدعم المتواصل لشعبنا وقيادته في مواجهة الاحتلال ومحاولات فرض مشاريع لا تلبي الحقوق المشروعة لشعبنا، مؤكدا على عمق ومتانة العلاقات الأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين.

بدوره، أكد الحلبوسي، على استمرار دعم العراق المبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع لاستعادة حريته ونيل استقلاله والعيش بدولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وأكد الجانبان حرصهما على تمتين وتطوير العمل البرلماني بين المجلسين الفلسطيني والعراقي، وتعزيز تنسيق المواقف في المنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية.

الاجتماع الرابع لرؤساء برلمانات الدول الأوروبية والاسيوية

اعداد: د. فوزي السمهوري
عضو المجلس الوطني الفلسطيني



شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني في الاجتماع الرابع لرؤساء برلمانات الدول الأوربية والاسيوية الذي انعقد في مدينة نور سلطان "استانا" عاصمة جمهورية كازاخستان في الثالث والعشرين والرابع من عشرين لشهر أيلول ٢٠١٩ وقد ترأس الوفد الفلسطيني

- سعادة السفير الأخ محمد صبيح آمين سر المجلس الوطني الفلسطيني

كما ضم الوفد كل من :

- د فوزي علي السمهوري عضو المجلس الوطني الفلسطيني
- د منتصر أبو زيد سفير دولة فلسطين في كازاخستان.

وقد شارك في المؤتمر خمس وستون دولة من قارتي اسيا واوربا على مستوى رؤساء ونواب رؤساء وأعضاء مجالس نيابية كما شارك في الإجتماع أيضا ممثلين لمنظمات دولية.

عقد اللقاء تحت شعار :

(الحوار - الثقة – المشاركة)

تركزت الحوارات وكلمات الوفود على عدد من القضايا المشتركة التي من شأنها أن تنهض وتعزز المكانة الاقليمية والعالمية لمجموعة الدول الاوراسيوية على الساحة العالمية وللوصول إلى تحقيق الأهداف للتنمية المستدامة.

كما تم التطرق إلى آلية السبل لضمان التنمية الآمنة والمستدامة في قارتي أوربا وآسيا التي تتطلب التفكير الموسع والشمولي بهدف نبذ الحروب والصراعات واعتماد الحوار لحل جميع القضايا العالقة او التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء وصولا الى تحقيق وإيجاد منطقة سلام يسودها الحوار والتعاون ولتحقيق الفرص المتكافئة وتوزيع الازدهار ليشمل الجميع.

كما تطرق المؤتمر إلى أهمية تنامي دور الحوار البرلماني بين ممثلي الشعوب لإيجاد طرق مشتركة يمكن للبلدان الاستفادة منها للعمل على تنمية وتطور اقتصاداتها.

وألقى السفير محمد صبيح رئيس الوفد كلمة فلسطين الذي نقل خلالها تحيات رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السيد سليم الزعنون الى المؤتمر كما أكدت على الثوابت الوطنية الفلسطينية وعلى إلتزام دولة فلسطين على العمل على تحقيق رؤية الأمم المتحدة ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة بالرغم من العوائق والعقبات التي يفرضها الإحتلال الإسرائيلي سواء من خلال منع الفلسطينيين من الاستثمار بحرية في اراضيهم وخاصة في المنطقة المصنفة C التي تشكل حوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية لنهر الاردن كما تضع العراقيل امام التجارة الحرة من عمليات استيراد وتصدير ونقل وتنقل المواطنين مما تحد من تحقيق نمو مستدام يساهم برفع نسبة النمو الإجمالي وبالتالي تخفيض نسب الفقر والبطالة.

كما تضمنت كلمة فلسطين الإشارة إلى أن سباق التسلح يؤثر سلبا على التنمية مشيرا إلى بوادر أزمة اقتصادية عالمية.

كما بين أيضا إلى أهمية وضرورة أن يضطلع المؤتمر الذي يجمع من ضمنه غالبية الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بمسؤولياته وبما له من تأثير للعمل على حماية النظام الدولي من خلال ضمان إحترام وتنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن مجلس الأمن حفاظا وترسيخا للأمن والسلم الدوليين وخاصة تلك المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بعاصمتها القدس وفي الجولان .

كما أكد على أن الشعب الفلسطيني المحب للسلام والتواق للعيش بحرية في ظل الدولة الفسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وفقا للقرارات الدولية وعلى رأسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ والصادر في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ أسوة بباقي شعوب العالم.

وأشاد باتفاقية الشراكة والتعاون مع الأمم المتحدة التي تتضمن أربع محاور في مقدمتها دعم مسار فلسطين نحو الإستقلال.

وركزت الكلمة على الإلتزام الفلسطيني للمضي نحو تحقيق السلام العادل الذي يقابله معارضة القيادة اليمينية الإسرائيلية وخاصة بعد إغتيال إسحاق رابين.

وعزا معاناة الإقتصاد الفلسطيني إلى الممارسات والإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال وخاصة في المنطقة المصنفة (C) ، وقد أشار إلى ذلك تقارير صادرة عن البنك الدولي والتي يخطط نتياهو لضمها خلافا للقانون الدولي ولاتفاق المرحلة الانتقالية "أوسلو.

كما ناشد المؤتمرين البرلمانيين بدعم الإقتصاد الفلسطيني المهدد بالانهيار وفقا لتقارير فلسطينية ودولية بما يؤدي إلى رفع قبضة وهيمنة الإحتلال على مفاصل رئيسية للاقتصاد الفلسطيني.

كما أشارت الكلمة إلى سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية التي تستهدف القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة بما تؤدي إلى تهوديها وتغيير معالمها الديمغرافية واستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية.

كما يتم استهداف قطاع غزة الذي يتعرض إلى عقوبات جماعية عبر فرض الحصار وما نجم عنه من ارتفاع نسب الفقر والبطالة.

كما يتم استهداف وكالة الغوث في محاولة لتصفيتها قبل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤.

كما أشار إلى خطورة سياسة الاستيطان التي تهدف إلى تقويض حل الدولتين المقرة والمتوافق عليها دوليا مؤكدا أن زوال الإحتلال عن جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ وقلبها القدس.

ودعا لإنقاذ عملية السلام التي تتعرض إلى خطر شديد نتيجة سياسات نتنياهو رمز اليمين المتطرف باستهداف الشعب الفلسطيني انسانا وارضا وثروات وأماكن دينية وتاريخية.

وما إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عن نيته بمصادرة أراضي الأغوار وشمال البحر الميت إلا تأكيد على مضيه بترسيخ وادامة الاحتلال خلافا للقانون الدولي وللقرارات الدولية ذات الصلة مما يستدعي عملا دوليا نرى معه أن هذا المؤتمر البرلماني لدول أوراسيا يمكن له أن يساهم برفع الظلم والإحتلال عن الشعب الفلسطيني من خلال العمل على :

- الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام قائم على الإلتزام بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

- العمل على تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من أفعال سلطات الاحتلال الإسرائيلي "عدوان وقتل وترهيبوتهجير قسري وغيرها من أشكال الإنتهاكات للإعلان العالمي لحقوق والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق الشعب الذي يخضع تحت الإحتلال.

- الإعلان عن إدانة ورفض كافة الجرائم الإسرائيلية التي تتناقض بجملها مع القانون الدولي ومع إتفاقيات جنيف ووضع حد لإيقاف جميع الأعمال العدائية للشعب الفلسطيني ولحقوقه الأساسية.

وقد تضمنت العديد من كلمات وفود الدول المشاركة ومنها الاردن والسعودية وقطر والامارات والكويت ولبنان والبحرين وباكستان وفرنسا ولاوس إدانتها لممارسات الإحتلال الإسرائيلي وجرائمه وانتهاكاته لميثاق الأمم المتحدة وللقرارات الدولية وإمعانه برفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي ترتب على دولة الإحتلال الإسرائيلي إنهاء إحتلالها داعية بالوقت ذاته إلى وقف هذه الأعمال والجرائم التي ترقى لجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.

كما أكدت على الإلتزام بحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس .

وفي نهاية الإجتماع صدر بيان ختامي عن الإجتماع الرابع أكد على عدد من الأمور والقضايا المشتركة للعمل على تعزيزها وترسيخها وتحقيقها حيث دعا البيان الختامي للمنتدى الرابع لبرلمانات الدول المشاركة إلى الإتفاق على رؤية مشتركة لمستقبل أوراسيا باعتبارها فضاءا واحدا للسلام والتعاون والتفاعل والقيم المشتركة والفرص المتساوية ولتعزيز الحوار الملتزم والمفتوح حول حاضر ومستقبل القارة الأوربية والاسيوية.

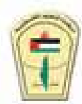
كما أكد البيان على أهمية دور السلطات التشريعية في دول أوراسيا بدعم إقامة شراكة شاملة تقوم على مبادئ إحترام المساواة والنظر في المصالح المتبادلة وما يتطلب تعزيز التعاون والتنسيق بين البرلمانات.

كما أكد البيان الختامي على أهمية الدعم التشريعي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تجمع بين الجهود المبذولة في مجالات المياه والهواء والطاقة والأمن الغذائي والبيئي والنظام الايكولوجي.

كما دعا البرلمانات للمشاركة بفعالية في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

كما أدان البيان الختامي الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره واعتباره أحد التهديدات الرئيسية للمجتمع البشري وللتنمية المستدامة مع أهمية تعزيز وتطوير التعاون بين المجالس النيابية في مكافحة الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، كما دعا البيان إلى مواصلة تطوير الحوار بين الحضارات والثقافات.

وعلى هامش المؤتمر أجرى أعضاء الوفد الفلسطيني لقاءات ثنائية مع وفود عدد من الدول المشاركة حيث تم اطلاعهم على جرائم الإحتلال بحق الشعب الفلسطيني التي تمثل إنتهاكا صارخا للقانون الدولي كما بينوا إستمرار تنصل القيادات الإسرائيلية من تنفيذ القرارات الدولية ومن الالتزامات المترتبة عليهم وفق إتفاق المرحلة الانتقالية وأعربت الوفود عن دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس وعبروا عن استنكاهم وشجبهم للسياسة الإسرائيلية بادامة الإحتلال وتقويض اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق القرارات الدولية.



المقدسات الفلسطينية ومحاولات الاحتلال تزوير التاريخ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين.
أما بعد؛

فالقدس على وجه الخصوص، وقضية فلسطين على وجه العموم، قضية عربية إسلامية، تقع في وجدان كل عربي ومسلم؛ وذلك أن فلسطين تحوي القدس التي لها مكانتها الدينية المرموقة، فقد ميز الله مدينة القدس وحبا قلبها المسجد الأقصى فضائل متفردة، فهو أولى القبلتين، وثاني المسجدين، وثالث المساجد التي تشد إليها الرحال، وينبني على الفضل والتميز الأهمية والمكانة، ومنه ينشأ التعلق القلبي، والتوجه الشعوري، وفي المقابل؛ فإن ذلك التفرد تترتب عليه تبعات ومحاذير، فهذا من طبيعة الحياة وقوانينها.

إن الاعتداء على الأوقاف الإسلامية لم يبدأ بالاحتلال الإسرائيلي على هذه الديار، بل سبق ذلك الاحتلال البريطاني الذي اعتدى على أوقاف المسلمين في شتى بقاع المعمورة، فقد حاول الإنجليز الاعتداء على أوقاف فلسطين واغتصابها؛ فبعدما انسحب الأتراك العثمانيون من فلسطين حلت عليها النكبات، وتجرعت شتى صنوف العذاب، فبعد عام ١٩١٧م، قام البريطانيون بإصدار مجموعة من القرارات، كان الهدف منها الحد من وضعية الأرض وتملكها من قبل السكان، كما اعتدوا على أراض وقفية في مدينة عكا كما هو الحال في القطعتين ٤ و٥ التابعتين للأوقاف، بحجة توسيع الطرق وذلك سنة ١٩٣٨م، ثم قاموا بتأجير أراضي الوقف لليهود، كما حصل في أراضي عرب النفيعات سنة ١٩٤٢(١)، ثم التدخل في عمل المجلس الإسلامي الأعلى، ثم حله في النهاية سنة ١٩٣٧م..

ينظر اليهود إلى فلسطين على أنها أرض لليهود وبالذات مدينة القدس، لذا فقد عملوا بشتى السبل للسيطرة على هذه الأراضي الوقفية منها وغير الوقفية، رغم أن القوانين الدولية تحول دون ذلك (٢)، إلا أن اليهود لم يلتفتوا لهذه القوانين، ومضوا في مشروعهم التوسعي للهيمنة على الأرض الوقفية وغير الوقفية ونهجوا في ذلك طرقاً متعددة وأساليب منها:

أولاً: مصادرة الأراضي

قام الاحتلال الإسرائيلي بسرقة أراضي فلسطين في وضح النهار وعلى مرأى ومشهد من العالم أجمع، وقد استغل اليهود الثغرات في القوانين المتعددة للأراضي الفلسطينية، فقد تمت مصادرة أكثر من ١٠٠ ألف دونم من أراضي الوقف بحجة بطلان الحجج الوقفية لها، ثم إعادتها لخزينة الدولة تمهيداً

١ الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، سامي صلاحات، ص: ١١١.

٢ المادة ٥٦ من اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧م.



بقلم: الشيخ محمد حسين
المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية
خطيب المسجد الأقصى المبارك

لنهبها (٣)، وعلى هذا النهج سلك اليهود طريقهم لمصادرة أراضي الوقف، وقد حرصوا كذلك على التكتم على أملاك الغائبين، وعدم السماح للجان الدولية بتقصي الحقائق حول أملاكهم، وقد تم استصدار قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠م، وكان محاولة لإضفاء الصفة القانونية على سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، حيث يمنح القانون الوصي الإسرائيلي على أملاك الغائب الحق في الاستيلاء عليها وإدارتها، وإن تطبيق هذا القانون قد أدى إلى سيطرة إسرائيل على القسم الأكبر من أرض فلسطين، نظراً لأن معظم أصحاب هذه الأراضي قد هُجروا منها قسراً بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م (٤))، ثم جاء قرار التقسيم عام ١٩٤٧، الذي أعطى اليهود ما نسبته ٦٠٪ مجحفاً في حق أصحاب الأرض؛ رغم أن عددهم كان أقل من ٥٠٪، ويشكل هذا تعدياً صارخاً من قبل عصبة الأمم على أصحاب الأرض الأصليين.

ولا يزال هذا العدو يمارس سياسة مصادرة الأراضي ومنها الأراضي الوقفية، بشتى السبل وبذرائع مختلفة حتى يومنا هذا، وعلى إثر ذلك تم إصدار العديد من الفتاوى التي تحرم بيع الأرض لليهود منها فتوى للشيخ محمد رشيد رضا، والحاج أمين الحسيني، وفتوى علماء فلسطين في ١٩٣٥/١/٢٦م (٥)، ثم إن مصادرة الأراضي بالقوة العسكرية الطريق الأكثر شيوعاً، كما لجأ إلى الخداع والحيل لتحقيق هذه الرغبة.

٣ الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال ١٩٤٨-١٩٨٥م، سلسلة دراسات دائرة الوطن المحتل، ص:٩.

٤ انظر، المقدسيون في مواجهة قانون أملاك الغائبين، نبيل السهلي.

٥ انظر المركز الفلسطيني للإعلام http://www.palinfo.com/site/pic/


المسجد الأقصى المبارك

ثانياً: الحفريات

باشر اليهود الحفر تحت المسجد الأقصى المبارك والأماكن المحيطة به بعد احتلالهم للقدس الشرقية بما فيها المسجد الأقصى المبارك سنة ١٩٦٧م، وكانت الحفريات الصهيونية حول المسجد الأقصى المبارك وتحته، التي بدأت مع بدء الاحتلال بدعوى البحث عن آثار يهودية، وقد اتخذت طابع شق الأنفاق منذ عام ١٩٧٠م، بهدف زعزعة أساسات المسجد من جهة، والسيطرة على ما تحته من جهة أخرى، ومنذ عام ١٩٨١م، تكرر فتح أنفاق وسراديب تحت المسجد الأقصى المبارك، وتكرر تصدي المقدسيين لها، ما تسبب في مواجهات عنيفة أعوام ٨٦، و٨٩، و٩٥، وانتفاضة عام ٩٦، التي عرفت باسم انتفاضة النفق.

وتدعي بعض الجهات العاملة في حقل الحفريات أنها تقوم بأعمال تنقيب عادية تهدف إلى الاستفادة العلمية ودراسة التاريخ لا أكثر، وقد بدأت الحفريات بالتوغل أسفل جدار للمسجد الأقصى المبارك، والتي ما تزال مستمرة حتى اليوم.

ثالثاً: طمس الهوية الإسلامية للقدس

إن الأراضي الوقفية تدل دلالة واضحة على أن ملكية فلسطين تعود للمسلمين، وتنتمي إلى التاريخ الإسلامي، ويدل بشكل واضح على أن هذه الأرض تضرب بجذورها في أعماق الماضي، فقد بلغت المساجد والروابط والمقامات والزوايا وحدها حوالي ٣٤٨ (٦))، مما يدل على هوية هذه الأرض الإسلامية، لذا عمد اليهود إلى تدمير كل مظهر إسلامي فيها، فقد هدموا ١٢١٥ مسجداً في العام ١٩٤٨م (٧))، وهي سياسة إسرائيلية متفق عليها بين جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والجدول الآتي يبين مدى توغل اليهود في تغيير معالم الأوقاف في القدس (٨).

مساجد ومقامات حُولت إلى كنس
مسجد أو مقام دُمر أو هدم بشكل كلي أو جزئي
مسجد أو مقام أُغلق أو أُهمل
إقامة مشاريع تجارية على أنقاض المقابر الإسلامية
مقابر مهدمة أو مجروفة

ومن الأمثلة الحديثة على هذه السياسة، إنشاء كنيس الخراب في الجهة الغربية الملاصقة للمسجد الأقصى المبارك، ويقوم الكنيس على بناء عثماني يقع ضمن الأبنية الإسلامية

٦ الأوقاف الإسلامية في فلسطين، المحددات العامة والأصول التاريخية، إبراهيم عبد الكريم، ص: ٢١٢.

٧ جريدة الشرق القطرية، ٢٠٠٥/٦/١٣م.

٨ الأوقاف الإسلامية في القدس، ص: ١١٩.



المجاورة للمسجد، والمقام على أرض وقفية.

رابعاً: إغلاق المسجد الإبراهيمي

المسجد الإبراهيمي الشريف من أبرز المعالم التاريخية الفلسطينية، ويضم عناصر معمارية وأثرية مهمة، كما أنه والبلدة القديمة في مدينة الخليل مُسجلان ضمن القائمة التمهيدية الفلسطينية للتراث العالمي، وتتعمد سلطات الاحتلال إغلاقه بحجج واهية، ضمن سياساتها المنهجة للسيطرة الكاملة على المقدسات الفلسطينية، وهو أمر مناف لتعاليم الديانات السماوية، وأحكام القانون الدولي، التيً تضمن لكل إنسان حقه في حرية الفكر والوجدان والدين.

خامساً: هدم المساجد وإحراقها

تعرض المسجد الأقصى المبارك على يد الإرهابي الأسترالي "دينيس روهان" للإحراق، بدعم من سلطات الاحتلال التي حاصرت أبواب المسجد، وأعاقت دخول سيارات الإطفاء، وقطعت المياه عن المنطقة، وقد اقتحم هذا الإرهابي ساحات المسجد، ووصل إلى المحراب داخل الجامع القبلي (المصلى الرئيس في المسجد الأقصى المبارك)، وأضرم فيه النار في محاولة لتدميره، وأتت النيران على مساحة كبيرة من الجامع، من ضمنها منبر صلاح الدين الأيوبي، إلا أن تدخل المواطنين المسلمين حال دون امتدادها.

والمسجد الأقصى المبارك، ليس الوحيد الذي أحرق على يد المتطرفين، بل تم الاعتداء على عشرات المساجد في المدن والقرى في الضفة الغربية وإحراقها وتدميرها، وكان منها إحراق الطابقين الأول والثاني من مسجد النور في قرية برقة في محافظة رام الله والبيرة، وإحراق مسجد اللبن الكبير في محافظة نابلس، وإحراق مسجد علي بن طالب في منطقة سلفيت، وهدم مسجد خربة "الطويل" قرب عقربا- جنوب نابلس، وهدم مسجد "الرحمة" في حي الطور في مدينة القدس، بحجة البناء دون ترخيص، وهدم مسجد "الصحوة" في مدينة رهط البدوية، وغيرها الكثير الكثير.

فالقدس ومسجدها الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية بعامة تواجه هجمة استيطانية متصاعدة، استمراراً لنهج سلطات الاحتلال بتهويد المقدسات الإسلامية، وإن استمرار سلطات الاحتلال في هذه السياسة، سيجر المنطقة بأكملها إلى عواقب وخيمة، حيث إنها تعمل بين الفينة والأخرى على جس نبض الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي من خلال رصد ردة فعله على ممارساتها هذه ضد الحقوق والمقدسات الفلسطينية، وهي بذلك تتجه نحو إحداث كارثة حقيقية تستهدف المقدسات الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وهي تسعى من وراء أفعالها هذه إلى وضع اليد فعلياً على القدس والمقدسات، وتغيير معالم المدينة المقدسة، وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى المبارك، لذا يتوجب على المسلمين في أقطار الأرض كافة ضرورة التدخل الفوري والسريع لإنقاذ ما يجب إنقاذه من مدينة القدس العربية، والوقوف في وجه آلة العدوان الإسرائيلية التي تغير معالم المدينة المقدسة



إضاءات على صفقة باب الخليل التهويدية في مدينة القدس..

إعداد : عبد الحميد قرمان
المجلس الوطني الفلسطيني

لا يزال المواطن الفلسطيني يستيقظ كل صباح على مخططات ومؤامرات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد مدينة القدس، وتغيير معالمها الإسلامية والمسيحية بقصد العبث بتاريخها العريقالممتد منذ آلاف السنين، ليتسنى له – أي المحتل - تثبيت روايته المزعومة والكاذبة بأحقيته بالقدس العاصمة الأبدية للشعب الفلسطيني.

وترجع أهمية هذه المنطقة الواقعة غرب مدينة القدس المحتلة الى كونها مدخلا لحارة النصارى وساحة عمر وكنيسة القيامة، فهي الأكثر استعمالاً من المشاة والسيارات، وقد تمت توسعة الميدان أمامها، ليرتبط مع منطقة التسوق في المدينة.

القصة باختصار جلية بوضوح الشمس في كبد السماء ، حيث بدأت في شقها الأولحين استلم ورثة سليمان الدجاني " من سكان المدينة المقدسة " .. من احد محاميي شركة إسرائيلية وهي بالمناسبة ذات نشاط استيطاني تدعى " ريتشارد كوربريشن " ، إخطارا بان ملكية فندق " امبريال الجديد » في باب الخليل في مدينة القدس المحتلة اصبح لهم بموجب صفقة تمّ إبرامها مع البطريركية الأرثوذكسية .. وهو ما استدعى الدخول في معركة قانونية في المحكمة العليا الإسرائيلية ، أدى إلى حكم بقانونية الصفقة وإحكام سيطرة المستوطنين على الفندق، بعد أن رد الاستئناف المقدم من بطريركية الروم الارثوذكس بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣٠ ، وهو ما أثار اللغط حول دور البطريرك ثيوفلوس الثالث، وان الإجراءات القانونية التي قامت بها البطريركية ما هي الا لرفع العتبأو ذر الرماد بالعيون المقدسية من اجل شرعنة الصفقة وإنهاء الجدل المثار بين أهل المدينة وأبناء الطائفة في الأردن وفلسطين بوجوب مواجهة المؤامرات التي تحاك من اجل إنهاء الوجود المسيحي والإسلامي في المدينة المقدسة .

أما الشق الثاني.. فندق البتراء العائد للأخوين (نبيل ونادر قرش)، مالكي العقار، حيث فيتضح من تقارير صحفية أن العقار سرب من قبل أخيهم الثالث الذي تماثلت مصالحه مع مصالح شركة «عطيرتكوهنيم »التي قدمت له عرضا تجاريا في العام ٢٠٠٥ لشراء العقار بآلاف الدولارات .. بالإضافة إلى الأساليب القذرة التي اتضحت في سير المحكمة من اجل الاستيلاء على العقار ، فالرشاوى والخدمات الجنسية وتسجيل اللقاءات السرية التي تمت بينهم، كانت وسيلة لابتزاز الأخ الثالث من لدفعه الى التنازل ، وهو ما جعله ينكر كل ما تقدمت به شركة « عطيرتكوهنيم » أمام المحكمة .

كما يكشف بلومفيلد مدير الفندق السابق ، عن مذكرة تفاهم تم التوصل إليها في عام ١٩٩٦، بمشاركة ماتي دان، المحامي ايتانجيفاع، إيرفينغموسكوفيتش ونبيل قرش، يشتري موسكوفيتش حق السكن المحمي لفندق البتراء بأربعة ملايين ونصف مليون دولار.. وهذا أعلى من مبلغ الأربعة ملايين شكيل التي تم طرحها أمام المحكمة كثمن للصفقة، ولم تُعقب جمعية عطيرتكوهنيم.

أما ما يجمع الشقين فهو دور المحكمة الإسرائيلية في تمرير الصفقات وإعطائها المسوغات القانونية لإضافة الشرعية لها ، وهنا نقتبس من مقال الأستاذ جواد بولص « عقارات باب الخليل .. ومسرح العبث » بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٧ :

(لن يناقش عاقل دور المحاكم الإسرائيلية في تسويغ سياسات إسرائيل الرسمية، خاصة في ما يتعلق بحقوق المواطنين العرب، وبالتحديد في كل ما يتعلق بملكية الأراضي والعقارات التي شرعنت



القوانين التعسفية سرقتها والاستحواذ عليها؛ ولكن بين هذه الحقائق والواقع، وما كشفته الوثائق والبيّنات والشهادات في هذه المحكمة، يوجد بون شاسع، فالبطريركية خسرت استئنافها بعد تنازلها الطوعي عن معظم ادّعاءاتها الأولية، كما أوردها محاميها في ذلك الوقت، ريناطوياراك يوم ٢٠٠٧/٦/١٨ حين بعثها للشركات مدّعيًا بشكل يستدعي التساؤل، بعد عامين من افتضاح القضية، بطلان الصفقات، فحينها أشار الى وجود عيوب جوهرية في التوكيل المعطى لباباديموس، وهو الرجل الأهم في هذه المسألة، وكذلك ادّعى بأن المشترين لم يدفعوا مقابل العقارات، وشكك ايضًا في حقيقة توقيع بابا ديموس على العقود باسم البطريركية وأهليته لذلك، وأن البدل المدفوع مقابلها كان أقل من أسعارها في السوق، بما يبطل صحتها، وأنهى بضرورة إبطالها لأن المجمع المقدس، السينود، لم يصادق عليها، كما يقتضي قانون البيع في الكنيسة.

لقد تنازلت البطريركية عن معظم هذه الادعاءات، كما كتب قاضي المحكمة العليا مكررًا استغرابه كما عبرت عنه قاضية المحكمة المركزية، واستبدلت البطريركية ادعاءاتها في نهاية عام ٢٠١٤، بشكل مفاجئ، بادعاء يفيد بأن الصفقات ملوثة وفاسدة، لأنها أبرمت بعد أن وعد بابا ديموس، من قبل عطيرتكوهانيم، برشوة مقدارها مليون دولار، وكذلك برشوة للبطريرك المعزول ايرينيوس) .

من جهته دعا المجلس المركزي الأرثوذكسي ولجنة المتابعة المُنبثقة عن المؤتمر الوطني لدعم القضيّة العربيّة الأرثوذكسيّة، والحراك الشبابي العربي الأرثوذكسي إلى تشكيل لجنة تحقيق ورفع الصوت عالياً في مواجهة تداعيات ومخاطر صفقة باب الخليل في القدس المحتلة.

واعتبر المجلس أنّ صدور قرار ما يُسمّى محكمة الاحتلال العليا برد الاستئناف المُقدّم من بطريركيّة الروم الأرثوذكس في قضيّة صفقة عقارات باب الخليل، والذي يقضي بإحكام سيطرة المستوطنين على باب الخليل، لا يقل أهميّة عن احتلال المدينة المُقدّسة نفسها في العام ١٩٦٧، كونه يُقدّم المُسوّغ القانوني لشرعنة هذا الاحتلال في القدس.

وأشار المجلس إلى أنّه "على مدار الأربعة عشر عاماً الماضية حذّرنا مراراً وتكراراً من الطريقة التي تعامل بها المُتنفّذون في البطريركيّة مع هذا الملف، حيث كان واضحاً وجلياً لنا منذ البداية أنهم خاضوا هذا الصراع القانوني فقط لذر الرماد في العيون، وقد قدّمنا آراء قانونيّة من مُحامين وطنيين ومُخلصين، وأبرزنا الوثائق والمُبررات التي تدعم وجهة نظرنا ورفعناها إلى المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية واللجنة الرئاسية وحذرنا من طريقة الاستخفاف التي تتعاطى بها البطريركية ومحاموها مع هذا الملف، إلا أننا للأسف لم نجد آذانا صاغية" .

بدوره ، اصدر سيادة المطران عطا الله حنا – رئيس أساقفة سبسطية للروم الارثوذكس العديد من البيانات بوقف المؤامرات "القديمة – الجديدة" التي تحاك ضد المسيحيين في مدينة القدس ، متهما عملاء ومرتزقة الاحتلال باستباحة الأوقاف المسيحية والإسلامية في المدينة لخدمة أجندات حكومة الاحتلال الاستيطانية ، الهادفة لإفراغ مدينة القدس من سكانها الأصليين، مطالبا المجتمع الدولي بالتدخل من اجل وقف استهداف المقدسيين وبيوتهم وعقاراتهم وأراضيهم ولقمة عيشيهم .

وهنا يجب التنويه بفتوى مفتي الديار المقدسة في القدس سماحة الشيخ محمد حسين بأن "بيع الأرض للأعداء والسمسرة عليها لهم يدخلان في المكفرات العملية، ويعتبر من الولاء للكفار المحاربين، وهذا الولاء مخرج من الملة، ويعتبر فاعله مرتداً عن الإسلام خائناً لله، ورسوله، صلى الله عليه وسلم، ودينه، ووطنه. يجب على المسلمين مقاطعته، فلا يعاملونه ولا يزوجونه، ولا يتوددون إليه، ولا يحضرون جنازته، ولا يصلون عليه، ولا يدفنونه في مقابر المسلمين" .

من جهة أخرى، قدم الأستاذ المحامي الياس خوري قراءة قانونية شاملة في قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، بيّن فيها عدم صحة الصفقات المبرمة ، حيث جاء في القراءة :

أولا: انثيوفيلوس مقر بصحة الصفقات وصحة توقيعها وحصر دفاعه في ما سماه صفقه فاسده لأنها كانت مقرونة حسب ادعائه بفساد إيرينيوس وفساد بابا ديموس . لم يقدم ثيوفيلوس الدليل البينة على هذا الفساد ولم يدع شهودا أساسيين لإثباته وبالتالي ردت المحكمة دفاعه.

ثانيا: تنازل ثيوفيلوس عن الادعاء بعدم صحة الصفقةلأنها جرت خفية بين بابا ديموس "وعطيرت كوهنيم" دون علم او موافقة ايرينيوس سهل الطريق على المدعين لإثبات دعواهم.

ثالثا : امتناع ثيوفيلوس عن دعوة شهود أساسيين مثل البطريرك ايرينيوس والأرشمندريت ايرينيوس وبابا ديموس وجلعاد شير، محامي ايرينيوس وغيرهم ممن كان لهم دور ، بتاريخ الصفقات وما بعد نشرها وكشفها، يثير تساؤلات حول دوافع ثيوفيلوس ومصالحه الحقيقية من هذا الإجرء .

رابعا: أهمية شهادة ايرينيوس تكمن في إنكاره ورفضه الصفقة وعدم علمه أو موافقته عليها قبل توقيعها وما بعد توقيعها. نشر خبر ونبأ الصفقة صار بعد إصرارا يرينيوس علي رفض توقيعها أو الإقرار بها رغم جميع العروض التي طرحتها "عطيرت كوهنيم" عليه!

خامسا: أثارتالمحكمة تساؤلا عن عدم تقديم بينة بشأن علم مستشاري ايرينيوسبالصفقة ! رغم إثارةجيبع لادعاء بهذا الصدد! أهمية شهادة جيلعاد شير تكمن في عدم إعلامه وعدم استشارته بالنسبةللصفقة رغم انه كان في تلك الفترة المستشار القانوني الوحيد لايرينيوس !!

سادسا: أهمية شهادة الأرشمندريت ايرينيوس تكمن في موعد وكيفية علمه وعلم ايرينيوس بالصفقة بعد هرب بابا ديموس، هذا الشاهد يكشف الطرق الملتوية التي اتبعتها "عطيرت كوهنيم" لزج البطريرك في الصفقة بعد هرب بابا ديموس!!

سابعا: أهمية شهادة بابا ديموس تكمن في علمه بكامل تفاصيل الصفقة!! بداية علاقته مع "عطيرت كوهنيم" ، وماتي دان ومع ايتان جيبع، ظروف حصوله على الوكالةاو الوكالات من البطريرك



التي قام بموجبها بتوقيع الصفقات، فتح الحساب البنكي، الحوالات والتحويلات التي استلمها او سحبها، تعاونه مع "عطيرت كوهنيم" والمساعدة التي قدمتها له للهرب من البلاد والإقامة في بنما أو غيرها، استمرار علاقته مع جبيع، وعود مأتي دان وايتان جبيع له، إلى غير ذلك!!

ثامنا: امتناع ثيوفيلوس عن مناقشة جبيع وغيره من شهود لادعاء بوقائع عديدة تتعلق بالصفقة، ظروفها وتطوراتها، وامتناعه عن اعادة المبالغ التي دخلت حساب البطريركية!

تاسعا: الانطباع الذي تركه ثيوفيلوس لدى رأي ايتان يؤكد انه لم يكن جادا في تنفيذ التزاماته تجاه أي من الجانب الأردني أو الفلسطيني وهذا ما تم فعلا بعد انتخابه حيث تجاهل جميع التزاماته تجاه الجانب العربي ونفذ رغبات الجانب الإسرائيلي دون أدنى تحفظ راميا بعرض الحائط جميع التزاماته ووعوده لهم!

عاشرا: شهادة رأي ايتان تؤكد على عدم معارضة ثيوفيلوسللصفقة!!

حادي عشر : ألفت الانتباه الىانايرينيوس البطريرك كان سجينا لدى ثيوفيلوس منذ أطيح به إلىأن انتهت مرحلة سماع البينات في القضية! لم تكن لدى ايرينيوس أية إمكانية مالية للدفاع عن موقفه أو للتحرك داخل أو خارج البطريركية ! كذلك الأمر بالنسبة للأرشمندريت ايرينيوس فقد ضمنه ثيوفيلوس بدفع ملايين الشواكل مستغلا وضعه المالي وعدم قدرته الدفاع عن نفسه، فطرده من البطريركية وباشر بإجراءات لمنعه من مغادرة البلاد وحاصره ماليا وكهنوتيا !

ثاني عشر: أكدت المحكمة أن ثيوفيلوس لم يقدم ولم يبرز أي دليل أو ادعاء محدد عن أي فساد ضد ايرينيوس! وبالتالي بقي ادعاء ثيوفيلوس افتراء عارياً عن الصحة.

ثالث عشر: لم تقبل المحكمة شهادات ارستارخوسواسيخيوس وقد طعنت في مصداقيتهما وأبدت عدم قبولها شهاداتهما لعدم مصداقيتها ولكونها سماعية، الأمر الذي تكرر في شهاداتهما في قضايا أخرى!

رابع عشر : استراتيجية الدفاع التي انتهجها ثيوفيلوس كانت مراوغة ومسايرة للجانب الإسرائيلي. لم يقدمأي بينة تتعلق بالضغوط والاشتراطات الإسرائيلية التي سبقت تعيينه!

خامس عشر: تراجع ثيوفيلوس عن الادعاءات والطعون بصحة الصفقة لم يفسر ولكن يمكننا استنتاجه من مواقفة للحصول على الرضى الإسرائيلي! علما أن إثارة ادعاء يطعن بالصفقة أو مراحل وتطور إجراءاتها ستؤدي إلى توريط الأجهزة الإسرائيلية المختلفة والتي كان لها دور فاعل في الخلفية السياسية للصفقة . وهنا لا بد أن نؤكد أن هذه ليست صفقة تجارية إنما سياسية الأمر الذي يؤكد ضلوع الأجهزة الحكومية الإسرائيلية بها وبالتالي مصلحة ثيوفيلوس الامتناع عن إقحام هذه الأجهزة وهذه الدوافع في القضية كي لا يحرج تلك الجهات!! كان قاتلا للدفاع!

سادس عشر: اعتمد الدفاع استراتيجية تبنت رواية ثيوفيلوس ولم تعتمد الحقيقة لا بل تجاهلت الوقائع والبينات الواردةوالعديدة



التي امتنع ثيوفيلوس عن إبدائها أو اعتمادها رغم أهميتها لإثبات المؤامرة. اختلاق ثيوفيلوس لافتراءات ولادعاءات عارية عن الصحة وفي مرحلة متقدمة من القضيةأساءللقضية وأضعف مصداقية رواية ثيوفيلوس.

سابع عشر: كان ايرينيوس قبل سحب الاعتراف به قدم لائحة دعوى طعن فيها بالصفقات وكنا في حينه وبعد أن اعترفت الحكومات الثلاث بثيوفيلوس دعونا الى ضم ثيوفيلوس لهذه القضية، غير انه رفض لان ما ورد فيها يتعارض مع مصالحه مع الجانب الإسرائيلي دون مصلحة القضية أو الرعية أو الوطنية الفلسطينية وبالتالي شطبت المحكمةالقضية لانعدام الخصومة وكان مصير رواية ثيوفيلوس الفشل لعدم صحتها وعدم وجود بينة لإثباتها . على أي حال فإن تجاهل ثيوفيلوس للادعاءات التي وردت في القضية والمعلومات التي وردت في تقرير اللجنة الفلسطينية لتقصي الحقائق المتعلقة بما يسمى صفقة باب الخليل وتجاهله لهذه اللجنة وما وصل إليها من معلومات يؤكد ان عدم جدية دفاعه واعتماده مسرحية القضية فقط لدعم ادعائه بانه قد دافع !

مؤخرا طفت على السطح تطورات جديدة حول الصفقة وعملية التسريب، حيث سيقدم التماس جديد إلى المحكمة العليا حول قانونية بيع الفندقين .. ففي تصريح مشترك لرؤساء الكنائس قال بطريرك الروم الأرثوذكس ثيوفيلوس الثالث: "كطائفة نحن نرفض السماح لمجموعات متطرفة بتغيير طابع حارة النصارى في القدس، ولا يمكننا أن نسكت في الوقت الذي تتعرض فيه حرية وصولنا إلى الأماكن المقدسة للخطر، وينعدم الأمل في سلام دائم".

ستلتمس البطريركية لإلغاء قرار المحكمة، وستستند إلى شهادة مدير الفندق السابق في قضية فندق البتراء ، تيدبلومفيلد، الذي يدعي بأن جمعية عطيرت كوهنيم دفعت له على مدى السنين كي يعمل على بيع الفندق.

كما يدعي بأن رئيس (عطيرتكوهنيم) ماتي دان، دفع رشوة لنائب البطريرك والمحاسب طوال سنوات أيضاً، من أجل دفع الصفقة.

وأضاف أن دان طالبه بتسجيل لقاءاته معهما، مشيراً إلى وجود اتفاق أولي وسري بخصوص شراء فندق (البتراء)، وينص على التعهد بدفع مبالغ كبيرة إلى المالكين، وهي أكبر بكثير من المبلغ الذي أعلن عنه سابقاً.



يفترس الضفة الغربية ٤٧٤ موقعاً استيطانياً.. ١٨٤ مستوطنة، ١٧١ بؤرة استيطانية، ٢٦ موقعاً، ٩٣ مبان مستولى عليها، منها ٢٩ مستوطنة في القدس المحتلة)

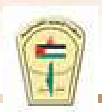
الاستيطان الإسرائيلي - القدس نموذجا

إعداد: الدكتور حنا عيسى
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

الاستيطان هو السيطرة العملية على الأرض لتحقيق الاستراتيجية الإسرائيلية التي انتهجت فلسفة أساسها الاستيطان الاستعماري الاحتلالي التوسعي، للاستيلاء على الأرض الفلسطينية، بعد طرد سكانها بحجج وخرافات دينية وتاريخية زائفة، وترويج مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". من خلال عدوان متواصل أداته إرهاب الدولة، وغايته تهويد كامل فلسطين وترسيخ مفهوم أن المستوطنين جزءاً حيوياً من النظام الأمني الإسرائيلي، ولخلق حاله من التبعية بين الاحتلال والمحتل في مقومات الحياة كافة لمنع التوصل إلى تسوية إقليمية فلسطينية إسرائيلية تسمح بإقامة كيان فلسطيني ذي ولاية جغرافية واحدة متواصلة.

انطلقت الفكرة الأولى للاستيطان بعد ظهور حركة الإصلاح الديني على يد مارتن لوثر في أوروبا، بمباركة المذهب البروتستانتي ومقولته: "إن اليهود شعب الله المختار، وطنهم المقدس فلسطين، يجب أن يعودوا إليه" ففي عام ١٧٩٩ كان الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت أول زعيم دولة يقترح إنشاء دولة يهودية في فلسطين أثناء حملته الشهيرة على مصر وسوريا. ومع ضعف الدولة العثمانية وزيادة الأطماع الأوروبية في ممتلكاتها طلب السفير البريطاني في القسطنطينية بالتدخل لدى السلطان العثماني للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين.

أما النشاط الاستيطاني اليهودي بدأ بشكل فعلي لفلسطين بالظهور عام ١٨٤٠بعد هزيمة محمد علي الحاكم المصري واستمر حتى عام ١٨٨٢عندما وصل ٣٠٠٠ يهودي من أوروبا إلى فلسطين. ومع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٠بدأت المؤتمرات الصهيونية العالمية بالانعقاد، وأسست المنظمة الصهيونية العالمية مؤسسات من أجل تكثيف عمليات استملاك الأراضي الفلسطينية منها الاتحاد الإسرائيلي العالمي الأليانس، وتدفقت الهجرة اليهودية بأعداد كبيرة حتى إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ على ٧٧٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وفي عام ١٩٦٧، تمكنت إسرائيل من احتلال كافة الأراضي الفلسطينية.



إن مبدأ السطو على أرض الغير وطرد أصحابها وتوطين أولئك القادمين من الشتات هي فكرة لها أساسها الأيديولوجي وبعدها الاستراتيجي والذي يتجسد في مفهوم الاستيطان، وما إن اندلعت حرب حزيران ١٩٦٧م والتي كانت نتائجها احتلال ما تبقى من أرض فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة حتى سارعت إسرائيل في وضع الخطط بهدف إقامة العديد من المستوطنات وذلك للسيطرة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية .ويتجلى الفرق بين المستوطنة والبؤرة الاستيطانية بالقول: المستوطنات: هي كل تجمع بنائي يقام على الأراضي المسلوبة من الفلسطينيين بالقوة، أما البؤر الاستيطانية: أي بناء استيطاني جديد محدود المساحة وينفصل عن مسطح بناء المستوطنة، تم بناءه بهدف توسع مستقبلي لمستوطنة قائمة.

الاستيطان.. القدس نموذجاً

يعتبر الاستمرار باتخاذ قرارات بناء وحدات استيطانية في مدينة القدس المحتلة والضفة الغربية من قبل حكومات الاحتلال المتعاقبة علامة استفهام كبيرة مفادها أن الحكومات الإسرائيلية تقوم بتنفيذ مخطط استيطاني لإحكام عزل القدس المحتلة وتقطيع أوصال الضفة الغربية كسياسة استراتيجية إسرائيلية بدأت فصولها منذ احتلال الأراضي الفلسطينية سنة ١٩٦٧.

وتهدف الخطط الاستيطانية المتواصلة لفرض الأمر الواقع وفصل القدس الشرقية المحتلة عن محيطها الفلسطيني بشكل كامل واستكمال المشروع الاستيطاني المعروف باسم "القدس الكبرى" . (وكان هذا واضحاً عندما جاءت موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على بناء ما بين ٤٥٠٠ الى ٥٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات مقابل عدم انسحاب حزب البيت اليهودي المتطرف من الحكومة بعد إقرار إطلاق سراح أسري فلسطينيين).

كما وتهدف حكومة الاحتلال من مصادقتها على بناء وحدات استيطانية جديدة إلى تفريغ القدس المحتلة من سكانها وخلق الوقائع على الأرض وإنهاء ملف القدس كملف تفاوضي من جهة أولى، وان مثل هذه الإجراءات تجعل استحالة استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ممكنة لأنه لن يكون هناك سلام دون القدس ودون انسحاب كامل من القدس الشرقية من جهة أخرى.

إن أصحاب القرار والمخططون الاستراتيجيون في إسرائيل سعوا ويسعون إلى خلق هيمنة ديموغرافية يهودية مطلقة في القدس، وإنه يجب أن يكون في القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل أغلبية يهودية، ناهيك عن طموحات إسرائيل من وراء البناء المتسارع للمستوطنات والجدار العازل حول مدينة القدس الشرقية إلى استباق نتائج المفاوضات وتوطيد سيطرتها على البلدة القديمة وعلى معظم أحياء مدينة القدس الشرقية وبالتالي إحباط إمكانية أن تصبح القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية والتي من دونها سيكون حل الدولتين غير قابل للتطبيق.

أساليب تهويد القدس

أولا: تفريغ المدينة من أهلها:

يقوم الاحتلال الإسرائيلي بتفريغ مدينة القدس من سكانها الأصليين واستبدالهم باليهود بطرق شتى منها:

١. مصادرة الأراضي والعقارات من أهلها، لا سيما الغائبين، وتهجير سكانها خارج المدينة، وذلك بسنّ قوانين تخدم مشروعهم، وفي نهاية المطاف منح هذه الأراضي لليهود من خلال إقامة مستوطنات في القدس ومحيطها.
٢. عزل أحياء مقدسيّة بجدار الفصل العنصري، واعتبارها خارج مدينة القدس، ومنع أهلها من دخول القدس على غرار العيزرية وأبو ديس والرام وضاحية البريد وغيرها.
٣. سحب الهويات المقدسية من أهلها، ومنعهم بعد ذلك من الإقامة في القدس.
٤. بناء المستوطنات الصهيونية حول مدينة القدس بشكل دائري، وضمها إلى المدينة لتكثيف الوجود اليهودي لإعطاء صبغة يهودية للمنطقة، فهذا الطوق يشمل كل من المستوطنات التالية: «هار حوما» جبل أبو غنيم، «معاليه أدوميم» – أراضي أبو ديس، «بزغات زئيف» أراضي حزما وبيت حنينا، «نفي يعقوب» على أراضي بيت حنينا وضاحية البريد، «جبعات زئيف» على أراضي الجيب وبدّو، «ريخيس شفاط» على أراضي شعفاط.
٥. تضييق الخناق على المقدسيين، وتقليل فرص العمل لديهم ليضطروهم إلى الهجرة خارج القدس.

ثانيا: تهويد المدينة:

هي المحاولات المستمرة من قبل السلطات الإسرائيلية من أجل نزع الهوية العربية الإسلامية التاريخية من مدينة القدس وفرض طابع مستحدث جديد وهو الطابع اليهودي. وهذا هو هدف المشروع الصهيوني، جعل القدس عاصمة لدولتهم اليهودية وبناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى المبارك، وذلك من خلال:

جعل محيط المسجد الأقصى يهودياً صرفاً، أو ذا أغلبية يهودية ساحقة للسيطرة على المدينة والمسجد من خلال الاستيلاء على ممتلكات فلسطينية وتحويلها الى بؤر استيطانية ومدارس دينية.

تغيير أسماء الشوارع والأماكن العربية الإسلامية إلى أسماء عبريّة تلموديّة، كتسمية القدس ذاتها يورشلايم أو أورشليم.

تحويل المعالم الإسلامية والمسيحية إلى معالم يهودية؛ كتحويل المدارس الإسلامية القديمة التاريخية، أو المصليات إلى كنس، أو هدمها وبناء مباني مكانها.

إكثار الحفر تحت المسجد وفي محيطه بحيث يصل مجموع الأنفاق التي تم حفرها الى ٢٥ حفرية موزعة بالاتجاهات الثلاثة: الجنوب، الشمال، الغرب، وبناء مدينة داود المزعومة

تحت المسجد في منطقة سلوان العربية وفي محيطه وفق الوصف التلمودي.

حفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى، وبناء كنس يهودية لأداء طقوسهم التلمودية، وتهديد المسجد بحيث هناك احتمال لسقوطه عند وجود هزة أرضية، أو بافتعال تفجيرات أسفل منه.

تكريس الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى، وذلك بالصلاة فيه يومياً، وباقتحام باحاته في وضح النهار وأيام أعيادهم وبحماية من الشرطة الاسرائيلية أو ما يسمى حرس الحدود، لتثبيت مبدأ أن الأحقية لهم في المسجد الأقصى.

التدخل في صلاحيات الأوقاف الاسلامية المشرفة على المسجد، ومنعها من القيام بأعمالها لا سيما ترميم المسجد وأبنيته وساحاته، حتى كادت جدران بعض أماكنه أن تسقط، وذلك بسبب الحفريات التي تجري تحته أيضاً.

منع المصلين الآتين من الأراضي المحتلة عام ٤٨، أو أهل قطاع غزة، أو الضفة الغربيّة، أو حتى المقدسيين أنفسهم من الدخول إلى المسجد، مع وضع عراقيل وشروط لذلك على غرار منع الرجال الذين دون الـ ٤٠ عاماً من دخول المسجد.

وقد اتبعت «اسرائيل» سلسلة قوانين وأنظمة لتجسيد الاستيطان في القدس وتهويدها. ومن هذه القوانين والأنظمة الفاشية:

قوانين مصادرة الأراضي:

استخدمت إسرائيل هذه القوانين للمصادرة بدعوى إقامة المستوطنات عليها، وبموجب قانون الأراضي لسنة ١٩٥٣ ومن خلال وزارة المالية وتحت غطاء للمصلحة العامة، تمت مصادرة ٢٤كم مربع، أي ما يعادل ٣٥٪ من مساحة القدس الشرقية، فأنشأت ١٥ مستوطنة وقامت ببناء ٤٧ ألف وحدة سكنية، ويعتبر قانون المصادرة للمصلحة العامة من أهم القوانين التي استخدمتها إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي كانت تعتبر المنفذ الحيوي الوحيد للتطور العمراني الفلسطيني في القدس وضواحيها.

قوانين التنظيم والبناء:

استخدمتها إسرائيل للحد من النمو العمراني وبهذا السيطرة على النمو السكاني عن طريق التنظيم والتخطيط، فبدأت ومنذ الأيام الأولى للاحتلال بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة بإعلانها مناطق خضراء يمنع البناء عليها وهذا ما أعلنه في حينه تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الغربية بأن الاعلان عن الكثير من المناطق الخضراء في مدينة القدس وضواحيها انما جاء ليحد من التوسع والبناء العربي، ما جعل ٤٠٪ من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء يمنع البناء الفلسطيني عليها، ولكنها تعتبر مناطق احتياط استراتيجي لبناء المستوطنات، كما حدث في جبل أبو غنيم منطقة (الرأس في قرية شعفاط) عندما تم تحويلها من مناطق خضراء إلى مناطق بناء استيطاني (هار حوماه، ريخس شفاط)، كذلك تم تحديد مستوى البناء، فبالنسبة للفلسطيني لا يسمح له بالبناء بأكثر من ٧٥٪ من مساحة الأرض وهو الحد الأقصى، بينما يسمح لليهود بالبناء بنسبة تصل إلى ٣٠٠٪ من مساحة الأرض، كما تم وضع العراقيل الكبيرة أمام رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل إلى ٣٠ ألف دولار للرخصة الواحدة، بالإضافة إلى الفترة التي يأخذها إصدار الرخصة ما دفع السكان إلى البناء دون ترخيص أو الهجرة باتجاه المناطق المحاذية لبلدية القدس حيث أسعار الأراضي وسهولة الحصول على رخصة أسهل وأقل تكلفة مما هو موجود داخل حدود البلدية.

قانون الغائبين:

مصادرة الأراضي بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، استخدمت إسرائيل هذا القانون الذي ساعد وضعه على تهويد المدينة، وهذا القانون ينص على أن كل شخص كان خارج إسرائيل (المناطق المحتلة من القدس وضواحيها) أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها السلطات الاسرائيلية عام ١٩٦٧، فإن أملاكه تنتقل إلى القيّم على أملاك الغائبين، ويحق للقيّم البيع والتأجير، وهذا ما حصل في العقارات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعيات الاستيطانية بالبلدة القديمة وخصوصاً المليونير اليهودي إيرفين موسكوفيتش الذي اشترى العديد من العقار التابع لأملاك الغائبين وأقام عليه البؤر الاستيطانية بالتوافق مع السلطات الاسرائيلية ومخططاتها الاستيطانية.

الأسرلة:

استكمالاً للمشروع الإسرائيلي في القدس يعمل الإسرائيليون على «أسرلة» (جعله اسرائيليا) الأقلية التي بقيت في المدينة من الفلسطينيين والتي لا تزيد عن ٢٧٪، وتسعى إسرائيل الى ربط القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بالسلطات الاسرائيلية وتحويل ضم المدينة من ضم الأرض إلى ضم الأقلية المحددة لسكان القدس، وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنباً إلى جنب مع باقي المؤسسات الإسرائيلية لأسرلة من تبقى من المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية، وذلك من خلال تطور الخدمات المقدمة للأقلية التي تريد أسرلتها. لذلك عملت على رفع مستوى استيعاب المدارس الإسرائيلية الحكومية لتقضي على المدارس العربية الحكومية والخاصة على الرغم من النقص الحاد في الغرف الصفية لهذه المدارس، إضافة إلى محاصرة مشروع الصحة الفلسطيني في القدس.

الوضع القانوني للفلسطينيين المقدسيين:

تنظر إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنون أردنيون يعيشون في إسرائيل، وذلك طبقاً للقوانين التي فرضتها على المدينة، حيث أعلنت في الأيام الأولى للاحتلال سنة ١٩٦٧ منع التجول وأجرت إحصاء للفلسطينيين هناك في ١٩٦٧/٦/٢٦، واعتبرت أن جداول هذا



الإحصاء هي الحكم على الأساس لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين في القدس، ومن يوجد من المقدسيين لأسباب خارج القدس، سواء أكان ذلك خارج فلسطين أم خارج المدينة (لا يحق له العودة إليها) وطبقت على الفلسطينيين قانون الإقامة لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته لسنة ١٩٧٤ بما فيها الأمر رقم ١١ لأنظمة الدخول والذي يقضي بشروط وتعليمات خاصة متعلقة بالإقامة لكل من يدخل إلى إسرائيل، وبذلك اعتبرت جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس قد دخلوا بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران، ثم سمح لهم بالإقامة في إسرائيل، وبذلك فهم ليسوا مواطنين وإنما أجانب يقيمون إقامة دائمة داخل إسرائيل، هذا هو الوضع القانوني للفلسطينيين في القدس.

وبموجب الأمر رقم ١١ من تعليمات وأنظمة الدخول إلى إسرائيل فكل من يغير مكان الإقامة يفقد حق العودة إلى القدس، وتغيير مكان الإقامة ليس إلى خارج فلسطين (إسرائيل) فقط وإنما خارج حدود البلدية، وبالتالي يتم سحب حق الإقامة وإخراجه خارج البلاد، كل ذلك من أجل إعادة التوازن الديمغرافي لصالح الإسرائيليين وجعل السكان العرب أقلية في المدينة.

الاستيطان ينمو بمعدل اعلى من نمو سكان اسرائيل

تؤكد حركة السلام في إسرائيل على أن التوسع في مستوطنات الضفة الغربية يجرى بمعدل أعلى من معدل نمو السكان في إسرائيل، وبناء الجدار العازل الذي تبلغ مساحته ٧٢٥كم ويمتد من غور الأردن شمالاً حتى جبال الخليل جنوباً ويمر بعمق ١٤٠ كم في مستوطنات الضفة الغربية، هذا الجدار مع المستوطنات يبتلع نحو ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية البالغة بالأصل ٥٨٤٤كم، وأن الطرق الالتفافية التي ضمتها إسرائيل في هذه المناطق تبلغ ٨٠٠كم.

وتشير الاحصائيات حول المساحات في الاراضي الفلسطينية إلى ما يلي:

١. مساحة الاراضي الفلسطينية التي أعلنت عليها الدولة:
- الضفة الغربية ٥٨٤٤ كم٢ بما فيها القدس الشرقية.
- قطاع غزة: ٣٦٥ كم٢.

٢. مساحة الاراضي المقام عليها المستوطنات في دولتنا:
- مساحة البناء: ١٩٦ كم٢
- مساحة البناء + التوسع المستقبلي: ٥٤٠ كم٢

٣. مساحة الاراضي المصادرة وما تزال فارغة حول المستوطنات: ٣٤٣ كم٢

٤. مساحة اراضي C: ٦٠ ٪
مساحة اراضي B: ١٩٪
مساحة اراضي A: ١٨٪
محمية طبيعية: ٣٪.

ومن بعد هذه المعطيات والاحصائيات كيف يمكن الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران لسنة ١٩٦٧ وبتعداد سكاني فلسطيني خمسة ملايين نسمة حالياً والمستوطنات الإسرائيلية تبتلع الأراضي وتحرم السكان الأصليين من التمتع بحريتهم واقتصادهم وتحجب في نفس الوقت إمكانية لسيادة حقيقية على الأرض؟

الاستيطان ينتهك القانون الدولي:

الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشرقية بكافة أشكاله من بناء وحدات سكنية وشق طرق واقتلاع أشجار وتدمير مزروعات وعمليات مصادرة وتجريف للأراضي وإقامة النقاط العسكرية والبؤر الاستيطانية التي تشكل أخطر الأشكال الاستيطانية يعد خرقاً فاضحاً للاتفاقيات الدولية.

تنتهك دولة الاحتلال السياسات والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية المادة ٤٩، الفقرة ٦ من معاهدة جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل مجموعات من سكّانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. ولا تقتصر على هذا البند، انما تُجادل إسرائيل، على النقل القسري الذي يشمل الوضع الذي تعمل فيه القوة المحتلة بنشاط ومن خلال مجموعة من الحوافز السياسية والاقتصادية لتشجيع سكانها على الإقامة والسكن في الأراضي المحتلة، وبذلك تغيير صفتها الجغرافية والديمغرافية. كما تنتهك إسرائيل البنود الأخرى للقانون الإنساني الدولي، وخصوصاً (١) المادة ٥٣ من معاهدة جنيف الرابعة التي تحظر تدمير الممتلكات الخاصّة، إلاّ إذا اعتبرت ضرورية للعمليات العسكرية، (٢) والمادة ٤٦ من أنظمة لاهاي التي تحظر مصادرة الممتلكات الخاصّة، (٣) والمادة ٥٥ من أنظمة لاهاي التي تُجبر القوة المحتلة على إدارة الأراضي المحتلة وفقاً لقواعد حق الانتفاع (هذا البند مهم حينما يتعلق الأمر بفحص الممارسات الإسرائيلية تجاه الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة مثل المياه).

كما ويمنع القانون الدولي الإنساني الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى المناطق التي قامت باحتلالها، المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ بالإضافة إلى ذلك تنص أنظمة هاج على منع الدولة المحتلة من إجراء تغيرات دائمة في الأراضي المحتلة، باستثناء تغييرات جذرية لحاجات عسكرية او لصالح السكان المحليين. والقرارات المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، وفتوى محكمة العدل الدولية بخصوص تشييد إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، أكدت جميعها وبصورة قاطعة، على أن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية تعتبر مخالفة للقانون الدولي.

فالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي غير شرعية. وتعتبر مخالفة لإحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي والتعاقدي، وتحديدا أحكام المادة ٤٩ (فقرة ٦) من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ والتي تنص على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزء من

سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

وبناء الحكومة الإسرائيلية آلاف الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية من أجل إسكان أعداد كبيرة من السكان اليهود قد غير خريطة الأراضي الفلسطينية، وخلق وضعاً سكانياً ومادياً واقتصادياً واجتماعياً يتناقض تناقضاً تاماً مع مفهوم التغيير المؤقت. فالقانون الدولي للقوة المحتلة يسمح باستعمال موارد الأراضي المحتلة من أجل حاجات سكان الأراضي المحتلة حصراً، ولا يسمح بالخروج عن هذا المبدأ إلا عند وجود مصلحة أمنية تقتضي الحماية، وعليه فإن أنشطة البناء والإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تخدم حاجات السكان الفلسطيني ولم تنشأ عن اعتبارات أمنية، بل كان القصد من هذه الأفعال خدمة المصالح القومية والاقتصادية والاجتماعية لدولة إسرائيل، ولذلك فهي تعد انتهاكاً واضحاً.

وأفعال الحكومة الإسرائيلية في فرض القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية ومصادرة الأراضي من أجل بناء الأحياء اليهودية والمستوطنات في مختلف الأراضي الفلسطينية وتضافر جهود الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إسكان أكبر عدد ممكن من اليهود في هذه الأراضي، تنتهك القانون الدولي وهذه الأفعال تنافي المبادئ المقصود بها تنظيم علاقة القوة المحتلة بالسكان المقيمين في الأراضي المحتلة والتزاماتها حيال هؤلاء السكان.

وإقامة المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية بما فيها القدس ينتهك القانون الدولي الإنساني الذي يحدد المبادئ التي تطبق خلال الحرب والاحتلال، كما تنتهك المستوطنات الإسرائيلية حقوق الفلسطينيين المنصوص عليها في قانون حقوق الإنسان الدولي، ومن بين الانتهاكات الأخرى، فان المستوطنات تنتهك حق تقرير المصير، وحق المساواة، وحق ملكية الأرض، ومستوى معيشي لائق، وحق حرية التنقل.

والمطلوب من المجتمع الدولي والدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة عدم تجاهل الحقائق على أرض الواقع والوفاء بالتزاماته الناشئة بموجب المادة الأولى من الاتفاقية بهذا الخصوص، وأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم مرتبط باحترام المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعلى المجتمع الدولي الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلية لوقف كافة مشاريعها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، والتأكيد على احترام السلطات الإسرائيلية للقانون الدولي وأنها ستتعرض للمسائلة والمحاسبة جراء مواصلتها انتهاك القانون الدولي وان احترام القانون الدولي هي الخطوة الأساسية لتحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وعلى العالم المعاصر أن يتحرك دولياً لإجبار إسرائيل التوقف عن مواصلة سياساتها الاستيطانية وتحديها للإرادة الدولية الهادفة إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.


تطهير عرقي بوادي الحمص في القدس

الاستيطان لا يمنح حقاً:

ان جميع المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة بموجب القانون الدولي بفروعه بالإضافة إلى نقل سكان الدولة المحتلة مناقضة لكل المبادئ الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، حيث هذه الاتفاقية تفصل سلسلة طويلة المخطورات المفروضة على قوة الاحتلال. وجوهر هذه الاتفاقية في هذه الحالة يحظر على المحتل توطين سكانه في الاراضي المحتلة. وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد إنكار أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغائه وتفكيك المستوطنات بما في ذلك الاستيطان في القدس، حيث إن بناء المستوطنات يمس بحقوق الفلسطينيين، المنصوص عليها في القانون الدولي.

إن المستوطنات غير شرعية وغير قانونية بموجب القانون الدولي الانساني، وبالتالي فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقاً من جهة، وأن الاستيطان الاسرائيلي هو السبب الرئيسي والمباشر وراء عدم استقرار الأوضاع في الأراضي المحتلة واستمرار التوتر القائم من جهة اخرى. وبناء المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية يعد خرقاً للقانون الدولي الانساني، الذي ينص على القوانين والنظم المتبعة في أوقات الحرب والاحتلال، بل ويعد هذا ايضاً خرقاً لحقوق الانسان المتعارف عليها بموجب القانون الدولي، حيث إن القانون الدولي الانساني يمنع الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى المناطق التي قامت باحتلالها بالإضافة الى ذلك تنص أنظمة هاج على منع الدولة المحتلة من اجراء تغييرات دائمة في الأراضي المحتلة، باستثناء تغيرات ضرورية لحاجات عسكرية او لصالح السكان المحليين. لذا، فان المستوطنات شر قام على شريعة الغاب والعنجهية والاغتصاب، وإن المساس بالأراضي المحتلة بما فيها مدينة القدس جداً خطير، وكل ما تقدم عليه سلطات الاحتلال مؤخراً من اغتصاب للأراضي الفلسطينية المحتلة، ترفضه كل الأعراف والقوانين والقرارات الدولية وتعتبره عدواناً إسرائيلياً صارخاً لا يمكن قبوله



المجلس الوطني الفلسطيني:

ما يحدث في الأقصى يستدعي موقفا عربيا إسلاميا ودوليا رادعا للاحتلال

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بتحرك عربي إسلامي ودولي رادع لهستيريا الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك وحولوا قدسية المكان الى ساحة حرب واستهدفوا المصلين الذين يحتفلون بعيد الأضحى المبارك وافساد فرحتهم.

وأكد في تصريح صحفي صدر عن رئيسه بتاريخ ٢٠١٩/٨/١١ ان قيام قوات الاحتلال بالاعتداء الوحشي على المصلين واصابوا العشرات منهم داخل المسجد الأقصى وساحاته جريمة مكتملة الأركان تعبر عن تحدٍّ أرعن لكل القيم والمواثيق الدولية التي تمنع استباحة أماكن العبادة، تتطلب توفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني ومقدساته.

ووجه نداء عاجلا الى البرلمانات العربية والإسلامية التي تمثل الشعوب العربية الى تحمل مسؤولياتها تجاه المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية والضغط على حكوماتها لتحويل القرارات الخاصة بالقدس والمسجد الأقصى الى أفعال، لأن ما يحدث استخفاف واعتداء سافر على الأمتين العربية والإسلامية في عيد الأضحى المبارك.

وحيّا المجلس الوطني الفلسطيني صمود أهلنا المقدسيين الذي يتصدون بصدورهم العارية وارادتهم القوية لقوات الاحتلال والمستوطنين، بعد ان لبوا نداء الأقصى بالصلاة فيه، دفاعا عنه في وجه مخططات اقتحامه التي دعت اليها جماعات التطرف والإرهاب الإسرائيلية وحكومة المستوطنين برئاسة نتنياهو.



أعضاء المجلس الوطني في الأردن يشيدون بشجاعة الم

بدعوة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون وحضور نائبه الاب قسطنطين قرمش وامين سر المجلس محمد صبيح والقائد الوطني التاريخي فاروق القدومي، عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الأردن اجتماعا في مقره بعمان بمناسبة عيد الأضحى، تدارسوا خلاله تطورات الأوضاع الفلسطينية خاصة العدوان الاحتلالي الإسرائيلي على حرمة المسجد الأقصى المبارك.

في بداية الاجتماع قرأ الحضور الفاتحة على أرواح شهداء شعبنا، ووجهوا التحية للأسرى والمعتقلين الأبطال في السجون الإسرائيلية.

وأشاد أعضاء المجلس بالصمود الأسطوري لأبناء شعبنا البطل في مدينة القدس مسلمين ومسيحيين وفي مقدمتهم مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين ومدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني ورئيس مجلس أوقاف القدس الشيخ عبد العظيم سلهب، الذين هبوا جميعا بإرادة وعزيمة قوية في وجه إرهاب الاحتلال ومستوطنيه في يوم العيد الأكبر، دفاعا عن المسجد الأقصى، وافشلوا محاولة الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ مخططاته فيه.

وثمنّ الأعضاء مبادرة القيادات الدينية في المدينة المقدسة والقرارات التي اتخذوها بتأخير صلاة العيد وحصرها في المسجد الأقصى وتأجيل ذبح الاضاحي لليوم التالي، والتي كان لها الأثر الكبير في حشد الجماهير الفلسطينية من كافة الفئات والأعمار، رجالا ونساء وشيوخا واطفالا، ومثّل ذلك أروع وأبهى صور الشجاعة والتلاحم الفلسطيني مع كافة القوى والفصائل والقيادات الوطنية، وتمكنوا جميعا من احباط تنفيذ مخطط الاحتلال واحلام المستوطنين بتقسيم المسجد الأقصى رغم ما تعرضوا له من اعتداء وقمع وحشي واصابات بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط والغاز المسيل للدموع.

وأكد الأعضاء على أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تتحمل المسؤولية الكاملة في الترتيب والإعداد في حشد غلاة المتطرفين بحماية أجهزة الأمن الاحتلالية لاقتحام المسجد الأقصى المبارك في هذه في المناسبة الإسلامية الكبرى، ويرى الأعضاء أن هذه الحكومة المتطرفة تدفع باتجاه حرب دينية في هذه المنطقة الحساسة من العالم وعليها أن تتحمل كافة النتائج المترتبة عليها.

كما طالب الأعضاء الأمتين العربية والإسلامية الاضطلاع بواجباتهما تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعرض له المسجد الأقصى ومدينة القدس في هذه الايام المباركة من استباحة وتدنيس لقدسية المكان ومحاولة لتقسيمه كمقدمة للسيطرة عليه، وتنفيذ كافة قرارات القمم العربية والاسلامية بتقديم الدعم المادي والسياسي والإعلامي لإنقاذ مدينة القدس وتثبيت أهلها فيها وافشال سياسات وإجراءات الاحتلال لتهويد المدينة المقدسة.

وأكد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على متانة العلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والأردني والقيادتين الفلسطينية والأردنية في الدفاع المشترك لحماية المسجد الأقصى المبارك وكافة المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية.



في الذكرى الخمسين لإحراقه

المجلس الوطني : حماية المسجد الأقصى والمقدسات مسؤولية عربية وإسلامية

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن مسؤولية حماية المسجد الأقصى المبارك وكافة المقدسات الإسلامية والمسيحية وتوفير مقومات صمود المقدسيين مسؤولية عربية وإسلامية بالدرجة الأولى، ومنع تكريس مخطط الاحتلال بالتقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى.

وقال في الذكرى الخمسين لإحراق المسجد الأقصى، إن مدينة القدس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية وأهلها الصامدين وعقاراتها ومنازلها وإرثها التاريخي والثقافي والديني ما تزال حتى اللحظة تتعرض لعدوان إسرائيلي ممنهج بهدف تفريغها من سكانها الفلسطينيين وصولا لتهويدها.

وطالب منظمة التعاون الإسلامي وبرلماناتها وكافة مؤسساتها التي أسست بعد حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ على يد يهودي يدعى مايكل دنيس روهان، بالدفاع عن المسجد الأقصى وحمايته وتوفير الدعم المادي والسياسي العاجل لمدينة القدس واستثمار كافة إمكانياتها الدبلوماسية والاقتصادية والمالية لوقف استمرار حرائق الاحتلال المستمرة في المدينة المقدسة.

وأضاف أن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى خطوات عملية ودعم فعلي يمكّنه من الصمود وحماية المسجد الأقصى وحقوق الأمتين العربية والإسلامية في مدينة القدس، فهي في خطر حقيقي لا يمكن مواجهته بالمواقف الكلامية فقط وإنما بالأفعال.

وأعلن المجلس دعمه وتأييده لدعوة مجلس النواب الأردني لعقد دورة طارئة للاتحاد البرلماني العربي في عمان لمواجهة انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق المسجد الأقصى ومدينة القدس وأهلها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية واتخاذ موقف برلماني عربي حازموموحدتجاه هذه السياسات والإجراءات العدوانية.

واستعرض الأخطار الحقيقية التي تواجه مدينة القدس والمقدسات، حيث بلغ عدد المستوطنات أكثر من ٢٩ تشكل ثلاثة أطواق حول المدينة، فهي تطوق منطقة الحرم القدسي الشريف والبلدة القديمة والأحياء في القدس، والقرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة.

وأضاف أن الاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسة التطهير العرقي من هدم العقارات، وإلغاء المؤسسات الفلسطينية، وطمس المعالم التاريخية، والاضطهاد والتمييز، وطرد المقدسيين، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل، وعبرنة الأسماء العربية في المدينة المقدسة.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن مدينة القدس تتعرض أيضا لتغيير معالمها التاريخية والدينية، فهناك ١٠٥ كنس يهودية في محاولة لتزييف التاريخ، إلى جانب ما لا يقل عن ٢٨ نفقا استيطانيا، إضافة إلى تنفيذها لـ١٠٤ حفريات أثرية في مواقع متنوعة، منها ٢٢ حفرية فعالة، أبرزها ٤ أسفل وفي محيط المسجد الأقصى، وخمس في سلوان، وخمس في البلدة القديمة، وثمانٍ في مواقع متفرقة من مدينة القدس.



افتتاح نفق استيطاني أسفل حي سلوان

جريمة أمريكية إسرائيلية بحق القدس

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمشاركة فريق المستوطنين فريدمان وغرنبيلات بافتتاح نفق استيطاني تهويدي جديد أسفل حي سلوان جنوب المسجد الأقصى والممتد إلى حائط البراق جريمة جديدة تشارك فيها إدارة ترامب.

وأكد في بيان صدر عنه ، أن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمشاركة أمريكية رسمية بالعدوان على معالم مدينة القدس التاريخية والتراثية والدينية يعتبر تحدياً صريحاً للامتين العربية والإسلامية واستفزازا وقحا لمشاعر العرب والمسلمين، وكشفاً جلياً عن مدى الاستخفاف والاستهتار الأمريكي الإسرائيلي بكافة قرارات الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، وقرارات القمم العربية والإسلامية.

وطالب الحكومات العربية والإسلامية وبرلماناتها بالوقوف عند مسؤولياتها القومية والدينية وترجمة الأقوال إلى أفعال تنقذ القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية من خطر التهويد والضياع، ودعاها لمشاهدة تباهي المستوطن فريدمان والى جواره منظمة "العاد" اليمينية الإسرائيلية المتطرفة وهو يدفع الحجر الأخير من النفق.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني منظمة اليونسكو والأمين العام للأمم المتحدة للكف عن السكوت عن السلوك الأمريكي الإسرائيلي الذي ينتهك بشكل صارخ كافة القرارات الدولية بشأن مدينة القدس وتراثها الحضاري والإنساني، محذرا من انفجار حرب دينية في المنطقة في وجه خزعبلات التيار الديني الأمريكي الإسرائيلي الذي بنى سياساته إجراءاته على ادعاءات وخرافات دينية تكذبها حقائق التاريخ والجغرافيا التي يجهلها ترمب وفريقه المتصهين.

تجدر الإشارة إلى أن النفق يمتد بين عين سلوان التاريخية، واسفل المسجد الأقصى وباحة حائط البراق (الحائط الغربي للمسجد الأقصى)، وبيلغ عمقه يبلغ ١٥ مترا وطوله يمتد ٦٠٠ متر، وهو في الأساس قناة مياه معطلة تحت الأرض كانت مخفية أسفل الشارع الرئيس للبلدة العتيقة تم تكشفها بفعل الحفريات الاحتلال الإسرائيلي.



غريمبلات وفريدمان شركاء في الجريمة والتهويد



تصويت الأمم المتحدة بأغلبية ١٧٠ دولة لصالح قرار تجديد تفويض "الأونروا"

اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٥-١١-٢٠١٩، بأغلبية ساحقة، ٤ قرارات تتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، و٣ قرارات خاصة باللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

وحول القرارات المتعلقة ببند وكالة الأونروا، اعتمدت الجمعية العامة قرار "تقديم المساعدة إلى لاجئي فلسطين" وهو قرار تجديد ولاية الأونروا بأغلبية ١٧٠ دولة لصالح القرار، ومعارضة (٢) هما الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتناع (٧) دول عن التصويت.

وبخصوص القرارات المتعلقة ببند اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، اعتمدت اللجنة قرار «المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل»، بأغلبية (١٥٦) صوتاً لصالح القرار، ومعارضة (٦) دول من ضمنها إسرائيل والولايات المتحدة وكندا، وامتناع (١٥) دولة عن التصويت.

الدبلوماسية الفلسطينية تنتصر في تمديد ولاية عمل "الأونروا" لثلاث سنوات بالأغلبية الساحقة في الامم المتحدة

إعداد: دائرة شؤون اللاجئين
منظمة التحرير الفلسطينية

اعتمدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١ آب ٢٠١٩ خطة تحرك اعدتها دائرة شؤن اللاجئين متعددة المسارات لدعم وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وحشد الدعم السياسي لتجديد ولاية تفويضها لثلاث سنوات جديدة، تمتد من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣.

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون اللاجئين الدكتور أحمد أبو هولي، اكد على ان خطة التحرك تهدف إلى قطع الطريق على الإدارة الأميركية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي من تمرير مخططها لإنهاء عمل «الأونروا» أو إلغاء تفويضها، وحشد الدعم السياسي لها بما يضمن التصويت بأغلبية مطلقة لصالح تجديد تفويضها الممنوح لها بالقرار ٣٠٢.

وقال إن الخطة تتضمن حراكا على المستويين السياسي والدبلوماسي ستقوده منظمة التحرير الفلسطينية ووزارة الخارجية والمغتربين ومندوبية فلسطين الدائمة في الأمم المتحدة، لتعرية الموقفين الأميركي والإسرائيلي المعاديين لـ«الأونروا»، وحملة التشويه والتشهير بها وبالعاملين فيها، بالإضافة إلى التحرك على المستوى الشعبي بالتزامن مع انطلاقة حملة المناصرة الإلكترونية لدعم «الأونروا».

ولفت د. أبو هولي سابقاً إلى أن اجتماعات الدورة الـ«٧٤» للجمعية العامة ستبدأ في أيلول ٢٠١٩ وعلى هامشها ستعقد عدة اجتماعات مهمة، من ضمنها اجتماع وزاري لكبار الدول المانحة لـ«لأونروا» لمناقشة الجانب المالي لها، وتجديد ولايتها الى جانب اجتماع للمجموعة «٧٧+ الصين» برئاسة فلسطين، سيتم استثمارهما في حشد الدعم السياسي والمالي لـ«لأونروا».

وفي اطار الخطة التي صادق عليها الرئيس محمود عباس (ابو مازن) رئيس دولة فلسطين -بحسب د. أبو هولي- فإن التحرك الفلسطيني سيكثف على المستويين الشعبي والسياسي في مطلع شهر تشرين الثاني المقبل مع بدء اجتماعات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي في إطارها ستنظر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بوكالة الغوث الدولية واللاجئين وتجديد تفويضها وتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وصياغة مشاريع القرارات المتعلقة بها وطرحها للتصويت.

واضاف: أن التحرك الفلسطيني سيركز بشكل واضح على مطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتصويت لصالح تجديد تفويضها الممنوح لها بالقرار ٣٠٢ ورفض أي مسعى للالتفاف على قرار التفويض أو تغييره، والتحذير من مخاطر التحرك الأميركي- الإسرائيلي الذي يستهدف تصفية «الأونروا» من خلال تجفيف مواردها وإلغاء تفويضها والتأكيد في الوقت ذاته على أن الوظيفة التي أنشئت الوكالة من أجلها ما زالت قائمة في إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وأن تجديد تفويض عملها سيشكل عامل استقرار للمنطقة مع غياب الحل السياسي لقضيتهم.

وأشار د. أبو هولي إلى أنه يجري العمل مع الدول الصديقة والمضيفة، خاصة الأردن بصفتها رئيس اللجنة الاستشارية للدول المانحة، ومصر في إطار ترؤسها للاتحاد الأفريقي، وفنزويلا التي ترأس دول عدم الانحياز، لإبقاء عمل «الأونروا» والحفاظ على وجودها من خلال تجديد تفويضها وحشد الدعم المالي لها.

اجتماع طارئ لمؤتمر المشرفين

واستنادا للخطة، عقدت الامانة العامة لجامعة الدول العربية- قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة بتاريخ ٣ ايلول ٢٠١٩ اجتماعا طارئا لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين بناء على طلب دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية وتأييد من الأردن ولبنان لمناقشة ملف تجديد تفويض عمل «الأونروا» وأزمتها المالية، والذي يأتي أيضاً في اطار التنسيق المشترك مع الدول الدول العربية المضيفة لقطع الطريق على الادارة الأميركية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي من تمرير مخطط تصفية «الأونروا» بمشاركة الدول العربية المضيفة للاجئين، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة العربية للعلوم والثقافة «ألكسو»، والمنظمة الإسلامية للعلوم والثقافة «أسيسكو» بالإضافة الى جمهورية مصر العربية.

المؤتمر خرج بتوصيات مهمة -حسب د. ابو هولي- ادان فيها حملة الاستهداف والتشكيك التي تتعرض لها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، خاصة من الإدارة الأميركية، التي تتزامن مع اقتراب التصويت على تجديد التفويض الممنوح للوكالة في شهر تشرين الثاني المقبل، والتأكيد على دعم استمرارها في



القيام بعملها وفقا لقرار إنشائها رقم ٣٠٢ لعام ١٩٤٩، ورفض أي مساس أو تلاعب بتعريف صفة اللاجئ الفلسطيني.

ودعا المؤتمر، الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب لمواصلة جهودها في تفعيل قنوات الاتصال الدبلوماسية والسياسية مع دول العالم لحثها على التصويت لصالح دعم تجديد التفويض لوكالة الغوث الدولية.

وأكد في توصياته على أهمية ومحورية الحضور العربي في مؤتمر تعهدات كبار المانحين لـ«لأونروا» على المستوى الوزاري، الذي سيعقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين في نيويورك بتاريخ ٢٦ أيلول، والمساهمة في تغطية العجز المالي الذي قدر بـ«١٢٠» مليون دولار.

كما أكد المؤتمر على استمرار «الأونروا» في تقديم كافة خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية والإغاثية لكل اللاجئين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها، حتى يتم حل قضية اللاجئين حلا عادلا وشاملا وفقا لما ورد في القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

واستمراراً للحراك السياسي والدبلوماسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية، عقدت امانة سر منظمة التحرير الفلسطينية ودائرة شؤون اللاجئين بتاريخ ٩ ايلول ٢٠١٩ لقاء مع الدبلوماسيين الدوليين وسفراء وقناصل الدول لدى دولة فلسطين في مقر امانة سر المنظمة برئاسة الدكتور صائب عريقات امين سر اللجنة التنفيذية وبحضور عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور احمد ابو هولي، وفي إطار دعم الحشد السياسي والمالي لـ«الأونروا» ودعم تجديد تفويضها.

واكد اللقاء ان الهجوم على «الأونروا» اعتداء على النظام الدولي بكامله، وتدمير القانون الدولي وفرض الأحادية ومنطق القوة والهيمنة بديلاً عنه.

وطالب اللقاء السفراء والقناصل بحث دولهم على الاستمرار بدعم «الأونروا» وتجديد تفويضها، وعدم ربط الادعاءات بقضايا الفساد بمصالح اللاجئين، مع التأكيد على ان الموقف الفلسطيني يدعم بضرورة المساءلة والمكاشفة والشفافية والمتابعة، على أن لا يتم ذلك على حساب ولاية «الأونروا» واحتياجات اللاجئين.



واكد اللقاء اهمية إنجاح مؤتمر التعهدات الذي سينعقد في ٢٦ أيلول في نيويورك، والإيفاء بالتمويل باعتباره التزاماً قانونياً وأخلاقياً حتى يتم ايجاد حل عادل لقضية اللاجئين، والتصويت بفاعلية لتجديد ولاية «الأونروا» لثلاث سنوات قادمة في الجمعية العامة الى جانب مطالبة كل من سويسرا وهولندا وبلجيكا بالتراجع عن قراراتها بتجميد دعمها لـ«لأونروا».

كما اكد اللقاء اهمية «التصويت الساحق على تجديد التفويض لـ«لأونروا» باعتباره الرد الطبيعي الذي يعبر عن الإرادة الدولية في مواجهة مخططات الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال تفكيك النظام الدولي ومنظمات وقرارات الأمم المتحدة».

٥٠ لقاءً سياسياً ودبلوماسياً للرئيس على هامش اجتماعات الجمعية العامة في نيويورك

موضوع تجديد تفويض ولاية عمل «الأونروا»، كان حاضراً بقوة في اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين التي بدأت اعمالها بتاريخ ١٨ ايلول ٢٠١٩ في نيويورك والتي على هامشها عقد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين واعضاء الوفد الاخوة امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات ووزير الخارجية والمغتربين الدكتور رياض المالكي ومستشار الرئيس عضو اللجنة التنفيذية الدكتور زياد ابو عمرو ومندوب فلسطين الدائم في الامم المتحدة الدكتور رياض منصور ومستشار الرئيس الدبلوماسي مجدي الخالدي سلسلة اجتماعات ولقاءات ومشاورات واتصالات مع القادة والمسؤولين الدوليين، بلغت ٥٠ لقاءً سياسيا ودبلوماسياً، ضمن خطة تحرك سياسي فلسطيني، تهدف إلى كسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية ودعم تجديد تفويض ولاية عمل «الاونروا».

لقاءات الرئيس تمكنت من حشد أكبر قدر من الدعم الدولي لتجديد التفويض لمدة ثلاثة أعوام لـ«الأونروا» ولسد عجزها المالي والذي قطع الطريق امام الإدارة الامريكية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي من تمرير مخطط تصفية انهاء عملها كمدخل لتصفية قضية اللاجئين.



وحصل الرئيس والوفد المرافق على تطمينات من غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة على التزامها تجاه «الاونروا» ودعمها لاستمرار خدماتها ودعم تجديد تفويضها.

كما ترأس الرئيس على هامش اجتماعات الجمعية العامة اجتماعاً للمجموعة «٧٧+ الصين» والتي تم من خلال حشد الدعم السياسي والمالي لتجديد ولاية عمل «الاونروا».

لقاءات دبلوماسية لدائرة شؤون اللاجئين

وفي ذات السياق، عقد رئيس دائرة شؤون اللاجئين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور احمد ابو هولي اجتماعات منفصلة مع سفير اليابان السيد تاكاشي اوكوبو وسفيرة فنلندا آنا كايسا هكينين وسفير دولة جنوب أفريقيا أشرف سليمان، على مدار الشهور الثلاثة الاخيرة التي سبقت عملية تجديد تفويض ولاية عمل «الاونروا» منها في اطار تحرك دائرة شؤون اللاجئين، لحشد الدعم السياسي لتجديد تفويض ولاية «الاونروا».

اللقاءات -بحسب د. ابو هولي- خرجت بتأكيد السفراء الثلاثة استمرار بلدانهم بدعم «الاونروا» ماليا وسياسيا، والتصويت لصالح قرار تجديد تفويض ولاية عملها لمدة ثلاث سنوات.

المجلس الوطني الفلسطيني كان حاضراً بقوة.

وفي اطار خطة تجديد تفويض ولاية عمل «الأونروا» بعث رئيس المجلس الوطني ٣٢ مذكرة لكل من اتحاد البرلمان العربي، واتحاد البرلمانات الإسلامية والاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي، والبرلمان الكندي، والبرلمان البريطاني، والبرلمان البرازيلي، والجمعيات البرلمانية الأوروبية والآسيوية والافريقية، لحثهم على دعم تجديد تفويض ولاية عمل «الأونروا» الممنوح لها بالقرار ٣٠٢، وتغطية عجزها المالي، علاوة على توجيه رسائل للبرلمان السويسري، والهولندي، والبلجيكي، للضغط على حكوماتها للعدول عن قرار تجميد مساعداتها لـ«لأونروا»، ودعم تجديد تفويضها بتاريخ ٩ تشرين الاول ٢٠١٩ ، متزامناً مع لقائه بعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين الدكتور احمد ابو هولي لبحث لحشد الدعم السياسي والمالي لـ«لأونروا» وتعرية الموقفين الأميركي والإسرائيلي المعادي للوكالة ولما للبرلمانات من دور ضاغط ومؤثر على قرارات دولها.

التحرك الشعبي في المحافظات الفلسطينية ومخيمات الوطن والشتات

التحرك الشعبي لم يكن منفصلاً عن التحرك السياسي والدبلوماسي التي قادته منظمة التحرير الفلسطينية، بل كان متزامناً وداعماً له، فلقد شهدت المحافظات الفلسطينية والمخيمات في الوطن والشتات فعاليات شعبية ووقفات تضامنية اسبوعية داعمة لـ«الأونروا» تلبية لدعوة دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، بمشاركة الآلاف من ابناء شعبنا الفلسطيني وممثلين عن الفصائل واللجان الشعبية وشخصيات وطنية واجتماعية ووجهاء ومخاتير واكاديميين.

الفعاليات رفعت الشعارات الداعمة لـ«الأونروا» والمندِدة بسياسات الإدارة الاميركية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي الرامية الى انهاء عملها، عبر تجفيف مواردها والغاء تفويضها كمدخل لتصفية قضية اللاجئين.

التحريض الامريكي- الاسرائيلي مستمر ضد «الاونروا»

في مقابل التحرك الفلسطيني لدعم تجديد تفويض ولاية «الأونروا» كان التحرك الامريكي- الاسرائيلي ضد «الأونروا» يسير بخطوات متسارعة مع اقتراب عملية التصويت، للتأثير على الدول الاعضاء في الامم المتحدة من خلال التحريض عليها واتهامها بالفساد والارهاب وانها عقبة امام السلام او من خلال الضغط على الدول الفقيرة بقطع المساعدات عنها في اطار سياسة الابتزاز، خاصة في القارة الأفريقية ودول شرق اسيا وامريكا الجنوبية، بغية دفع هذه الدول للامتناع عن التصويت لصالح القضية الفلسطينية.

لم يقتصر الدور الامريكي- الاسرائيلي على ذلك فقط، بل عمل على استثمار التسريبات لوثائق سرية حول تحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة عن سوء إدارة واستغلال سلطة من قبل مسؤولين في «الاونروا» دون

الوصول الى النتائج النهائية، لتبرير قرار قطع مساعداتها عن «الاونـروا» والتأكيد على صدق روايتها باتهامها بانها مؤسسة فاسدة ولتعزيز من موقفها العدائي ضدها، والتي تسببت بتعليق كل من سويسرا وهولندا وبلجيكا مساهمتها المالية لدعم موازنة «الأونروا» لعام ٢٠٢٠، وتداعياته السلبية باتجاه دفع بدول اوربية اخرى ان تحذو حذوها في ظل التوغل الاسرائيلي لـدور شرق اوروبـا وانتشار الاحـزاب اليمينية المحافظة التي تربطها بإسرائيل علاقات قوية.

مـا تحـدث بـه الامـين الـعـام لـلأمـم المتحدة انطونيو غوتيريش أمام مؤتمر التعهدات لكبار المانحين على المستوى الوزاري، والذي عقد على هامش أعمال الدورة (٧٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ أيلول الماضي: «إذا تم تغيير تفويض «الأونروا» والحد منه عند تجديده في غضون أسابيع قليلة، فستدفع البلدان المضيفة واللاجئون أنفسهم الثمن الأعلى»، يحمل مؤشرات ودلالات بوجود تحرك قوي وخفي للإدارة الامريكية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي في اروقة الامم المتحدة وبين اوساط الدول الاعضاء للتأثير عليها باتجاه عدم التصويت لتجديد تفويض عمل «الاونروا».

كما تحدث الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بشكل قاطع حول عدم القبول بأي تعديل في نظام «الأونروا»، كرد على التحرك الأمريكي- الاسرائيلي للتأثير على الدول الاعضاء في الامم المتحدة لإلغاء تفويض عملها او تغييره

الدبلوماسية الفلسطينية تنجح و«الأونروا» تنتصر وامريكا واسرائيل تتلقيان الصفعة.

لقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين من تأمين الدعم المالي لـ«الأونروا»، وحشد الدعم السياسي لتجديد تفويض ولايتها لثلاث سنوات جديدة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣) والذي توج بالقرار الهام والتاريخي الذي صوتت عليه لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار في الامم المتحدة «اللجنة الرابعة» بتجديد تفويض عمل «الأونـروا»، بأغلبية ساحقة وصلت إلـى ١٧٠ دولـة، مقابل تصويت دولتين (الـولايـات المتحدة واسرائيل) ضد القرار.

في مقابل ذلك، تلقت الادارة الامريكية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي صفعة جديدة من المجتمع الـدولي من خلال التصويت لصالح مشروع قرار تمديد التفويض في اللجنة الرابعة لثلاث سنوات، والذي على ضوئه سيتم ترحيل مشروع القرار للتصويت العام على الدول الاعضاء ١٩٣ في الجمعية العامة في الاول من كانون الاول المقبل.

وتضمن البند الأخير لمشروع قرار تمديد تفويض ولاية عمل «الاونروا» الذي حمل عنوان «تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين» تمديد ولايتها الى ٣٠ حزيران ٢٠٢٣، دون اخلال بأحكام الفقرة «١١» من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) بعد عدة جلسات للجنة الرابعة استمرت لخمسة أيام، خلال الفترة من ١١- ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩ تخللتها مناقشات ومداخلات دعمت استمرارية عمل «الاونـروا»، حيث تقدمت



به كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الامارات المتحدة، واندونيسيا، وبوليفيا، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، وعمان، وغامبيا، وفنزويلا، وكوبا، والكويت، ومصر، والمغرب، وجزر المالديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، واليمن، ودولة فلسطين.

وتعقيبا على قرار التصويت اكد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين أن هذا التصويت دليل على وقوف العالم أجمع إلى جانب شعبنا وحقوقه التاريخية غير القابلة للتصرف، وتعبير عن موقف المجتمع الدولي في دعم اللاجئين الفلسطينيين واستمرار تقديم الخدمات لهم إلى حين حل قضيتهم حلا نهائيا وفق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.

وحيا الرئيس جميع دول العالم التي وقفت لجانب الحق الفلسطيني، ووجه الشكر لجميع الأطراف التي عملت على إنجاح صدور هذا القرار في هذه اللحظة التاريخية الهامة.

واعتبر د. ابوهولي تصويت اللجنة الرابعة على مشروع قرار التجديد انتصاراً للدبلوماسية الفلسطينية وتعبيرا حيا عن التزام المجتمع الدولي بإدامة دعمه السياسي والمالي لـ«الأونروا»، ورسالة تأكيد للدور الحيوي الكبير الذي تقوم به، وبالمكانة القانونية والسياسية والانسانية التي يجسدها القرار ٣٠٢، الى حين عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨، طبقا لما ورد فيه.

وتـابـع: الادارة الاميركية وحكومة الاحتلال فشلتا في تمرير مقترحاتهما على اللجنة الرابعة من خلال اعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، واسقاط صفة اللجوء عن أبناء وأحفاد اللاجئين.



الخلافات الإسرائيلية على الحكم ليست سياسية

بقلم : برهوم جرايسي
باحث مختص بالشأن الإسرائيلي- الناصرة

اثبتت الأجواء الانتخابية الإسرائيلية، التي سيطرت على العام المنتهي ٢٠١٩، أن لا خلافات سياسية جوهرية بين الأحزاب الكبيرة والمتوسطة، التي تتنافس على سدة الحكم، وهذا ما أكدته البرامج السياسية والتصريحات، ونقاط الخلاف لتشكيل الحكومة، بعد كل واحدة من الجولتين الانتخابيتين، في نيسان وأيلول ٢٠١٩. وهذا ما أكد عليه الرئيس الإسرائيلي رؤوفين رفلين.

ففي كل المفاوضات التي جرت بين الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، وتحالف "ازرق أبيض" بزعامة الجنرال بيني غانتس، كانت تتمحور حول من يرأس الحكومة أولا. وبعد انتخابات أيلول ببضعة أسابيع قليلة، قال رئيس حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد، وهو الشخص الثاني في تحالف "أزرق أبيض"، إن تشكيل حكومة مشتركة لليكود وأزرق ابيض، كان ممكن إنجازه خلال ٤٨ ساعة، لو وافق نتنياهو على تولي رئاسة الحكومة في المناوبة الثانية، في إشارة واضحة الى عدم وجود خلافات سياسية.

ويشار إلى أن البرنامج السياسي لتحالف أزرق أبيض، يشمل ضم كل الكتل الاستيطانية، بما فيها منطقة غور الأردن، التي تشكل ٣٠٪ من مساحة الضفة، الى ما تسمى "السيادة الإسرائيلية"، وسريان القانون الإسرائيلي على كل المستوطنين، وهذا يعني ثبات كل المستوطنات القائمة خارج الكتل الاستيطانية الكبرى. كما يخلو برنامج أزرق أبيض من أي ذكر لحل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية.

كما أن "أزرق أبيض" يضم أعضاء كنيست من اليمين الاستيطاني المتطرف، بقيادة وزير الحرب الأسبق موشيه يعلون، الذي اقام حزب "تيليم"، وهو الحزب الأصغر في تحالف "ازرق أبيض".

كذلك من مؤشرات التطابق السياسي بين الليكود وأزرق ابيض، هو ترحيبهما بقرار البيت الأبيض، باعتبار المستوطنات في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، لا تتعارض مع القانون الدولي، وليست عقبة أمام السلام. ففي حين رحب بنيامين نتنياهو بقرار ترامب، فإن زعيم تحالف كحول لفان، بيني غانتس قال، "إن القرار يدل مجددا على وقوف الإدارة الأميركية القوي الى جانب إسرائيل، والتزامها بأمن ومستقبل الشرق الأوسط كله. إن مصير البلدات (المستوطنات) والمواطنين (الإسرائيليين- المستوطنين) في يهودا والسامرة (الضفة) سيتم تحديده بترتيبات تتجاوب مع احتياجات


كلهم أعداء للشعب الفلسطيني

أمن إسرائيل، وبقدرتها أن تدفع بالسلام"، حسب تعبير جنرال الحرب غانتس.

وقال زميل غانتس، موشيه يعلون، "إنه من الجيد أن ما كان واضحا لنا طوال الزمن، يحصل الآن على ختم مصادقة بهذا المستوى، فلا يوجد شعب يحتل بلاده"، حسب تعبير يعلون.

علما أن ممثلي غالبية الأميركان اليهود، أبدت معارضة أو تحفظا من إعلان البيت الأبيض، فحتى المنظمة الصهيونية الأشد يمينية، إيباك، لم تجاهر بترحيبها بقرار ترامب، بل دعت لأن تكون المستوطنات ضمن المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وفي المقابل، فإن الخلافات بين الليكود وأزرق أبيض، تمحورت أساسا حول قضايا إسرائيلية داخلية، وبضمنها علاقة الدين بالدولة وقوانين الاكراه الديني. وأيضا من يتولى رئاسة الحكومة أولا، لأن أزرق ابيض أراد رئاسة الحكومة أولا، بسبب قضايا الفساد التي تلاحق نتنياهو، وتخوف أزرق ابيض، من احتمال حل الحكومة في حال كان نتنياهو رئيس حكومة أولا، ووجهت له لوائح اتهام قاسية.

كما أن أزرق أبيض رفض التحالف الذي أقامه الليكود مع أربع كتل يمينية ودينية، كحاجز أمام أزرق ابيض، بل أراد الأخير تفكيك هذا التحالف ومفاوضة كل حزب على حدة، وهذا ما رفضه كل رؤساء تحالف الليكود.

وفي جانب القوانين ذات الطابع الديني اليهودي، فإن أزرق ابيض، ومعه حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان،

أرادا تخفيف القيود الدينية على الحياة العامة، مثل اتاحة المواصلات العامة، والحركة التجارية، في أيام السبت اليهودي. ووقف احتكار اصدار شهادات الحلال اليهودي على الأغذية، بأن لا تكون مقتصرة على الرئاسة الدينية اليهودية، بل السماح لجمعيات دينية يهودية بإصدار شهادات كهذه بهدف تخفيف الكلفة.

كما شمل الخلاف أيضا على قانون يتيح الزواج المدني في إسرائيل، إذ أن هذا الزواج معترف به، إذا ما تم عقده في الخارج. وأيضا تخفيف شروط الاعتراف بيهودية الفرد.

والجانب الديني يعكس الأزمة الأكبر التي ستواجهها إسرائيل مع تقدم السنين، على ضوء ارتفاع نسبة المتدينين في الجمهور بشكل عام، ولكن بشكل خاص نسبة المتدينين على مختلف تياراتهم من اجمالي اليهود، وهم يشكلون اليوم قرابة ٣٠٪ من اليهود الإسرائيليين. مناصفة تقريبا بين التيار الديني المتزمت "الحريديم"، والتيار الديني الصهيوني.

وتقول كل التقارير، إن هذا نسبة هذا الجمهور من اجمالي عدد السكان، ومن اليهود بوجه خاص، سترتفع مع تقدم السنين، وقد يتحولون الى أغلبية اليهود الإسرائيليين في غضون أقل من عقدين من الزمن.

ولكن إسرائيل بدأت تلمس هذا في الحلبة السياسية. ففي حين وصل الى الكنيست بعد انتخابات ٢٠١٥ البرلمانية ٢٢ نائبا متدينا من التيارين، فإن العدد في انتخابات نيسان قفز الى ٣٧ نائبا، وفي أيلو تراجع قليلا الى ٣٥ نائبا بفعل التغييرات في توزيع المقاعد. كذلك نشير الى أنه في حين كان في كتلة الليكود بعد انتخابات ٢٠١٥، ثلاثة نواب متدينين من أصل ٣٠ نائبا في الكتلة في حينه، فإن عددهم ارتفاع إلى ١٠ نواب في انتخابات نيسان، من أصل ٣٥ نائبا لليكود في حين. وهبط الى ٨ نواب من أصل ٣٢ نائبا لليكود في انتخابات أيلول.

ما يعني أنه بعد كل انتخابات برلمانية مقبلة، سنجد ارتفاعا في عدد المتدينين من التيارين في الكنيست، وهذا ما سيعزز سطوة المتدينين أكثر على مؤسسات الحكم والتشريعات.

المجلس الوطني يطالب بفتح تحقيق دولي بجرائم الاحتلال تجاه الأسرى

طالب المجلس الوطني الفلسطيني الجهات الحقوقية والإنسانية الدولية، بفتح تحقيق دولي بشأن جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الاسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وخاصة جرائم الإهمال الطبي المتعمد التي يمارسها ضدهم والتي تؤدي في النهاية الى قتلهم.

وقال المجلس الوطني في تصريح صحفي صدر عن رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦ أن استشهاد الأسير سامي أبو دياك (٣٧) اليوم في سجون الاحتلال المصاب بمرض السرطان، جريمة جديدة بحق الاسرى الفلسطينيين يجب ان يحاسب عليها قادة الاحتلال.

وطالب المجلس الوطني بتطبيق الاتفاقيات الدولية والإنسانية ذات الصلة بحماية الأسرى الفلسطينيين والبالغ عددهم نحو ٦ آلاف أسير، ومعاملتهم وفقا لنصوصها باعتبارهم اسرى حرب.

وأكد المجلس الوطني ان سلطات السجون الإسرائيلية تتعمد اتباع سياسة الإهمال الطبي وتمتنع عن تقديم الرعاية الصحية اللازمة للأسرى الفلسطينيين كجزء من سياسة التعذيب الجسدي والنفسي التي تمارسها تجاه هؤلاء الابطال وصولا الى تدهور حالتهم الصحية واستشهادهم.

وأضاف المجلس أن الاسير أبو دياك استشهد بعد ١٧ عاما قضاها في السجون الإسرائيلية منها ٥ سنوات وهو يعاني من مرض السرطان، مع اصرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على عدم تقديم العلاج اللازم له وترفض في نفس الوقت الإفراج عنه رغم ادراكها التام أنه وصل إلى المرحلة الأخيرة من المرض.

يذكر بانه باستشهاد أبو دياك ارتفع عدد شهداء الحركة الوطنية الأسيرة منذ عام ١٩٦٧م، إلى ٢٢٢ شهيداً، من بينهم (٦٧) أسيراً قتلوا عبر سياسة الإهمال الطبي المتعمد.

تطورات الاستيطان اليهودي في فلسطين

اعداد: عليان الهندي
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

على وقع تصريحات وزير الخارجية الأمريكي الذي اعتبر فيها المستوطنات ووجودها في المناطق الفلسطينية المحتلة، لا يتعارض مع القانون الدولي، شنت إسرائيل هجمة شرسة على الأرض والانسان الفلسطينيين خلال العام المنصرم، محدثة خرابا ودمارا هائلا في أرواح ومقدسات وممتلكات وأراضي الفلسطينيين الخاصة والعامة.

وخلال عدوانها، استخدمت كل أسلحتها من قرارات حكومية وأوامر عسكرية وبيانات ومخططات وجرافات ورصاص على مختلف أنواعه، بهدف واحد وهو تغيير معالم الأراضي الفلسطينية من عربية إسلامية، إلى يهودية، وإجهاض حل دولتين لشعبين، وتهيئة البنية التحتية لفرض واقع التهجيري القصري، او التهجير الهادئ، بحق الشعب الفلسطيني من وطنه التاريخي.

وشارك في هذا العدوان كل المؤسسات الحكومية التابعة للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية ودولة الاحتلال، وكذلك عصابات المستوطنين الذين كانوا جزءا لا يتجزء من عصابات الجيش الإسرائيلي، الذي أشرف على تنفيذ هذه الانتهاكات والاعتداءات.

وكانت انتهاك حرمات المقدسات الإسلامية خاصة المسجد الأقصى أشد هذه الاجراءات عام ٢٠١٩، حيث شهد هذا العام استمرار فرض إجراءات جديدة داخل المسجد الأقصى تمثلت بـ:

١. إغلاق المسجد في حالة حدوث أية طارئ وفق المفهوم الإسرائيلي، في وجه المصلين المسلمين، ومنع الدخول إليه حتى من قبل الحراس والعاملين فيه.
٢. محاولات المستوطنين اقتحام المسجد بعد صلاة المغرب.
٣. اقتحام المساجد ليلا بالأحذية، تعتدي خلاله باعقاب البنادق والهراوات على المصلين واعتقال العشرات منهم.
٤. منع الاعتكاف في المسجد الأقصى وملاحقة المصلين والاعتداء عليهم وإخراجهم من المسجد.
٥. الصلاة في المدرسة التنكزية المطلة على الحرم القدس الشريف، التي ترابط فيها قوة من حرس الحدود.
٦. اتباع سياسة الإبعاد عن المسجد الأقصى لحراسه وللمواطنين – ذكورا وإناثا.
٧. وضع قوائم سوداء على بوابات المسجد تضم أسماء وصور من يمنع دخولهم إلى المسجد الأقصى.
٨. منع مطلق، إصلاح أي خلل أو عطب داخل المسجد الأقصى، حتى لو كان ترميم بلاطة واحدة، حيث تلاحق طواقم الإعمار وتهددهم إما بالاعتقال أو الابعاد.
٩. محاولات منع التحكم دائرة الأوقاف بمصلى باب الرحمة الواقع في الجهة الشرقية من المسجد الأقصى المبارك، الذي تعبث وتخرب محتوياته بين الفينة والأخرى، وتلقى بأثاثه بالخارج، بما في ذلك الخزائن والقواطع الخشبية.
١٠. غض الطرف عن صلاة المستوطنين داخل المسجد الأقصى.

وقد وصل عدد المقتحمين للمسجد الأقصى خلال فترة كتابة التقرير أكثر من ٢٥ ألف مستوطن والهدف هو الوصول لـ ١٠٠ ألف مستوطن كي تجبر الحكومة الإسرائيلية التعامل مع الأمر الواقع المتمثل بالسماح بالصلاة والوجود الدائم لليهود في المسجد الأقصى.

أما الحرم الإبراهيمي الشريف فهو ايضا يشهد انتهاكا يوميا بعد تقسيمه بين المسلمين واليهود المدنسين له بشكل يومي، بعد مذبحة الخليل التي نفذها المجرم باروخ غولدشتاين عام ١٩٩٤ من اهمها منع الأذان بأكثر ٤٠٠ مرة في العام.

وفي مجال المخططات الاستيطانية في الضفة الضفة الغربية : صدر عن حكومة الاحتلال الإسرائيلي ومؤسسات المختلفة مثل الإدارة المدنية ١٧٥ قرار متعلقة بتطوير الاستيطان في الضفة الغربية من بينها: ٨ قرارات حكومية و ٢ تشريعات و ٢٥ أمر عسكري و ٨ أوامر عسكرية امتلاك أراضي و ٥ مثلها في استخدام البند رقم ٥ من الأمر العسكري (٥٩) المتعلق بسرقة الأراضي الفلسطينية بحسن النية. كما تضمنت الاعتداءات إعادة تجديد أكثر من ١٥٠ أمر عسكري لمصادرة أراضي الفلسطينيين الخاصة والعامة.

وفي السياق المذكور، صدرت قرارات ببناء ١٠ مستوطنات واحياء في مستوطنات قائمة، وإنشاء ١٠ بؤر استيطانية جديدة.

وبخصوص البناء المستقبلي في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، قررت مؤسسات التخطيط والحكومة الإسرائيلية خلال العام الحالي إقرار مخططات لبناء ٨١١٢ وحدة سكنية للمستوطنين اليهود مستقبلا، من بينها ٢٥٠١ وحدة سكنية منها ١٠٧٣ شقة في مدينة القدس. إضافة إلى توسيع ٧ شقق قائمة، وإضافة إلى ١٦٤ غرفة



فندقية و٧ مكاتب و ٣٦ مبنى عام وإنشاء ٧ مناطق تجارية وخدمات اجتماعية ومنطقة صناعية و ٣ مؤسسات رياضية وتربوية من أهمها توسيع جامعة أريئيل بأكثر من ٦٠٠ دونم لاقامة مساكن طلبة وفتح طرق ومصانع تكنولوجيا رفيعة وإنشاء كلية جديدة وبناء أبنية عامة وتوسيع حي استيطاني قائم. كما تضمنت المخططات تغيير استخدامات الأرض وإنشاء محطة توليد طاقة كهربائية.

كما تضمنت المخططات الجديدة افتتاح ٣ شوارع التفافية جدية هي شارع حوارة وشارع العروب والشارع الأمريكاني لتطويق القدس المحتلة.

ومقابل البناء في المستوطنات الإسرائيلية، جرفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أراضي الفلسطينيين في أكثر من ٦٠ عملية تجريف لأراضي معظمها زراعية أو شوارع زراعية أو شوارع لخدمة الشعب الفلسطيني.

وفيما يتعلق بعمليات الهدم للمساكن والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية ومدينة القدس شهد، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأذرعتها المختلفة أكثر من ١٦٢ عملية هدم، منها في الضفة الغربية ١١٥ عملية هدم، نتج عنها تدمير ١٦٧ شقة ومنشأة، من بينها ١٠٦ شقة في مختلف أنحاء الضفة الغربية من أهمها ٧٢ شقة في واد الحمص الواقعة في منطقة A على أراضي قرية صور باهر القريبة من بيت لحم، التي تم ضمها للقدس عام ١٨٦٧. كما شمل الهدم مسجد في مدينة الخليل ومطعم في مدينة بيت لحم ومنزل عائلة أبو حميد في رام الله للمرة الرابعة خلال العقود الثلاثة الماضية.

أما مدينة القدس، فقد شهدت ٧٧ عملية هدم، نتج عنها هدم ما يقارب من ١٣٣ شقة ومنشأة. وبلغ مجموع الوحدات السكنية التي تم هدمها في المدينة حتى كتابة التقرير، ٥٠ وحدة سكنية من بينها ١٣ وحدة سكنية قيد الانشاء و٥ غرف من بينها برندة واحدة. كما هدمت قوات الاحتلال ١٠ جدران، من بينهما أساسات لمنزلين.

وفيما يتعلق باعتداءات المستوطنين، سجل فترة المقال أكثر من ٤٠٠ اعتداء في مختلف المجالات من أهمها سرقة منتوج الزيتون في أكثر من ٦٠ عملية سرقة، التي تمت بفتاوى صادرة عن رجال الدين اليهود الذي يعيشون في المستوطنات الإسرائيلية.

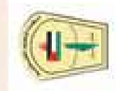
إجمالا يمكن القول، أن استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ومقدراته المختلفة، المتواصلة منذ عام ١٩٦٧ حتى هذا اليوم، يقوض فرص التوصل لحل سلمي، ويفتح الباب على مشرعيه لعدم الاستقرار في المنطقة، الذي قوضت أسسه منذ إقامة دولة إسرائيل حتى اليوم، وربما يمأسس لحروب جديدة في المنطقة، لأن المشاريع الإسرائيلية قائمة على تهجير ونقل السكان للدول العربية مثل الأردن ولبنان وربما مصر.



أعداد الشهداء الأطفال الفلسطينيين خلال الفترة ٢٠٠٠-نيسان ٢٠١٩•

السنة	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشري نالأول	تشرين الثاني	كانون الأول	المجموع
٢٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٣٥	٤٥	١١	٩٤
٢٠٠١	٣	٣	٨	١٢	٩	٥	٨	٨	١٢	٦	٩	١٥	٩٨
٢٠٠٢	٣	٩	٣٥	٣٦	١٥	١٠	١٣	١٠	١٢	١٩	١٦	١٤	١٩٢
٢٠٠٣	١١	١٢	١٨	١٤	١٧	٨	١	٦	٧	١٥	٩	١٢	١٣٠
٢٠٠٤	٦	٣	١٥	١٤	٣٦	٨	١٣	٩	٢٥	٢١	٥	٦	١٦٢
٢٠٠٥	٢٠	٤	٢	٣	٢	١	٦	٦	٣	٤	١	٠	٥٢
٢٠٠٦	٣	٣	٥	٦	٢	٩	٤٠	١٤	١٠	٥	٢٤	٣	١٢٤
٢٠٠٧	٤	١	٥	٢	٩	١٠	٢	٨	٤	٢	٣	٠	٥٠
٢٠٠٨	٦	١٠	٢٢	٢١	٤	٤	٢	١	٢	٠	٠	٤٠	١١٢
٢٠٠٩	٣٠١	٤	١	١	٠	٢	١	١	٢	١	١	٠	٣١٥
٢٠١٠	١	٠	٢	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٢	٨
٢٠١١	٢	٠	٤	٢	١	٠	٠	٤	١	٠	٠	١	١٥
٢٠١٢	٠	٠	٤	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٣٥	١	٤٣
٢٠١٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٢	٥
٢٠١٤	١	٠	١	٠	٢	٢	٣٦٨	١٦٤	٣	٢	١	٢	٥٤٦
٢٠١٥	٠	٠	٠	١	٠	٠	٤	٠	٠	١٤	٨	٤	٣١
٢٠١٦	٦	٨	٨	١	٠	٢	١	٠	٥	١	١	٢	٣٥
٢٠١٧	١	٠	٣	٢	٢	١	٤	١	٠	٠	٠	١	١٥
٢٠١٨	٤	٢	١	٥	١٠	٤	٩	٣	٧	٦	٣	٣	٥٧
٢٠١٩	٣	٤	٤	٢	٣								١٦
المجموع العام													٢١٠٠

• الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين



أعداد الأطفال الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ٢٠٠٨-حزيران ٢٠١٩•

السنة	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	المجموع العام
٢٠٠٨	٣٢٧	٣٠٧	٣٢٥	٣٢٧	٣٣٧	٣٢٣	٣٢٤	٢٩٣	٣٠٤	٢٩٧	٣٢٧	٣٤٢	٣٨٣٣
٢٠٠٩	٣٨٩	٤٢٣	٤٢٠	٣٩١	٣٤٦	٣٥٥	٣٤٢	٣٣٩	٣٢٦	٣٢٥	٣٠٦	٣٠٥	٤٢٦٧
٢٠١٠	٣١٨	٣٤٣	٣٤٢	٣٥٥	٣٠٥	٢٩١	٢٨٤	٢٨٦	٢٦٩	٢٥٦	٢٢٨	٢١٣	٣٤٩٠
٢٠١١	٢٢٢	٢٢١	٢٢٦	٢٢٠	٢١١	٢٠٩	٢٠٢	١٨٠	١٦٤	١٥٠	١٦١	١٣٥	٢٠٨١
٢٠١٢	١٧٠	١٨٧	٢٠٦	٢٢٠	٢٣٤	٢٢١	٢١١	١٩٥	١٨٩	١٦٤	١٧٨	١٩٥	٢٣٧٠
٢٠١٣	٢٢٣	٢٣٦	٢٣٨	٢٣٨	٢٢٣	١٩٣	١٩٥	١٧٩	١٧٩	١٥٩	١٧٣	١٥٤	٢٣٩٠
٢٠١٤	١٨٣	٢٣٠	٢٠٢	١٩٦	٢١٤	٢٠٢	١٩٢	٢٠١	١٨٢	١٦٣	١٥٦	١٥٢	٢٢٧٣
٢٠١٥	١٦٣	١٨٢	٢٨٢	١٦٤	١٦٣	١٦٠	١٥٣	١٥٥	١٧١	٣٠٧	٤١٢	٤٢٢	٢٧٣٤
٢٠١٦	٤٠٦	٤٤٠	٤٤٤	٤١٤	٣٣٢	٣٠٠	٣٤٣	٣١٩	٢٧١	٢٨٥	٢٨٤	٢٧٥	٤١١٣
٢٠١٧	٣٠١	٢٩٧	٢٨٩	٣٠٣	٣٣١	٣١٨	٣٠٤	٢٩٧	٣٢٥	٣١٨	٣١٣	٣٥٢	٣٧٤٨
٢٠١٨	٣٥١	٣٥٦	٣٠٤	٣١٥	٢٩١	٢٧٣	٢٥١	٢٣٩	٢٣٠	٢٢٠	٢١٧	٢٠٣	٣٢٥٠
٢٠١٩	٢٠٩	٢٠٥	٢١٥	٢١٥	٢٠١	٢١٠							١٢٥٥
المجموع العام													٣٥٨٠٤

• الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين



المقاومة الشعبية ومتطلبات النجاح

د. واصل أبو يوسف
الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

انطلقت المقاومة الفلسطينية منذ بدايات الهجرة الصهيونية الى فلسطين وتوسعت رقعة انتشارها مع تزايد وصول المهاجرين اليهود وتضمنت كل اشكال المقاومة من العمل السياسي والعسكري والقيام بالثورات والمظاهرات، خاصة مع فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وفي ظل معرفة حجم المؤامرات والتحديات التي تتعرض لها فلسطين كأرض وشعب من قبل الدول الاستعمارية بتواطؤ اقليمي وتسهيلات لجلب اليهود وبناء المستعمرات بالاستيلاء على اراضي الفلسطينيين بكل السبل لفرض الوقائع على الارض.

لذلك تمسك شعبنا بكل اشكال المقاومة المكفولة بكل القوانين من اجل الدفاع عن الارض والانسان ولتتنوع اشكال المقاومة بما فيها المقاومة الشعبية، خاصة بعد صدور وعد بلفور المشؤوم عام ١٩١٧ وتسجل اولى الاحتجاجات والمظاهرات الكبيرة في ما سمي انذاك ثورة النبي موسى عام ١٩٢٠ في موسم النبي موسى الموسم الديني الذي يتم الاحتفال به، خاصة من اهلنا في القدس بشكل سنوي ولتتسع الاحتجاجات في كل المدينة المقدسة ولتشكل هذه الانتفاضة بداية المقاومة الشعبية رفضا للوجود البريطاني ولاتساع الاطماع الصهيونية على الارض الفلسطينية.

واستمرارا لذلك، سجل شعبنا في تاريخ القضية الفلسطينية مسلسلا متواصلا من المقاومة والعطاء في كل الهبات والثورات والانتفاضات التي خاضها باقتدار منذ ثورة البراق عام ١٩٢٩ مرورا بالثورة الفلسطينية الكبرى والاضراب العام عام ٣٦ ويوم الارض والانتفاضة الاولى والثانية وهبة القدس العظيمة التي جسدت هذه المحطات الدروس والعبر في تجسيد الصمود والتحدي والدفاع عن الحقوق والثوابت، الامر الذي جعل من المقاومة الشعبية الفلسطينية تأخذ منحنى رئيسيا في مجرى النضال الوطني

الفلسطيني، خاصة بعد ان تم الاتفاق بين الفصائل على ان هذا الشكل من النضال الوطني الفلسطيني يخدم الهدف في هذه المرحلة ولا يسقط اشكال النضال الاخرى.

بيد ان الحديث عن المقاومة الشعبية ومتطلبات نجاحها يكمن اولا في كيفية توسيع رقعة هذه المقاومة من خلال تأمين اوسع مشاركة من ابناء شعبنا وفصائل العمل الوطني والمؤسسات، خاصة في ظل تصاعد الجرائم والعدوان الاحتلالي اليومي المتمثل في البناء والتوسع الاستعماري الاستيطاني وتنفيذ سياسة القتل والتصفية وهدم البيوت والاقتحامات والاعتقالات وغيرها متزامنا في هذا الوقت مع موقف الادارة الامريكية المعادي في محاولة لتمرير ما يسمى صفقة القرن الهادفة لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، حيث يتطلب ذلك التأكيد على اهمية الفعاليات الجماهيرية والشعبية امام الحواجز العسكرية التي تقطع اوصال الوطن وامام جدران النهب والضم العنصري ودفاعا عن الاراضي المصادرة وتجمع المستعمرات وكل مواقع الاحتلال ومستوطنيه الاستعماريين بعيدا عن روتين الفعاليات الاسبوعية على الرغم من اهميتها في العديد من مواقع الاشتباك، اخذين بالاعتبار نجاح هبات القدس المتواصلة وافشال مخططات الاحتلال بفرض وقائع على الارض منذ محاولة نصب الكاميرات امام المسجد الاقصى المبارك وخروج ابناء شعبنا داخل المدينة ومشاركة ابناء شعبنا في ٤٨ وممن يستطيع الوصول لتشكل سدا منيعا في مواجهة سياسات الاحتلال وهذا الالتفاف حول المقاومة الشعبية ودورها في مجرى العمل الكفاحي والنضال اليومي الذي يتعين ان يسود في الاشتباك اليومي مع الاحتلال.

كما انه لا بد ان تشكل المقاومة الشعبية ثقافة سائدة في الشارع الفلسطيني وبحتمية تحقيق انتصار شعبنا انعكاسا لعدالة القضية الفلسطينية والتضحيات الجسام الذي يقدمها شعبنا وسقوط مئات الاف الشهداء والاسرى والجرحى والمعاناة الطويلة لشعبنا التي تشكل نبراسا ودربا على ذات الخطى والتي ستحقق الانتصار بانهاء الاحتلال وتحقيق حقوق شعبنا المتمثلة بثوابت وقرارات الاجماع الوطني التي جسدتها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا والمتمثلة بحق عودة اللاجئين وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

كما يتطلب نجاح مسار المقاومة الشعبية ايضا توسيع مشاركة المتضامنين مع شعبنا الذين وقفوا الى جانبنا في العديد من الفعاليات لتعكس صورة هامة على صعيد هذه المشاركة.

كما ان توفير المناخات والاجواء، خاصة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس المركزي والوطني بالتخلص من الاتفاقات، خاصة الامنية والاقتصادية وحتى السياسية وسحب الاعتراف بالاحتلال يحتل اهمية في هذا السياق مترافقا مع فرض المقاطعة الشاملة على الاحتلال، خاصة بضائعه ومنعها من الوصول الى اراضينا المحتلة وتفعيل كل الاليات لمحاكمة هذا الاحتلال على جرائمه امام كل المؤسسات القانونية والانسانية والدولية وفي مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية وتفعيل اليات الاعتراف الكامل بدولة فلسطين امام الامم المتحدة وتفعيل القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي والجمعية العامة بما فيها قرار ٢٣٣٤ المتعلقة بعدم شرعية الاستيطان الاستعماري والمطالبة بازالته وتفعيل الفتوى الهامة الصادرة عن محكمة العدل الدولية حول عدم قانونية وشرعية بناء جدار الضم والتوسع والذي يطالب حتى بالتعويض على المواطنين المتضررين من بنائه.

والحديث عن المقاطعة المحلية ورفض اية اختراقات تطبيعية مع اية جهات تحاول ذلك من خلال رفع الغطاء الوطني وتجريم التطبيع بما فيه ادانة لما يجري في العديد من الدول العربية التي تقوم بخرق قرار المقاطعة بما يعكس من اضعاف الموقف الفلسطيني واعطاء طوق نجاة لحكومة الاحتلال واستهتار بقرارات الجامعة العربية وقممها مع التأكيد على اهمية دعم حركة المقاطعة الدولية الـ(BDS) التي تحقق نجاحات على الصعيد الدولي على الرغم من كل التهديدات والقرارات الاحتلالية والامريكية التي تحاول تقويضها واجهاضها، خاصة في ظل فعاليات وقرارات شكلت نجاحا على صعيد المقاطعة الاكاديمية والاقتصادية والسياسية.

وفي الختام، نستطيع القول ان العديد من الانجازات والانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية الفلسطينية تتطلب تضافر كل الجهود لانخراط الجميع في اطارها وربما ان عقد المؤتمرات خلال الاسابيع الماضية، خاصة المؤتمر الوطني الشعبي الذي عقد في مركز الشهيد صلاح خلف في الفارعة من اجل تنفيذ استراتيجية هادفة لتعزيز وتطوير هذا الشكل النضالي الهام وما تمخض عن المؤتمر من قرارات هامة بمشاركة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وكل المؤسسات العاملة في اطار المقاومة الشعبية يعطي اهمية مضاعفة لهذا المسار لتطبيق وتنفيذ هذه القرارات والتوجهات في ظل تصاعد هجمة جيش الاحتلال ومستوطنيه الذين يقطعون الطرق والاشجار ويسرقون الثمار ويعتدون على ابناء شعبنا.

وما يتطلب سرعة تشكيل لجان الحماية والحراسة في كل المواقع المستهدفة والتصدي لعربدة المستعمرين الذين يعيثون فسادا في ارضنا المحتلة، مقدرين ومقتنعين ان نضال وكفاح شعبنا سيتواصل من خلال التمسك بالحقوق والثوابت والتصدي لكل المؤامرات التي تستهدف قضيتنا الوطنية، خاصة المؤامرة الصهيوامريكية الهادفة لشطب حق العودة وفرض الوقائع على الارض، يعتقدون انها ستحول دون اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها الابدية القدس، مستندين الى هذا الارث النضالي والكفاحي الذي يبقى نبراسا لشعبنا للاستمرار واليقين بانتصارنا.



مليون معتقل منذ عام ١٩٦٧
الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين

إعداد: هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين

إن قضية الأسرى تعتبر جزءاً من نضال حرمة التحرير الوطني الفلسطيني، وأحد أرسخ دعائم مقومات القضية الفلسطينية، وتحتل مكانة عميقة ومتقدمة في وجدان الشعب الفلسطيني، لما تمثله من قيمة معنوية ونضالية وسياسية لدى كل الفلسطينيين على اختلاف انتمائهم وتوجيهاتهم، لقد فتح الاحتلال الإسرائيلي سجونه ومعتقلاته، منذ بداية احتلاله لفلسطين وزج في غياهبها، ما يقارب من مليون فلسطيني، من كافة فئات وشرائح الشعب الفلسطيني، ذكوراً وإناثاً، أطفالا ورجالا، صغاراً وشيوخاً.

الأسرى والمعتقلون .... أرقام وإحصائيات

عدد الفلسطينيين الذين اعتقلوا منذ العام ١٩٦٧	١٠٠٠,٠٠٠ فلسطيني / ية
عدد الأسرى حالياً بالسجون الإسرائيلية	٥٠٠٠ أسير وأسيرة
عدد الأسرى الأطفال	٢٣٠ طفل
عدد الأسرى المرضى	٧٠٠ أسير وأسيرة
عدد الأسيرات	٤٣ أسيرة
عدد الأسرى الإداريين	٥٠٠
أسرى مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة بشكل متواصل	٥٦- بينهم ٢٦ قبل أوسلو
عدد الأسرى المحكومين بالسجن المؤبد	٥٧٠
عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ العام ١٩٦٧	٢٢٠
عدد الأسرى العرب في سجون الاحتلال	٢٦ أسير بينهم واحد سوري و٢٥ أسير أردني

تصاعد مستمر في سياسة الإهمال الطبي الممنهج:

وفي إطار الظروف التنكيلية التي تمارسها إدارة المعتقلات بحق المعتقلين والأسرى، فقد وصل عدد الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، إلى أكثر من (٧٠٠) أسير ممن بحاجة إلى متابعة صحية حثيثة، من بينهم (٣٠) يعانون من مرض السرطان، إضافة إلى (١٤) أسيراً يقبعون في معتقل «عيادة الرملة» أو ما يسمونه الأسرى بالمسلخ.

إن سياسة الإهمال الطبي بحق الأسرى تتقاعد عبر إجراءات ممنهجة، لم تستثن أي فئة من الأسرى، واستخدمت حاجة الأسرى المرضى للعلاج أداة من أجل الانتقام منهم وسلبهم حقهم في الرعاية الصحية، وعلى مدار سنوات مضت تابعت مؤسسات الأسرى المئات من الحالات التي وصلت إلى مراحل فيها أغلقت ملفاتهم الطبية بذريعة عدم وجود علاج لها، وفي كثير منها أدى في النهاية إلى استشهادهم، أو الإفراج عنهم بعد أن يكون الأسير المريض قد وصل إلى مرحلة استعصى تقديم العلاج.

ويتخذ الإهمال الطبي عدة أوجه أبرزها حرمان الأسير من العلاج أو أجراء الفحوص الطبية، أو وضعه على لائحة الانتظار قد تصل لأشهر أو سنوات، أو تشخيص الأمراض بعد فترات طويلة، إضافة إلى الجرحى الذين دفعوا ثمن نقلهم من المستشفيات المدنية إلى المعتقلات قبل استكمال العلاج اللازم.

تشريع للقوانين العنصرية المتطرفة تجاه المعتقلين:

استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها لفلسطين عام ١٩٤٨ وتهجير سكانها وسلبها للأرض القوانين العنصرية لإحكام سيطرتها على الإنسان الفلسطيني، وأصبح القانون أداة مسلطة على رقاب الفلسطينيين، ولم تكتف بذلك، بل أقامت المحاكم العسكرية وما تزال تحديداً في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ولتكمل سيطرتها، أخضعت الفلسطينيين إلى عدة منظومات قانونية، وامتدت هذه الأداة لتشمل الأسرى الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي، الذين تعرضوا لسبل من مشاريع القوانين والقوانين الإسرائيلية بهدف سلبهم حقوقهم ومحاولة لكسر إرادتهم والسيطرة عليهم، وهذا الأمر ليس بالجديد بل أخذ بالتمدد مع تصاعد اليمين في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وكان منها وأشدها إجرامية، مشروع إعدام الأسرى علاوة على قانون محاكمة الأطفال دون سن (١٤) عاما، وقانون التفتيش الجسدي ودون وجود شبهات.

أما آخرها، فهو قانون سرقة الأموال التي تدفعها منظمة التحرير الفلسطينية لعائلات الأسرى والشهداء، وقد تم إقرار قانون احتجاز جزء من المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٨ بما يوازي حجم المخصصات



التي تدفع كإعانات لعائلات الأسرى والشهداء، والتي تم تقديرها بواقع مليار ومئة مليون شاقل سنوياً، وقد حمل القانون عنوان «خصم أموال للسلطة الفلسطينية بسبب دعم الإرهاب».

انتهاكات بالجملة على كافة الصعد:

اعتادت السلطات الإسرائيلية اللجوء لكل الوسائل والأساليب غير الإنسانية والمتعارضة مع قواعد القانون الدولي الإنساني وبخاصة في تعاملها مع الأسرى الفلسطينيين، إذ تعد الممارسات المتبعة من قبل سلطات إسرائيل انتهاكاً صارخاً للأعراف والمواثيق الدولية والخصوص تلك المتعلقة بكيفية التعامل مع أسرى الحرب، وكذلك تعد الانتهاكات المستمرة بحق السجناء الفلسطينيين تحدياً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع وبرتوكولها الملحق بها كونها تسلب الحقوق المكتسبة للسجناء داخل زنازين الاحتلال الإسرائيلي.

وتتخذ الانتهاكات الإسرائيلية صوراً شتى ومنها:

ارتكاب جريمة التعذيب الجسدي، إذ تمارس سلطات الاحتلال ممارسات غير إنسانية وتتنافى مع القوانين الدولية بحق السجناء الفلسطينيين، وتعمد تلك السلطات إلى ممارسات التعذيب الجسدي كأحد أنواع الانتهاكات الجسدية بقصد استخدام القوة للتأثير في السجناء وإيقاع الضرر بحقهم وبالتالي انتزاع الاعترافات منهم، ولذلك يعد التعذيب إحدى الطرق والوسائل التي تبيحها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبموجب القانون وذلك عندما يتعلق الأمر بخطر السجين على أمن إسرائيل كما يدعون ولذلك تعترف إسرائيل باللجوء إلى التعذيب بحجة إن السجناء يشكلون قنابل موقوتة ولذلك يقوم المحققون الإسرائيليون بالتعذيب الجسدي كحالة «اضطرارية» لوقف تهدد الأمن الإسرائيلي بحسب زعمهم.

وبذلك تخالف سلطة الاحتلال الإسرائيلي المعايير الدولية بهذا الخصوص وفقاً لاتفاقيات جنيف الخاصة بالتعامل مع أسرى الحرب، باعتبار إسرائيل تعد سلطة احتلال حربي وبالتالي يتوجب عليها الالتزام بكل ما تضمنته القوانين الدولية بهذا الصدد، ولكن في الواقع التطبيقي نجد بأن الانتهاكات الإسرائيلية لا حدود لها، وتستمر الانتهاكات بحق الأسرى عبر الخضوع للتفتيش اليومي داخل المعتقلات وتجريدهم من الملابس في مخالفة واضحة لكل القوانين المتعلقة بالتعامل مع الأسرى.

محكمة العدل الأوروبية

تلزم إسرائيل بذكر مصدر البضائع المستوردة من المستوطنات

اعداد: عادل عطية
سفير مناوب لبعثة فلسطين لدى الاتحاد الاوروبي



أصدر محكمة العدل الأوروبية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٢ حكما يقضي بوجوب ذكر إسرائيل المصدر على المواد الغذائية التي يتم إنتاجها في الأراضي الفلسطينية. وأوضحت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي أن ذكر مصدر المنتجات إلزامي عملا بالتشريع الصادر في ٢٠١١ وذلك «لتفادي تضليل المستهلكين حول كون إسرائيل موجودة في الأراضي المعنية كقوة محتلة وليس ككيان سيّد».

نظرت محكمة العدل الأوروبية الثلاثاء في قضية المواد الغذائية الإسرائيلية وأمرت بوجوب أن تذكر إسرائيل المصدر على المنتوجات في الأراضي الفلسطينية وأن توضح إن كانت متأتية من مستوطنات.

ويأتي هذا الحكم تعقيبا على قرار مطعون به صادر عن وزارة الاقتصاد الفرنسية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، يلزم إسرائيل بوضع وسم مختلف على منتجات الأراضي الفلسطينية.

نقاط القوة في قرار محكمة العدل الأوروبية وسم منتجات المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة

- تكمن اهمية القرار كونه اول قرار يصدر عن هيئة قضائية أوروبية عليا، بغض النظر عن الموضوع الذي تمت معالجته.
- أسس لفقه قانوني جديد jurisprudence من الصعب التراجع عنه، حيث اعاد التأكيد على المكانة القانونية للأراضي المحتلة وان ولاية اتفاقية الشراكة بين اسرائيل والاتحاد لا تنطبق على الضفة الغربية والقدس وقال ان اسرائيل لا تملك اي سيادة على هذه الارض حتى وان اعطاها القانون الدولي بعض الصلاحيات في المجال الامني.
- تطبيق القرار على منتوجات اسرائيل في مناطق القدس سيعمل على ترسيخ صفتها بانها جزء من الاراضي المحتلة وهذه سيسهل علينا مواجهة خطر خروج بعض دول الاتحاد عن الاجماع الأوروبي من خلال القيام بخطوات سياسية ودبلوماسية قد تمس بمكانة القدس القانونية كجزء من الاراضي المحتلة.
- الحكم يعطينا قدرة الطعن في اي قرارات يمكن لأي برلمان من برلمانات الدول الاعضاء تبنيه لنقل سفارة بلاده الى القدس.
- تحدث القرار عن المنتوجات القادمة من فلسطين وليس الاراضي الفلسطينية او اراضي السلطة الوطنية، هذا مهم للغاية.
- تحدث بإسهاب عن الاستيطان الاستعماري وقال انه لا يجوز لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال نقل السكان من والى الاراضي المحتلة وقال عبارة هامة جدا ان الاستيطان قاد الى انشاء تجمعات لسكان من اصول أجنبية (جرائم حرب) في الارض المحتلة في انتهاك واضح للقانون الدولي وان وجود اسرائيل لا يغير في المكانة القانونية للأراضي المحتلة رغم الضم والاستيطان غير القانوني وان للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير على هذه الارض (رد واضح على قانون القومية) وان على الاتحاد الأوروبي العمل على ضمان تطبيق القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة في ما يتعلق بالأراضي المحتلة وان قرار وسم المنتوجات يعبر عن التزام اخلاقي تجاه المستهلك الأوروبي.

سبق ونظرت محكمة العدل الأوروبية عام ٢٠١٠ في قضية اخرى (قضية بريتا) تتعلق بدخول منتوجات المستوطنات الى المانيا.

الا ان المحكمة كانت قد أعطت رأي في القضية ولم تصدر حكم.

الرأي القانوني الذي صدر عن المحكمة لا يحمل نفس القيمة القانونية للحكم الذي صدر يوم الثلاثاء. هذا الاخير يحدد سلوك الاتحاد والدول من خلال وضع قواعد قانونية جديدة ستمكننا من استغلال وتوظيف المبادئ العامة التي اشار اليها الحكم للطعن في العديد من جوانب التعاون بين الاتحاد واسرائيل وفرض حصار على اسرائيل على المدى المتوسط على الصعيد القانوني وتسجيل بعض الانجازات من خلال ملاحقة جميع المؤسسات العاملة في الاستيطان وسكان المستوطنات حملة الجنسيات الأوروبية ومسؤولين إسرائيليين

الانفكاك الاقتصادي.. خطط وآليات عمل

بقلم: د. أحمد مجدلاني
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

من أولويات الحكومة الفلسطينية طبقا لكتاب التكليف من الرئيس محمود عباس تحقيق المصالح العليا لشعبنا، والبحث عن أفضل الخيارات في مختلف الأصعدة لتحقيق ذلك، وبما أنها حكومة منظمة التحرير الفلسطينية، فإن برنامجها يستند لقرارات المجلسين المركزي والوطني، بانتهاء المرحلة الانتقالية واتخاذ الإجراءات العملية الملموسة للانفكاك الاقتصادي التدريجي عن الاحتلال، وبناء الاقتصاد الوطني على أسس تمكننا من ممارسة سيادتنا كاملة على مواردنا الطبيعية، وتعزيز المنتج الوطني، والانفتاح على العالمين العربي والدولي كبديل عن سياسة الدمج والإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي.

هذه الأسس التي تعمل عليها القيادة الفلسطينية وحكومتها وبهمة عالية، ودون توقف، إجراء المراجعة الشاملة لكافة الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال، بعد انسداد أفق التسوية، وانتقال إدارة ترامب من موقع الوسيط غير النزيه الذي تميز به موقف الإدارات الأمريكية السابقة إلى موقع الشريك للاحتلال الإسرائيلي، بدءا من فرض العقوبات الجماعية على شعبنا وقطع المساعدات ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإغلاق القنصلية الأمريكية في القدس ومحاولة تجفيف موارد "الأونروا"، تمهيدا لتصفيتها كمقدمة لتصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والتسابق بينهما لسن القوانين والتشريعات العنصرية، التي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية وتمرير صفقة العصر باستخدام هذه الإجراءات كأدوات للضغط والابتزاز السياسي، وخنق الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة على المصادر الطبيعية، وضم أراضي الدولة الفلسطينية، وجعل إمكانية قيام دولة فلسطينية غير ممكنة وواقعية.

إجراءات الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، تبدأ أولا وأساسا بمراجعة اتفاق باريس الاقتصادي المجحف أصلا والذي وضع لمرحلة انتقالية لتنظيم العلاقات لمدة لا تتجاوز أربع سنوات، وإعادة التفاوض بشأن بنود أخرى، مما يعني انفتاح الاقتصاد الفلسطيني والتحرر من القيود التي فرضت عليه، واستيراد سلع لم تكن موجودة في القوائم السابقة التي تم تحديدها عند توقيع الاتفاقية عام ١٩٩٣.

القيادة أكدت شروعها بتنفيذ قرار وقف العمل بكل الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي، الأمر الذي وضعته الحكومة الجديدة موضع التنفيذ، فاتخذت خطوات عملية ملموسة باتجاه الانفكاك عن دولة الاحتلال، سواء بالاعتماد على الموارد المحلية أو الاستيراد من الخارج، نتيجة لذلك، تم اطلاق فكرة التنمية بالعناقيد ومنها الزراعية، وتطوير القطاع الصناعي، وتطوير السياحة في كل من القدس وبيت لحم ورام الله.

الرؤية الوطنية الجامعة، هي باتجاه دعم وتشجيع الاستثمار الوطني والانفتاح على جذب الاستثمار العربي والأجنبي، والذي لا يمكن أن يثمر إلا عبر تغيير قواعد التعامل مع الاتفاقيات، ليس فقط لاحتوائها بنوداً مجحفة بحقنا كفلسطينيين، بل وبسبب قيام دولة الاحتلال بتدمير مفهوم "الاتحاد الجمركي" بما يتبع ذلك من حرية حركة البضائع والعمال وتوحيد لنسب الضرائب، الذي قام عليه الاتفاق، بعد أن أرسى الاحتلالُ منظومة سيطرة منيعة لتقف حجر عثرة في طريق أي تنمية اقتصادية فلسطينيةً، تكون قادرة على الاستثمار في اراضيها ودولتها.

دولة الاحتلال وعبر قوانيها العنصرية، وحالة الصمت الدولي والعربي، تمادت في ضرب كافة الاتفاقيات الموقعة، بل وتجرأت في ظل إدارة ترامب على القيام بالاجراءات التي من شأنها تدمير الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة إلحاقه باقتصاد الاحتلال، الأمر الذي ينعكس عمليا وواقعيا على المواطن الفلسطيني الذي يدفع الثمن الباهظ بارتفاع كلفة المعيشة بما يوازي كلفتها بإسرائيل وبمعدل دخل اقل بست مرات عن معدل الدخل بإسرائيل، كل ذلك يترافق مع الاجراءات التي تمارسها بشكل يومي وعلني على مرأى ومسمع العالم، والمتمثلة بعزل العاصمة القدس، فصل قطاع غزة عن الضفة وتغذية حالة الفصل بطرق عديدة بالإضافة لحالة الحصار، واستمرارها بتوسيع الاستيطان في الضفة وتحديدا في المناطق الحيوية التي من المفترض أن تكون الامتداد والتوسع الجغرافي والعمراني للدولة الفلسطينية، والسيطرة الكاملة على كافة المعابر الخارجية، والسيطرة على الموارد الطبيعية، واستمرار فرض القيود على الاستثمار والبناء في المناطق المصنفة (ج)، وجدار الفصل العنصري الذي صادر مساحات واسعة من الأراضي وأطبق على ما تبقى من الاتحاد الجمركي.

لقد شكلت هذه الإجراءات العملية ضربة فعلية لكافة الاتفاقيات، ومن ضمنها وهو الأهم الشق الاقتصادي، لذلك، من الأولى البحث عن كافة الخيارات فلسطينيا، وقد بدأ بالفعل العمل التدريجي بذلك كوقف استيراد العجول على سبيل المثال والذي سيتبعه أيضا وقف استيراد سلع اخرى، كذلك وقف التحويلات الطبية، تلك القرارات تشكل بداية ضغط على

الاحتلال، الذي يعتبر السوق الفلسطيني ليس فقط سوقا لتصريف بضائعه ومنتجاته وإنما أيضا للنهب المتواصل لمواردنا الطبيعية، ويستغل (جيب) المواطن الفلسطيني لتقوية اقتصاده وخزاناً مالياً متدفقاً.

من هنا، ولتطبيق القرارات المتخذة تجاه الانفكاك الاقتصادي، لا بد من وضع خطط وآليات عمل، تشعر المواطن الفلسطيني بجدية القرارات أولا، ولا تؤثر على حياته ثانيا، تبدأ عبر استغناء تدريجي عن الشيقل، اللجوء للاستيراد المباشر للبضائع من الدول الأُخرى وتحديدا المجاورة ذات العلاقة المميزة مع دولة فلسطين، وهي بالمناسبة كثيرة ومتنوعة المصادر والخيارات، وبناء برامج حماية للمنتج الوطني الفلسطيني ودعمه، وتسهيل تسويقه عبر اتفاقيات متعددة مع الدول ذات العلاقة، ومع محاربة سياسة إغراق السوق الفلسطينية.

وحتى لا تبقى القرارات مجرد شعارات لا يرى المواطن اية أهمية لها، فإن هناك مسؤولية أيضا على المجتمع المدني وقواه السياسية الفاعلة السعي لتفعيل المقاطعة الشعبية، واتخاذ خطوات لتطبيق نظام الترانزيت على البضائع المستوردة من خلال الاحتلال، والتخليص الجمركي المباشر من قبل الجمارك الفلسطينية، مع مرافقة ذلك بنظام قوي ضد التهرب الضريبي على الاستيراد، ستكون خطوات عمليه تساند الانفكاك الاقتصادي.

من هنا نجحت القيادة بانتزاع قرار تفعيل عمل اللجان المشتركة بموجب (اتفاق باريس) الاقتصادي، الأمر الذي يسمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بمتابعة كافة القضايا الاقتصادية ومراجعتها والتدقيق فيها، وعلى كل الأموال التي تقوم دولة الاحتلال بخصمها، وهذا يحدث لأول مرة منذ العام ٢٠٠٠، بالإضافة الى خطوة اخرى تتعلق بالذهاب للتحكيم الدولي.

إن ذهاب نحو ٨٥٪ من صادراتنا إلى الاحتلال، ويأتي حوالي ثلثي وإراداتنا منها، كما يأتي أغلب ما تبقى من الواردات من خلالها، وعمل نحو ١٣٠ ألف عامل في دولة الاحتلال، بدخل يقدر بملياري دولار في السنة، كما تبلغ قيمة الواردات ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات، ارقام تدعو لدق ناقوس الخطر، والبدء بعملية الانفكاك الاقتصادي.

إن استعراض هذه الحقائق وربما الكثير غيرها، لم يجر التطرق له يتطلب منا كقوى ومؤسسات، العمل على بناءَ الاقتصاد الفلسطيني، وعدم ارهاقه، عبر عملية الانفكاك الاقتصادي المنشود مع الاحتلال، ببرنامج عمل وطني اقتصادي نعتمد فيه على القدرات والذات الفلسطينية القادرة على الإنتاج ودفع عملية التنمية بخطة وسياسة، وعدم التراجع أو التنازل عن الحق الوطني الفلسطيني بالمجال الاقتصادي، والموارد الطبيعية، كما هو موقفنا ثابت من القضايا السياسية، الدفع بعجلة التنمية، عبر تركيزها كأولوية في المناطق ذات الصراع الوجودي مع الاحتلال، في العاصمة القدس لرمزيتها، وفي المناطق المصنفة (ج) لخصوصيتها، وفي السلة الغذائية في الأغوار،



الامر الذي يثبت حقوقنا الوطنية، ويساهم بحل مشكلة البطالة لتعزيز صمود المواطن الفلسطيني الذي نؤكد على أنه الرأسمال الوطني، وتطوير البنى التحتية وخلق اقتصاد مقاوم منافس، والانفتاح على الاستثمار بالتكنولوجيا الحديثة القائمة على جذب المستثمر الداخلي والخارجي والشباب الفلسطيني المبدع ايضا، وبناء برنامج عمل وشراكة حقيقية مع القطاع الخاص.

كل ذلك ان لم يرافقه انفتاح على ابناء شعبنا بالمعلومة الصادقة الموثقة بالرقم الصادق ايضا، مع نقاش وحوار وطني جامع مع كافة مؤسسات وقوى شعبنا، تظهر بوضوح تام آليات عملنا، وصعوبات وتحديات المرحلة التي تحتاج الى اشتباك اخر مع الاحتلال على الساحة الدولية لحشد التأييد والدعم والمزيد من الاتفاقيات مع الدول لتكون سوقا للمنتجات الفلسطينية القادرة على المنافسة، وسوقا أيضا للاستيراد، ولنأخذ بعين الاعتبار أن هذه المعركة لا تقل أهمية عن معركتنا السياسية المتواصلة، حيث ستلقى مواجهة من الاحتلال، لأنه سيخسر سوقا واسعة واموالا طائلة.

بيانات أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني

إعداد: مجد قدسي
المجلس الوطني الفلسطيني

اصدر المجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة منتصف حزيران- نهاية تشرين الثاني ٢٠١٩، مجموعة من البيانات التي عبرت عن موقفه من القضايا والتطورات المحلية والإقليمية والدولية. في ما يلي ملخص لأبرز تلك البيانات:

٨/١١/٢٠١٨

قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون إننا سنبقى أوفياء للشهيد القائد ياسر عرفات أبو عمار وملتزمين بنهج العزة والكرامة والصمود التي عمدتها دماؤه الزكية.

١/١١/٢٠١٩

طالب المجلس دول العالم وبرلماناتها التي لم تعترف بدولة فلسطين بالاعتراف بها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، انصافاً لشعبنا الذي ما يزال يدفع ثمناً باهظاً دماً وتشرداً، نتيجة لوعد بلفور وتنفيذه على حساب أرضنا وحقوقنا المشروعة.

١/١٠/٢٠١٩

رحب المجلس بقرار البرلمان الأوروبي استمرار تقديم الدعم المالي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «اونروا».

٢٥/٩/٢٠١٩

أطلع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، القائم بأعمال السفارة السورية في الأردن شفيق ديوب، على آخر التطورات القضية الفلسطينية والتحديات التي تواجهها والمشاريع والخطط التي تحاول النيل من حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

٢٥/٩/٢٠١٩

ترأس رئيس المجلس بمشاركة نائبه الأب قسطنطين قرمش وأمين السر محمد صبيح، اجتماعا مشتركا ضم أعضاء اللجنة السياسية في مقر المجلس بعمان.

١٠/٩/٢٠١٩

قال المجلس إن الرد على إعلان نتنياهو وحكومته فرض السيادة على غور الأردن وشمال البحر الميت وعدد من المستوطنات يستدعي الإسراع في تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي التي طالبت بسحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف العمل بكافة الاتفاقات معها.

٩/٩/٢٠١٩

حمّل المجلس، سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية كاملة عن جريمة قتل الأسير بسام السايح، الذي كان يعاني من مرض السرطان طيلة فترة اعتقاله في سجون الاحتلال منذ عام ٢٠١٥، حتى تاريخ استشهاده.

٣/٩/٢٠١٩

الزعنون: اقتحام الخليل استعراض لعنجهية الاحتلال والاستيطان وتحدّ أرعن لإرادة المجتمع الدولي، يمهد الطريق للمتطرفين والمستوطنين اليهود ويشجعهم على ارتكاب المجازر الجديدة بحق الفلسطينيين.

١/٩/٢٠١٩

استنكر المجلس بشدة تعهد رئيس وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي نتنياهو بفرض سيادة الاحتلال الإسرائيلي على كافة المستوطنات في الضفة الغربية، معتبرا ذلك تحدياً جديداً لإرادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

٢٩/٨/٢٠١٩

اعتبر المجلس قرار دولة هندوراس فتح بعثة دبلوماسية لها بمدينة القدس المحتلة مرتبطة بسفارتها في تل أبيب، اعتداء على حق الشعب الفلسطيني في عاصمة دولته.

٢٦/٨/٢٠١٩

قال المجلس إن قرار وزارة الخارجية الأميركية حذف فلسطين وأي إشارة للأراضي الفلسطينية أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومحاولتها نزع الصفة القانونية عنها كونها «محتلة»، من قائمة الدول من الموقع الإلكتروني الخاص بها، يأتي استمرارا لسياستها العدوانية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.



٢٠/٨/٢٠١٩

أكد المجلس أن مسؤولية حماية المسجد الأقصى المبارك وكافة المقدسات الإسلامية المسيحية وتوفير مقومات صمود المقدسيين مسؤولية عربية وإسلامية بالدرجة الأولى، ومنع تكريس مخطط الاحتلال بالتقسيم الزماني والمكاني في المجسد الأقصى.

٢١/٨/٢٠١٩

بدعوة من رئيس المجلس وحضور نائبه وامين السر والقائد الوطني التاريخي فاروق القدومي، عقد أعضاء المجلس في الأردن اجتماعا في مقره بعمان بمناسبة عيد الأضحى، تدارسوا خلاله تطورات الأوضاع الفلسطينية، خاصة العدوان الاحتلالي الإسرائيلي على حرمة المسجد الأقصى المبارك.

١٠/٨/٢٠١٨

هنأ رئيس المجلس، الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات والأمتين العربية والإسلامية بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

٥/٨/٢٠١٩

استنكر المجلس بأشد العبارات الحادث الإرهابي الجبان الذي وقع وسط القاهرة وراح ضحيته عشرات القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء.

٢٦/٧/٢٠١٩

أكد المجلس أن قرار وقف العمل بالاتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي يعني طيّ صفحة المرحلة الانتقالية التي بدأت عام ١٩٩٣، وبداية مرحلة جديدة من الصمود والمواجهة المفتوحة معه، تتطلب انهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

٢٢/٧/٢٠١٨

طالب المجلس، المجتمع الدولي ومؤسساته واتحاداته البرلمانية بمواجهة جرائم التطهير العرقي الإسرائيلي التي تجري الآن ضد المواطنين الفلسطينيين في واد الحمص بصور باهر، في ضوء إصرار الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ جريمة هدم تطال ١٠٠ شقة سكنية، وتؤوي نحو ٥٠٠ فرد.

١٦/٧/٢٠١٩

تلقى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري رسالة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، نوه فيها بمواقف رئيس المجلس في مواجهة الهجمة الشرسة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، متطلعا الى حكمة الرئيس برّي وخبرته في معالجة الاثار السلبية لقرار وزارة العمل تجاه بعض المهن المختلفة والعمال الفلسطينيين.

١٦/٧/٢٠١٩

رحب المجلس بمطالبة أعضاء من مجلس الشيوخ الإيطالي عن حركة خمس نجوم والمشاركة في الحكومة الإيطالية الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس.

٤/٧/٢٠١٩

نعى رئيس المجلس، المناضل الوطني الكبير أحمد القدوة (الحاج مطلق)، أول رئيس للمجلس الأعلى للشباب والرياضة في منظمة التحرير واللجنة الأولمبية الفلسطينية، والذي مثّل المجلس في المجلسين الوطني والمركزي لسنوات طويلة.

١/٧/٢٠١٠

اعتبر المجلس قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمشاركة فريق المستوطنين «فريدمان وغرنبيلات» بافتتاح نفق استيطاني تهويدي جديد أسفل حي سلوان جنوب المسجد الأقصى والممتد إلى حائط البراق جريمة جديدة تشارك فيها إدارة ترامب.

٣٠/٦/٢٠١٩

نعى رئيس المجلس، العضو الشيخ محمد حسين أبو سردانة بعد حياة حافة بالعطاء في خدمة قضيته وشعبه.

٢٤/٦/٢٠١٩

اللجنة السياسية في المجلس: رفض مطلق للورشة الأميركية في المنامة والدعوة لمقاطعتها. الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيسي لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، ودعوة لتوافق عربي لإفشال أهدافها المشبوهة ومخرجاتها.

الزعنون: ورشة البحرين لن تجلب الخير لشعبنا ونثمن الإجماع الوطني على رفضها.

٢٣/٦/٢٠١٨

قال رئيس المجلس إن شعبنا وممثله منظمة التحرير الفلسطينية وقائدها الرئيس محمود عباس، قادرون على إسقاط صفقة القرن وورشة البحرين، وحماية الحقوق الوطنية، والتمسك باستقلالية القرار الوطني، وضمان ديمومة النضال والمواجهة، بغض النظر عن حجم المؤامرات ومصادرها وتنوع التهديد والوعيد اللذين تقودهما إدارة الرئيس الأميركي ترمب وفريقه المتصهين.



رحيل الشيخ محمد أبو سردانة قاضي قضاة فلسطين الأسبق

بقلم لواء ركن: عرابي كلوب

غادرنا الى الرفيق الاعلى يوم السبت ٢٠١٩/٦/٢٩م في العاصمة الاردنية عمان سماحة الشيخ الجليل العلامة محمد حسين ابوسردانة عن عمر يناهز الخامسة والتسعين عاما ، وهو احد قادة ومؤسسي العمل الاسلامي والوطني ، وعالم جليل من علماء الامه وشيخ ومؤرخ ومن جيل الطليعة النضالية المؤسسة لحركة فتح ، وقاضي قضاة فلسطين في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية وعضو المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرئيس السابق للجنة القانونية بالمجلس الوطني.

الشيخ محمد بن الشيخ حسين بن محمد ابوسردانة من مواليد بلدة الفلوجة قضاء غزة عام ١٩٢٤م ، درس في مدارسها والتحق بالازهر الشريف بمصر، حيث درس في كلية الشريعة الاسلامية والتي حصل منها على الشهادة العالية في الشريعة عام ١٩٤٥م وكذلك حصل على شهادة العالمية مع الاجازة في القضاء الشرعي عام ١٩٤٧م وهي اعلى شهادة في ذلك الوقت.

بدأ الشيخ ابوسردانة عمله مدرسا في مدرسة السوافير- قضاء غزة في ايلول ١٩٤٧م بعد ذلك انتقل للعمل مدرسا في مدرسة خان يونس بعد الهجرة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨م وتم تهجيره وتشريده من ارضه ومدنه وقراه .

انتقل بعد ذلك ليعمل مدرسا في مدرسة رفح الثانوية عام ١٩٥٢م ومن ثم الى مدرسة بني سهيلا عام ١٩٥٣م ، انتقل بعدها الى مدرسة الزيتون الثانوية بغزة .

بعد عام ١٩٥٣م عمل الشيخ ابوسردانة كاتبا في محكمة خان يونس الشرعية .

تولى الشيخ ابوسردانة في تلك الفترة مهام ونشاطات دينية واجتماعية منها : عضوا المكتب الاداري للاخوان المسلمين بغزة برئاسة الشيخ عمر صوان ، ورئيس مكتب الخدمات الاجتماعية التابع لوكالة الغوث ، و المرشد الديني لأول كتيبة فلسطينية عسكرية في آب عام ١٩٥٥م ، وبعد مضايقات سياسية واعتقالات في القطاع اضطر للسفر الى الاردن .

ونظرا لمؤهلاته العلمية التي حصل عليها الشيخ ابو سردانة والخدمة العملية في التعليم والمحاكم الشرعية، فقد حصل على الجنسية الاردنية بسهولة ، عمل مدرسا في مدرسة الكرك الثانوية عام ١٩٥٦م ، انتقل بعدها الى مدرسة زين الشرف الملكية الثانوية للبنات لمدة شهر واحد ، عام ١٩٥٩م انتقل لمدرسة السلط الثانوية للبنين ، عام ١٩٦٢م عمل مفتشا مساعدا بمديرية التربية والتعليم بعمان لمدة عام ، انتقل عام ١٩٦٤م للعمل بقسم التعليم الخاص بالوزارة ، وفي عام ١٩٦٥م حصل على اعارة للتدريس في كلية الشريعة الاسلامية في المدينة المنورة بالسعودية ، وبقي هناك حتى آب ١٩٦٨م ، ثم عاد الى عمان للعمل في كلية الشريعة بعمان لمدة عام آخر ، انتقل من التعليم الى القضاء ، حيث عين قاضيا لمحكمة مأدبا الشرعية ، وفي آب ١٩٧٢م انتقل للعمل في محكمة الزرقاء الشرعية ، عام ١٩٧٥م أصبح قاضيا أول لمحكمة العاصمة الشرعية حتى عام ١٩٨٠م ، حيث عين عضوا بمحكمة الاستئناف الشرعية بعمان في حزيران ١٩٨٠م واستمر يعمل فيها حتى حزيران ١٩٩٤م .

سافر سماحة الشيخ ابوسردانة في نيسان عام ١٩٦٣م الى الكويت وبتكليف من مجموعة قيادة الساحة في الاردن والتي كان منها الاخ ابو ماهر غنيم للالتقاء مع قيادة الحركة هناك والتي كانت مجتمعة في منزل يوسف عميرة بحضور كل الاخوة ياسر عرفات ، صلاح خلف ، خليل الوزير ، فتحي البلعاوي ، سليم الزعنون ، محمد يوسف النجار ، محمود عباس ، فاروق القدومي ، يوسف عميرة ، خالد الحسن ، محمود الخالدي ، واستمرت الاجتماعات عدة ايام ، غادر سماحته بعدها الى الاردن ، حيث كان لسماحته ومجموعة قيادة الساحة الاردنية هناك النواة التأسيسية الاولى لحركة فتح والتي كان لها الدور الاهم في التحضير للانطلاقة العسكرية للحركة في العام ١٩٦٥م .



في حزيران ١٩٩٤م وبدعوة من الرئيس ياسر عرفات وصل الشيخ ابوسردانة الى تونس، حيث كلف بالاشراف على المحاكم الشرعية والاوقاف والافتاء عند دخول السلطة ارض الوطن ، وقبل هذا التكليف بشرط استقلال القضاء وسيادة القانون ، فعين وكيلا لوزارة العدل للشؤون الدينية ، وفي آب عام ١٩٩٤م عاد الشيخ لارض الوطن وتسلم عمله الجديد في قطاع غزة .

اقترح الشيخ ابوسردانة على الرئيس ياسر عرفات انشاء منصب قاضي القضاة ووزارة أوقاف ودار إفتاء نظرا لكثافة الاعمال وتنوع الاختصاص فاستجاب الرئيس وانشىء ديوان قاضي القضاة وعين الشيخ ابوسردانة في منصب قاضي قضاة فلسطين .

في حزيران ١٩٩٧م طلب الشيخ احالته للتقاعد .

وقد عمل الشيخ على اصلاح جهاز القضاء ورفع مستواه بتعيين الكفاءات العلمية .

الشيخ العلامة محمد ابوسردانة ذو شخصية قوية، جاد، ومهاب، نظيف اليد ، مخلص لله في عمله لدينه ووطنه وله العديد من المؤلفات في القضاء الشرعي في عهد السلطة الوطنية وأصول الاجراءات القضائية ، وآخر كتاب له رحلة حياتي .

ترك الشيخ الجليل والعلامة والمؤرخ المعتبر ورفيق درب الشهيد ياسر عرفات بصمات واضحة في العلم والقضاء .

للشيخ العامة مكانة خاصة في قلوب كل من عرفوه ، كان صاحب الايادي البيضاء والمواقف الصلبة ، قامة دينية ووطنية .

هكذا يرحل العظماء في صمت ودون ضجيج . ندعو الله ان يتقبل منه جهاده وصبره وعطاءه اللا محدود في خدمة قضية شعبه ووطنه ودينه .

برحيل سماحته، خسرت فلسطين وحركة فتح صاحب التاريخ المشرف والمناضل القريب للقلب والموسوعة الكبيرة والجليلة .

ترجل شيخنا ابن فلسطين..ابن الفالوجة ومن اوائل الفتحاويين في زمن الانطلاقة المجيدة والرجل الوقور ، واحد رموز النضال الوطني الفلسطيني .

لقد كان سماحته عنوانا لكل الباحثين والدارسين في تاريخ الثورة الفلسطينية ، فكان موسوعة تاريخية ، دمث الخلق ، واسع المعرفة، مثالا للاخلاق والادب ، وقدوة للجميع ، وداعيا الى التسامح والوسطية . عاش مجاهدا مناضلا ، مدافعا عن الحق الفلسطيني في كل المحافل .

لقد ترك رحيل شيخنا الفاضل في القلب لوعة وفي العين دمعة وفي النفس حسرة.

رحيل المناضل نعيم الطوباسي عضو المجلس الوطني الفلسطيني



غيب الموت عضو المجلس الوطني الفلسطيني ونقيب الصحفيين الأسبق نعيم الطوباسي، بعد صراع مع المرض لم يمهله طويلا، حيث كان المرحوم نائبا لرئيس الاتحاد الدولي والعربي للصحفيين، والمنسق العام للقوى الوطنية الموحدة في انتفاضة الحجارة، وعمل مستشارا اعلاميا خاصا للزعيم الراحل الشهيد ياسر عرفات، وعضوا في المجلس المركزي لمنظمة التحرير.

ولد الطوباسي في قرية الريحية جنوب الخليل بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٠م، أنهى دراسته الأساسية والاعدادية والثانوية والتحق بجامعة بيروت العربية في لبنان، التحق بتنظيم حركة فتح عام ١٩٧٠م في لبنان خلال دراسته ومن ثم اكمل دراسة الماجستير في العلوم السياسية .

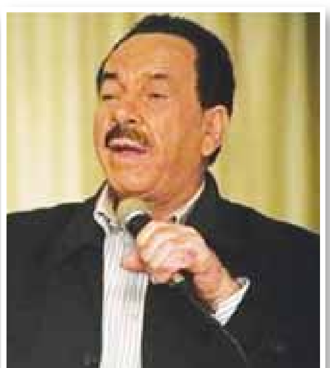
عام ١٩٧٥م تم اعتقاله من قبل السلطات الإسرائيلية لمدة عام ومنع من السفر الى الخارج لمدة ستة عشر عاما متواصلة ، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عليه الإقامة الجبرية مرتين، الأولى عام ١٩٨٦م والثانية عام ١٩٨٧م كونه احد رموز الانتفاضة. (اعتقل في بداية الانتفاضة الأولى المباركة وزج به في غياهب الزنازين بذريعة انه احد قيادات الانتفاضة وله دور مؤثر في تحريك الشعب ضد الاحتلال، حيث تعرض لأبشع أنواع التعذيب والضرب والشبح في عز البرد وصمد في زنزانته مائة يوم لم يرتجف له جفن حتى انتصر على سجانه وبقي في سجن النقب الصحراوي خمسة عشر شهرا .

وخلال التحقيق معه في احدى مرات اعتقاله أصيب إصابة شديدة في الرأس نتيجة التعذيب على يد المحققين. (عمل الطوباسي مديرا لمكتب جريدة الشعب المقدسية منذ عام ١٩٧٦م حتى ١٩٩٢م. وهو أحد مؤسسي نقابة الصحفيين الفلسطينيين ورئيسها من عام ١٩٩١م حتى ٢٠١٠م أ، وكان نائبا لرئيس منظمة الصحفيين العالمية عام ١٩٩٥م .

عام ١٩٩٦م انتخب ممثلا لفلسطين وعضوا للجنة التنفيذية في الاتحاد الدولي للصحفيين وفي اتحاد الصحفيين العرب حتى عام ٢٠١٤م. في عام ٢٠٠٣م عين مستشارا في مكتب الرئيس الشهيد ياسر عرفات، عام ٢٠٠٢م انتخب في بغداد وبالإجماع رئيسا للمنظمات الأهلية العربية. لعب دوراً مميزا في إفشال الانشقاق الذي حصل في حركة فتح عام ١٩٨٣م، وكان رحمه الله عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني .

شارك مشاركة فعالة في العديد من المؤتمرات العربية والدولية على اختلافها.

الزعنون ينعى المناضل الكبير أحمد عبد الرحمن عضو المجلس الوطني الفلسطيني





نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، المناضل الوطني الكبير، عضو المجلس الوطني أحمد عبد الرحمن الذي انتقل إلى جوار ربه مساء يوم الاثنين الموافق ٢,١٢,٢٠١٩.

وقال الزعنون، في بيان النعي، إن رحيل هذه القامة الوطنية الكبيرة يعد خسارة كبيرة للعمل العمل الوطني الفلسطيني الذي كان من رواده الأوائل الذين تقلدوا المواقع المتقدمة في خدمة قضيته العادلة، سواء في مجال تأسيس الإعلام الموحد أو في عضويته بالمجلسين الوطني والمركزي، وغيرها.

وتقدم الزعنون من ذوي الفقيد وعموم آل عبد الرحمن، ومن سيادة الئيس محمود عباس، ومن أبناء حركة "فتح" ومن أبناء شعبنا، بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، داعيا الله عزو جل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته، ويسكنه الفردوس الأعلى، ويلهم أهله عظيم الصبر والسلوان

وأحمد عبد الرحمن من مواليد قرية بيت سوريك شمال غرب القدس، شغل عدة مناصب ومواقع متقدمة في العمل السياسي والتنظيمي، منها مستشار لسيادة الرئيس محمود عباس لشؤون منظمة التحرير، وعضو مجلس مركزي، ومجلس ثوري لحركة فتح، وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني.

وهو من الرواد الأوائل لحركة "فتح" التي التحق بها عام ١٩٦٧، وكان من مؤسسي الإعلام الموحد مع الشهيد ماجد أبو شرار، وهو من مؤسسي إذاعة صوت فلسطين، وترأس تحرير مجلة فلسطين الثورة، وكان ناطقا باسم حركة "فتح" ومستشارا للرئيس الشهيد ياسر عرفات، وهو أول أمين عام لمجلس الوزراء.

كما كان الفقيد عضوا في الأمانة العامة للاتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين، وله عدة مؤلفات، منها "عشت في زمن عرفات" وقد فاز بجائزة الدولة لعام ٢٠١٥ وكتابه الأخير، بعنوان: عرفات.

